

دراسات شرق أوسطية

فصلية محكمة

يصدرها مركز دراسات الشرق الأوسط
بالتعاون مع المؤسسة الأردنية للبحوث والمعلومات

رئيس التحرير

جواد الحمد

مدير التحرير

بيان العمري

سكرتير التحرير

ياسمين الأسعد

هيئة التحرير

أحمد البرصان

إبراهيم أبو عرقوب

علي محافظنة

عبد الفتاح الرشدان

محمد أبو حمور

الآراء الواردة لا تعبر بالضرورة عن توجهات تتبناها المجلة

عمان - ربيع ٢٠٢٠

جميع الحقوق محفوظة

مركز دراسات الشرق الأوسط

والمؤسسة الأردنية للبحوث والمعلومات

مجلة دراسات شرق أوسطية

هاتف +٩٦٢-٦-٤٦١٣٤٥١ / فاكس +٩٦٢-٦-٤٦١٣٤٥٢

ص.ب ٩٢٧٦٥٧ - عمان (١١١٩٠) الأردن

E-MAIL: MESC@MESC.COM.JO, MESJ@MESC.COM

HTTP:// WWW.MESJ.COM

المملكة الأردنية الهاشمية

رقم الإيداع لدى دائرة المكتبة الوطنية

(٩١٦/٢٠١٠/د)

هيئة المستشارين

أحمد التويجري السعودية	الأميرة وجدان بنت فواز الهاشمي الأردن
أحمد يوسف أحمد مصر	أحمد سعيد نوفل الأردن
سعد ناجي جواد العراق	أمينة مشاقبة الأردن
عبد الله النفيسي الكويت	عبد الإله بلقزيز المغرب
فهد الحارثي العرابي السعودية	غانم النجار الكويت
محمد المسفر قطر	مجدى عمر الأردن
مروان كمال الأردن	

قواعد وأصول النشر

١. تقبل المجلة البحوث التي تعالج قضايا التحولات السياسية والاجتماعية والاقتصادية والاستراتيجية في منطقة الشرق الأوسط بشكل عام، وقضايا العالم ذات الأثر على الشرق الأوسط، والتقارير الموجزة عن الأحداث الجارية، والندوات والمؤتمرات المتخصصة في شؤون الشرق الأوسط ومتعلقاتها الدولية.
٢. يشترط في الأبحاث والتقارير المقدمة للنشر تناول قضايا عامة في الشأن الشرق أوسطي، إضافة إلى مناقشتها وطرحها للسيناريوهات المستقبلية للقضية، حيث لا تُعنى المجلة بالقضايا المحلية ولا التاريخية.
٣. يشترط في الدراسة ألا تكون قد نشرت سابقاً أو مقدمة للنشر في أي مكان آخر.
٤. تخضع الدراسات والبحوث للتحكيم العلمي المتعارف عليه عالمياً، ويبلغ الباحث بقرار هيئة التحرير خلال ثلاثة شهور من تسلم البحث.
٥. يحق للمجلة إعادة نشر البحث كاملاً أو جزء منه بأي شكل وبأي لغة كانت دون الحاجة إلى استئذان الكاتب.
٦. تعبر الأبحاث والمقالات المنشورة عن رأي أصحابها، ولا تمثل بالضرورة وجهة نظر الدورية أو المؤسسات التي تصدرها.
٧. يرفق الباحث سيرته الذاتية مع البحث.
٨. يرفق الباحث ملخصاً باللغتين العربية والإنجليزية لبحثه بما لا يزيد على ٤٠٠ كلمة لكل منهما.
٩. تقدم البحوث إلكترونياً مرفقة مع نسختين ورقيتين، وتكون الهوامش أسفل الصفحات والمراجع في آخره.
١٠. لا يزيد حجم المقالات البحثية المقبولة للنشر على ٦٥٠٠ كلمة، ومراجعة الكتاب على ٧٠٠، والتقرير على ٢٦٠٠ كلمة.
١١. يتم تزويد الباحث بنسختين من المجلة، وكاتب التقرير بنسخة واحدة.
١٢. المجلة غير ملزمة بنشر كل ما يصلها من بحوث أو مراجعات كتب، ولا تلتزم بإعادتها إلى أصحابها.

المحتويات

المقال الافتتاحي	٧
صفقة القرن والعبور إلى المجهول التحرير	
البحوث والدراسات	١٣
الحراك الشعبي في العراق: الأسباب والتداعيات عبد السلام بغدادادي	
مقابلة العدد: أزمة القضية الفلسطينية إلى أين؟ حوارات فكرية وسياسية خاصة الحلقة الثانية: مع دولة الأستاذ طاهر المصري	٥١
مقابلة العدد: صفقة القرن "صفقة القرن" تحليل مضمون عبد الله المجالي	٧١
أبرز مبادرات السلام الأمريكية لحل الصراع العربي - الإسرائيلي من مبادرة روجرز إلى صفقة القرن عبد القادر نعيم	٨٩
"صفقة القرن" التحديات والفرص واحتمالات المستقبل جواد الحمد	١٠٧
ندوة: "صفقة القرن" وخيارات التعامل معها مركز دراسات الشرق الأوسط	١١٥

المقالات والتقارير	
انخفاض كلفة الاحتلال على إسرائيل: قراءة في الأسباب والمستقبل رائد نعييرات	١٢٣
البعد السياسي لاتفاقية الغاز الأردنية الإسرائيلية مجدي عبد العزيز	١٣٥
الدلالات الإحصائية لنتائج الانتخابات الإسرائيلية وإمكانية تأثير المكوّن العربي فيها أيمن خاطر	١٤١
الملف البيلوغرافي الحركات الشعبية في العالم العربي ٢٠١٦ - ٢٠٢٠	
المراجع العربية -	١٥٣
المراجع الإنجليزية -	١٥٩
أحدث الإصدارات -	١٦٥
سعيد اللحام	
الملخصات العربية (للقسم الإنجليزي)	١٧١
<u>English Section</u>	
Study <i>US-Iranian Relations after the Assassination of Soliemani</i> <i>Marwan Asmar</i>	173
English Abstracts (for Arabic Section)	--

المقال الافتتاحي

صفحة القرن والعبور إلى المجهول

النصوص والمعاني والكلمات والدلالات التي صيغت بها الخطة الأمريكية فيما يعرف " بصفحة القرن "، سادها الغموض وعدم الثقة والشك فيما يتعلق بمستقبل القضية الفلسطينية بكل مفرداتها، وفيما يتعلق بمستقبل الشعب الفلسطيني في فلسطين وخارجها، وفي المقابل تعمدت الصياغة التقريرية الحاسمة فيما يتعلق بما تقدمه لإسرائيل وخصوصاً ما يتعلق بالقدس والاستيطان والضم والسيادة واليد الأمنية العليا والتطبيع مع العرب. وتفيد دراسة تحليل المضمون، ودراسة التفكيك السياسي للخطة المعروضة، بأنها صيغت لوضع القضية والشعب الفلسطيني بل والأمن العربي على قائمة الانتظار غير محدد الشكل والزمان والمضمون لمختلف القضايا التي تخص العرب والفلسطينيين، بل إنها شككت في مستقبل النظام السياسي (الكيان، الشعب، الجغرافيا، الديمغرافيا) فيما يتعلق بالأردن.

كما أعطت للشعب الفلسطيني ولقيادته فرصة ٤ سنوات للتفكير والتفاوض مع الجانب الإسرائيلي لتحقيق الشروط التعجيزية لاستحقاق إطلاق اسم "دولة" على معازلم، بما في ذلك قدرتهم على خوض حرب أهلية بين السلطة الفلسطينية وفصائل المقاومة لنزع سلاحها خصوصاً فيما يخص قطاع غزة.

وكثر الغموض والمجهول فيما يتعلق بأسس بناء هذا الكيان (الفلسطيني) لهذه المعازل، وكيف ستعمل ككيان واحد، وساد الغموض المتعمد حقيقة الدعم الاقتصادي لبناء نهضة اقتصادية وتنمية مستحيلة في هذه المعازل (بل هذا السجن الكبير) المسيح بالجيش الإسرائيلي من جهاته الأربع.

وظهر المصير المجهول عند الحديث عن واجبات الدول العربية بالتعاون مع إسرائيل لمواجهة إيران والمنظمات التي تضيفها الولايات المتحدة "إرهابية"، وتشمل حسب الرؤية الأمريكية كلاً من حماس والجهاد وحزب الله والـ BDS.

لكنها لا تقدم للعرب مقابل ذلك أي شيء، بل تعدهم بمواجهة إيران مطبوعاً لحماية المصالح والأمن الأمريكي والإسرائيلي، بل إن "الصفقة" تضع علامات محددة للمصير المجهول عندما تتحدث عن مستقبل تقوية وجود ونفوذ وقدرات إسرائيل الأمنية، وعندما تتطلع للمال العربي ليصب في المشاريع التي تخدم وتقوي إسرائيل مثل مشاريع تصدير الغاز الطبيعي والسياحة، بل إنها تزيد غموض المصير والمستقبل للأماكن المقدسة الإسلامية والمسيحية، وللدور الأردني التاريخي فيها، وتتناول بإبهام يكاد ينطق بإلغاء الدور واعتماد إسرائيل بدلاً منها، بوصف إسرائيل جُربت ونجحت بإدارة الأماكن المقدسة وحفظ حرية العبادة فيها "لكل الأديان"!

ولا تفوت الخطة أن تنشر الغموض في كل ثنايا الحديث عن السلام والأمن والاستقرار والازدهار، لتتحدث عن تفكير خيالي لا علاقة له بالحقائق والوقائع القائمة، كما يسود الغموض مستقبل الكيان، أو المعازل الفلسطينية ما دامت الضفة الغربية هي "يهودا والسامرة"، حسب الرواية التوراتية المزعومة"، وهي لا تتحدث أبداً عن بناء وطن للشعب الفلسطيني، بل إنها تتحدث عن إبقاء السكان في هذه المعازل "كمكرمة" من الجانب الإسرائيلي.

وتعتبر الخطة أن ما ورد فيها ليس لسماع آراء الآخرين، بل للتطبيق ولو من جانب واحد، ليقتل من شاء وليبقى خارج السلام من شاء، وتتحدث عن فلسطينيين غير معرفين ربما يقبلون بهذه الخطة.

ويحمل الغموض في النصوص والدلالات والمآلات مقاصد عميقة يعتقد بأن أهمها:

١- وضع الشعب الفلسطيني في زاوية اللأخيار، في مقابل تلبية الكثير من طموحات اليمين الإسرائيلي المتطرف.

- ٢- تمرير الخطة من قبل بعض الأطراف العربية اعتماداً على فكرة "تفاوض" غير مفهوم دلالاته كما أنه غير سياسي أساساً.
- ٣- اعتبار الإغراء المالي لعدد من الدول العربية سبباً ودافعاً لها لتتحمس للخطة وتمارس الضغط على الفلسطينيين للقبول بها.
- ٤- تشريع التنفيذ الإسرائيلي للنصوص المتعلقة بتلبية أطماعهم بما في ذلك القدس واللاجئين والمستوطنات والأغوار الشمالية والمياه والأمن، مع إطلاق مفاوضات لا تحمل أي طابع سياسي ذي قيمة، وليس على طاولتها إلا إثبات حسن السلوك الفلسطيني، والقيام بمهمات أمنية لصالح إسرائيل، كما هو الحال في موضوع نزع سلاح قطاع غزة.
- ٥- يوفر الغموض مدخلاً مهماً لعدم قدرة الشارع العربي والإسلامي بل والمجتمع الدولي عن إدراك كارثية هذه الخطة على القضية الفلسطينية والمنطقة.
- ٦- يوفر الغموض فرصة لأطراف عربية ودولية لتتناوب بالضغط على القيادات الفلسطينية لتقبل الصفقة، وتفاوض على ما تبقى من لُقيمات فيها باسم الواقعية، ولعلها تحصل شيئاً أفضل من لا شيء.
- ٧- توفر فترة الأربع سنوات المقترحة لمفاوضات تحقيق الشروط لإعطاء الفلسطينيين إدارة بلديات في معازلم تسمى "دولة"، فرصة كافية لإسرائيل لفرض إرادتها الواقعية فيما حددت الصفقة لها، ولذلك فمع انتهاء الأربع سنوات بلا نتائج كما هو متوقع، تبدأ إسرائيل بالتفاوض على أراضي المعازل الفلسطينية ذاتها وتطالب باتباع سكانها لدولة عربية أخرى، ويلحق بهم بعدها السكان العرب في منطقة الثلث من الأراضي المحتلة عام ١٩٤٨.
- ٨- توفر فكرة تبادل الأراضي المضللة، وفكرة العاصمة في شرق القدس، وضم أراضي المثلث بسكانها (وهي معزل سكاني بسجن حقيقي، حيث الاستيطان شرقاً والأمن الإسرائيلي وسياجه غرباً بعد تطبيق الصفقة)، بوصفها تحقق

مساحة مقارنة لمساحة الضفة الغربية التي احتلت عام ١٩٦٧، وليعتبر ذلك تطبيقاً لقرار مجلس الأمن الدولي ٢٤٢ لعام ١٩٦٧ كما أشارت الصفقة.

بذلك يمكن القول إن لقطات الغموض والمجهول في نصوص الخطة الأمريكية ومآلاتها فيما يخص الشعب الفلسطيني، والتي تناول التحليل جزءاً منها، إنما تضع مصير الصفقة والشعب الفلسطيني في العبور إلى المجهول، وهو يضاف إلى ما تعنيه الخطة من تصفية لقضية فلسطين وتحقيق لأحلام وأطماع اليهود واليمين الإسرائيلي المتطرف، وتهدد حقوق الشعب الفلسطيني، ولم تتعامل مع وجوده وحقوقه إلا كسكان تحت السيادة الإسرائيلية الكاملة، ما يعني أنها تمثل صفقة استسلام وإذعان للاحتلال. وبذلك يتساءل الكثيرون كيف سيعمل العرب والفلسطينيون على مواجهة الصفقة وإفشالها، حيث أنها تشكل حالة نقيض كامل للرؤية العربية والفلسطينية وتهدد المصلحة العربية في فلسطين ومصالح الأمن القومي العربي المتعددة، خاصة وأن التجربة والفهم العميق للصهيونية وقادتها لا يعطي فرصة لأي عاقل للرهان لا على نوايا ولا مفاوضات مع إسرائيل وإدارة الرئيس ترامب اليمينية الأمريكية.

التحرير

البحوث والدراسات

الحراك الشعبي في العراق

أسبابه وتداعياته

عبد السلام بغداددي*

مقدمة

تعدّ محاولة الكتابة في موضوع متحرك متحوّل من أصعب الأمور على أي باحث، وهذا ما حصل مع دراستنا هذه؛ إذ كلما أراد الباحث إقفال الموضوع أو إنهائه، يستجدّ لديه متغير لا فت ومؤثر، مع ذلك وضع الباحث سقفاً للبحث، رغم أن الموضوع أو الحدث أو الحراك موضع البحث نفسه لم ينته بعد، فإذا كان حراك الشعب العراقي قد بدأ يوم ١ تشرين الأول/ أكتوبر ٢٠١٩، فإنه لم ينته يوم ٣١ كانون الأول/ ديسمبر ٢٠١٩، يوم إقفال البحث وانتهاء العمل به. ومما زاد من وعورة الأمر، أن الباحث حاول أن يلحق ويتابع حدثاً مفصلياً في تاريخ الدولة العراقية المعاصرة، بكل تشعباته ومدخلاته، حدث يتعلق بحراك شعبي شبابي غير مسبق، في مواجهة نخبة سياسية مركبة متناقضة مع نفسها تحت عناوين غامضة مثل التوافق والتوازن، عناوين لم تورث سوى التفكك الوطني والفساد السياسي والانقسام الاجتماعي، تحت مظلات طائفية ومناطقية وعنصرية ثقيلة، بعيداً عن عباءة الوطن والوطنية؛ بل بعيداً عن أي حلول اجتماعية سياسية مدروسة، لذا كانت دراسة الأسباب المؤدية للحراك الشعبي ملزمة (الأسباب الآنية التي فجّرت الحراك، والأسباب المزمنة التي تكمن خلفه).

وللأسف كانت قراءة النظام السياسي لأهداف الحراك ومطالبه قراءة خاطئة؛ إذ كانت الاستجابة بين ضعيفة أو معدومة، وانتهت باستقالة الحكومة- وعمرها سنة ونيف- بعد شهرين من اندلاع الحراك، وتحوّها إلى حكومة تصريف أعمال.

قدّمت الحكومة استقالته رغم أن المواقف العربية والإقليمية والدولية لم تُبدِ دعماً واضحاً أو فارقاً لصالح الحراك؛ إذ كان موقف (الخارج) حذراً أو محايداً أو مؤيداً للحكومة، ومع ذلك لم تستطع الحكومة التعامل مع مفردات الحراك من منظور الاستجابة لمطالبه الممكنة والآنية إلا بقدر محدود، لذا كان استخدام المنهج التنظيمي/ التركيبي محدوداً في البحث.

* أستاذ قسم الدراسات الأفريقية- مركز الدراسات الدولية- جامعة بغداد.

ولم ينفذ سوى استخدام المنهج التفكيكي (البنوي- الوظيفي) في متابعة هذا الحدث الجسيم، لذا فإن ما يمكن قوله هنا أن أي حكومة قادمة لن تستطيع الخروج بحل سريع ومباشر، لأن التركيبة ثقيلة (حروب وفساد وتدخل أجنبي وتفكك سياسي وتحول اجتماعي مضطرب...)، ولكن الأمل يظل يراود كل باحث أو مواطن أو سياسي، وأول خطوة على طريق الأمل في المنظور الوظيفي، هي أن نضع مقياساً لإعادة بناء الدولة، لأن ما لا يمكن قياسه لا يمكن إدارته.

أولاً: وقائع الحراك (توصيف الحدث)

اندلعت الموجة الأولى من الحراك الشعبي الأخير في العراق، في ١ تشرين أول/ أكتوبر ٢٠١٩^(١). وتوقفت يوم ٩ من الشهر ذاته^(٢)، ثم عاود الحراك انطلاقه يوم ٢٥ تشرين أول/ أكتوبر ٢٠١٩، ولم يزل مستمراً حتى وقت الانتهاء من هذه الدراسة نهاية شهر كانون أول/ ديسمبر ٢٠١٩.

انطلق الحراك من ساحة التحرير في بغداد، ثم امتد إلى محافظات الجنوب والوسط: البصرة والناصرية وميسان والقادسية والمثنى، وواسط وبابل وكربلاء والنجف، لكنه لم يتسع - حتى نهاية عام ٢٠١٩- إلى محافظات الأنبار وصلاح الدين وكركوك وديالى والموصل، خوفاً من وسمهم بسمات الإرهاب والطائفية^(٣)، لا سيما وأنهم عانوا طويلاً من المواجهة بين القوات الحكومية وتنظيم داعش الإرهابي، الأمر الذي خلف جراحاً لم تتعاف حتى اللحظة، سواء على صعيد القتلى أو الجرحى أو المعتقلين أو اللاجئيين والنازحين، أو على صعيد البنى التحتية؛ فلا تزال كثير من مدنها ومناطقهم مدمرة، ويسكن كثير منهم في المخيمات أو في إقليم كردستان^(٤).

ولكن هذا لم يمنع العراقيين بمختلف شرائحهم ومناطقهم من المشاركة في الحراك، لا سيما في العاصمة بغداد ومناطق وسط وجنوب العراق^(٥)، وتعرض القائمون بالحراك لمختلف أنواع المنع والتعنيف، بل وحتى القتل والاختطاف والاعتقال، فضلاً عن الدمار الذي لحق بالبنية التحتية، في المناطق التي حدث فيها الحراك.

وتشير كثير من المصادر إلى مقتل أكثر من ٤٤٠ متظاهراً حتى يوم ٤ كانون أول/ ديسمبر ٢٠١٩، ووصول عدد المصابين والجرحى إلى أكثر من ٢٠ ألف متظاهر، واعتقال أكثر من ٦٦٢، ٢ مدنياً، واغتيال عدد من الناشطين، واختطاف بعضهم، من بينهم نساء^(٦)، بل إن بعض المراقبين ذهب إلى أن أعداد القتلى تجاوزت ٥٠٠ قتيل^(٧)، بل ١٠٠٠ قتيل وفقاً لمراقبين آخرين^(٨).

ويأتي التضارب في أرقام القتلى من أن وزارتي الصحة والداخلية ترفضان إعطاء إحصاءات دقيقة عن عدد القتلى والجرحى، وفقاً لما ذهبت إليه مفوضية حقوق الإنسان العراقية (الرسمية)^(٩)، والتي تقول إن عدد القتلى تجاوز الـ ٣٠٠، والمصابين أكثر من ١٥٠٠ مصاب حتى يوم ١٠ تشرين ثان/أكتوبر ٢٠١٩^(١٠)، بينما تقول لجنة حقوق الإنسان في البرلمان العراقي أن عدد القتلى وصل إلى ٣١٩ قتيلاً حتى ذلك اليوم^(١١)، في حين ذكر مندوب العراق لدى الأمم المتحدة (محمد حسين بحر العلوم) في خطابه، يوم الثلاثاء ٣ كانون أول/ديسمبر ٢٠١٩، أن عدد القتلى لم يتجاوز الـ ٣٠٠ والجرحى ١٥٠٠ فقط^(١٢). وهو ما دعا المحلل السياسي الدكتور هشام الهاشمي إلى القول أن السفير (قلب الحقائق ودلّس العبارات)^(١٣).

ومما يجدر ذكره - ضمن الوقائع - أن بعض الأيام شهدت مواجهات دامية، قُتل فيها أعداد كبيرة من المتظاهرين، منها مثلاً مواجهات يوم الجمعة ٨ تشرين ثان/نوفمبر ٢٠١٩، الذي سقط فيه ٢١ قتيلاً، وأكثر من ٣٥٠ جريحاً في محافظة البصرة، واعتقال أكثر من ٢٠٠ مواطن، كما شهد يوم الخميس ٢٨ تشرين ثان/نوفمبر ٢٠١٩ سقوط ٢٥ قتيلاً في الناصرية (ساحة الحبوبي) مركز محافظة ذي قار، و١٨ قتيلاً في محافظة النجف الأشرف، وإصابة العشرات من المتظاهرين في كلا المحافظتين، و٤ قتلى على جسر الأحرار في العاصمة بغداد، وهؤلاء سقطوا جميعاً جراء إطلاق الرصاص الحي والمطاطي والقنابل الدخانية، وشهد ليل الجمعة ٥ كانون أول/ديسمبر ٢٠١٩، سقوط أكثر من ٢٠ متظاهراً قرب مرآب السنك وساحة الخلاني في بغداد، فضلاً عن اغتيال واختطاف عدد من الناشطين في بغداد وميسان والبصرة وكربلاء والنجف والناصرية^(١٤)، علاوة على احتراق عدد كبير من البنائات، منها بناية مجلس محافظة ذي قار، وبناية التأمين الوطنية في الخلاني وعدد من المحلات التجارية في شارع الرشيد^(١٥)، وقد أصبح بعض قتلى الحراك، مثل الشاب صفاء السراي أيقونة أو رمزاً للمحتجين^(١٦)، والذي استشهد بعد إطلاق النار عليه قرب نصب الحرية^(١٧)، ما جعل نُصب الحرية في ساحة التحرير رمزاً حقيقياً للحرية والتضحية، ورمزاً لرفض الفساد والمحاصصة وأيقونة للشهادة التي سعى إليها الشباب المنتفض.

وتخلل هذه الأحداث حرق القنصلية الإيرانية في كلٍّ من النجف وكربلاء، وتعليق عمل ٩ قنوات فضائية، واستقالة محافظ ذي قار (عادل الدخيلي) عن طريق وسائل الإعلام^(١٨).

وشهدت الأسابيع الأولى من الحراك الشعبي، قطعاً تاماً، وأحياناً جزئياً، لشبكة الإنترنت،

ظناً من الحكومة أن الشبكة تغذي الحراك عبر نشر الصور والوقائع الحية، وسجّلت بعض القنوات خسارة نحو ١٦ مليون دولار يومياً جراء قطع الإنترنت^(١٩).

ثانياً: المشاركون ومزايا الحراك

ضمّت المظاهرات الطيف العراقي بتنوعاته جميعاً، ومع أن بغداد مع محافظات الوسط والجنوب مثلت مُجمعة قلب الحراك، إلا أنه كان وطنياً بامتياز، فالاحتجاجات كانت نابعة من الوجد العراقي، فهي ليست وليدة صدفة بل نتيجة صبر وكبت سنوات عجاف وتحذيرات عديدة للطبقة السياسية، ومحاولات احتجاجية انتهت بالفشل حتى وصل الغضب لذروته، وتفاقت الأزمة بعد تجاهل تحذيرات النشطاء ونصائح المرجعيات^(٢٠).

وأسّمت المظاهرات بالوطنية والشاملة العابرة للمذاهب والطوائف والقوميات وكل التنوعات التي يحتضنها العراق^(٢١)، فهي (صناعة عراقية لم تصنعها سفارات أجنبية ولا شبكات لصوصية ولا أحزاب شمولية، رغم أن تلك الجهات تعمل ويروق لها أن يُستخدم العنف ضد المحتجين والقوى الأمنية المكلفة بحمايتهم، وتسفك الدماء وتعم الفوضى، ويسود القتل وتزهق الأرواح العراقية)^(٢٢).

والمظاهرات كما وصفها شاب يحمل شهادة في القانون ولا يعمل: "أحسن مظاهرات منذ العام ٢٠٠٣، جميع المظاهرات السابقة كانت تقودها أحزاب أو منظمات مجتمع مدني، ومن الشيوعيين، أما هذه التظاهرات فهي فريدة من نوعها، إنها انتفاضة شعبية لا قائد لها"^(٢٣)؛ إذ شاركت فيها جميع شرائح المجتمع العراقي، لذا عدّها البعض (ثورة تشرين)^(٢٤)، لأنها كانت بعيدة عن التحزبات الضيقة والانتماءات العصبية.

وقد سجلت (غياب الطائفية والحزبية، وللمرة الأولى في العراق منذ العام ٢٠٠٣، والميزة الأخرى سلمية المسيرة)^(٢٥)؛ إذ قامت على المطالبة بوطن عراقي خالص وخال من أي تدخل أجنبي أو أتباعه، وحافظت على حيادها ورفضت ونبذت الشعارات الطائفية، وكان عصبها الشباب الذي أشعلها بروح وطنية صرفة، لأنهم فقدوا ثقتهم بالسياسيين وبالأحزاب، وفقدوا الثقة بمن يدعون تمثيل (الطوائف)^(٢٦).

ومما يمتاز به جيل الشباب العراقي دون الـ ٢٥ عاماً، أنه يحمل حباً كبيراً لوطنه، وينادي بوحدته من شماله إلى جنوبه، متجاوزاً الطائفية والمناطقية التي جاء بها الدستور الذي بشر بثقافة

المكونات COMPONENT وتقديم الأقاليم والمحافظات على المركز^(٢٧)، إضافة إلى جراءة هذا الجيل، بمن فيه من الفقراء والعاطلين والمهمشين، في صنع حالة وطنية لم نعهدها من قبل منذ تأسيس الدولة العراقية عام ١٩٢١، فهو جيل (أعاد الاهتمام للشخصية العراقية، جيل غير مُسَيَّس، شهم غيور، يقابل الرصاص بصدور عارية، وأجساد نحيلة ولا يبالي، لأنه يشعر بأن قضيته حق، وتظاهرة حق، ومطلبه حق). يريد وطناً حراً، ويحمل قضية عادلة لن يتنازل عنها، قضية صارت هويته ومستقبله، ويستعد للانفاس حتى على قيادته إن حاولت تجزئة مطالبه، يكفي (لهؤلاء الفتية أنهم وحّدوا العراقيين، وبجميع طوائفهم ومذاهبهم ومشاربهم، يتسابقون لساحة التحرير [قلب العاصمة بغداد] ... ساحة الإرادة الوطنية الواعية)^(٢٨).

ويسجل الحراك يوماً بعد يوم قطيعة مع الماضي، وهذه القطيعة ستؤسس لما يمكن تسميته المرحلة الجديدة في نضال الحركة الوطنية العراقية التي تريد لمّ شتات العراقيين وتجميعهم في هوية وطنية واحدة تسعى لبناء دولة جديدة بلا خطوط طول وعرض مذهبية أو عنصرية أو قومية متطرفة، بعيداً عن تراث الحركات السياسية والحزبية والفصائلية العراقية التي تسبّدت تاريخ ١٠٠ عام من عمر الدولة العراقية بكل إخفاقاتها ونتوءاتها.

وسواء اتفقنا مع هذا الجيل أو لم نتفق، فهمناه كما هو أو كما يحلو لنا، إلا أنه في كل الأحوال وضع الطبقة السياسية أمام مفترق الطرق، فإما استعداد لهذا التغيير المجتمعي وإصلاح واستجابة واعية بفهم سياسي شامل، أو انتظار لانهايار نظام متكلس جامد عديم الفاعلية، وهي نتيجة معروفة لكل نظام يصل إلى هذه المرحلة، فما لم يصلح نفسه سلمياً ويستوعب رسالة الاحتجاج فإن التظاهرات ستذهب إلى انقلاب شامل بدل الدعوة إلى الإصلاح السياسي^(٢٩).

وتمتاز نسبة كبيرة من شباب الحراك العراقي بأنهم من خريجي الجامعات العاطلين عن العمل، أو لم يجدوا فرص عمل تتناسب وتخصصاتهم العلمية والفنية والهندسية، وقد تعايشوا مع وسائل إلكترونية، سمعية وبصرية، وبرامج تواصل متعددة، عبر هذه الأدوات الجديدة بذكاء، مثل تطبيقات المحادثة والمدونات والفييس بوك وتويتر، وانستغرام ويوتيوب، والمعلومات متاحة أمامهم، ويكثر تداولها واستخدامها، بعيداً عن نظر الساسة أو الرقيب، مع اضمحلال مستمر لصورة السياسي وتآكل سلطة الحاكم تدريجياً، الذي كان يحتكر الثروة والسلاح والمعلومات ويوظفها، وفقاً لمصالحه ورغباته وأهدافه^(٣٠).

أ. دور وسائل الاتصال الاجتماعي

وجد آلاف الشباب أدوات التواصل الشبكي متعدد الخيارات أمامهم، ولم يعرفوا الحواجز، حيث يمكن تغيير القنوات بلمسة واحدة، والإبحار في شبكة الإنترنت ضمن فضاء معلوماتي دون حدود أو قيود، ما أحدث فجوة كبيرة في التواصل بين الحكام والمحكومين، جعلت الخطاب الرسمي في واد، والشباب في واد آخر، ومن ثم، أصبحت الحقيقة التي يزعّمها الحكام موضع شك وانتقاد ورفض، يضاف إلى تلك العناصر، وربما يحركها، وجود أخطاء رسمية وممارسات حكومية فاشلة وتبذير في الثروات، وتزوير في الانتخابات، وقصص فساد لا يمكن التستر عليها^(٣١).

وهكذا، وبعد أن دخل الشباب المعاصر عصر التكنولوجيا من أوسع أبوابه، ودون حواجز فنية أو اجتماعية إلى أدق التفاصيل، فلا حاجة لديهم إلى ميزة الظهور في الإعلام الفضائي المعتمد على أسماء معروفة، ما جعل أدوار الشباب تتداخل مع المثقف العضوي، ولم تعد بحاجة إلى حمل هوية خاصة وهي تلتصق بهوية عامة تؤهلها للحديث في واقع الأزمة وبجراحة واضحة تنبع من حماسة الشباب واندفاعهم بعيداً عن الأجيال التي سبقتهم عمرياً، والتي يقولون عنها الآن أنها أجيال لا تجيد صنع التغييرات الحقيقية بعد أن قبلت سابقاً بكل أشكال الاستلاب، وسكتت بانتظار حلول تصلها من الخارج، وهذا ما حصل واقعاً.

وهؤلاء الشباب هم عصب الحراك وعموده الفقري، وحسب أحد المراقبين فقد شحذت (وسائل الاتصال أحلامهم ومخيلاتهم ومطالبهم وشغفهم، لا يجنون كتبنا، ولا يقرّون مخاوفنا، ولا يحترمون الخطوط الحمراء ولا يخافون الاستبداد، ولا يتقبلون العيش في دولة فاسدة متصدّعة، لكن هؤلاء (الأشرار) هم أبناؤنا)^(٣٢).

ولذا، أصبح الشاب حاضراً في المشهد متميزاً عن المثقف القابع وراء منصة الجلسات يُمسك دائماً صدى صوت التحليل المنهج، واستقراء الواقع للخروج بتصورات وتوافقات قد تصل إلى حلول وقد تتهاوى^(٣٣).

ب. الانفجار السكاني، ومجتمع شباب

يشهد العراق حالياً انفجاراً سكانياً غير منضبط وغير معقول؛ إذ يزداد السكان بمعدل مليون نسمة سنوياً، إلى درجة أن نسبة من هم دون سن ١٥ تقرب من ٥٠٪^(٣٤)، بمعنى أن الشباب باتوا يمثلون اليوم الشريحة الأكبر في المجتمع العراقي المعاصر، وهذه حقيقة ينبغي الالتفات إليها؛ فالشباب يمثلون ثروة وثورة، والثورة إذا استثمرت بنحو سليم فإنها ستحقق ثورة في البناء

والإعمار والتطور والازدهار، وإلا فإنها ستتحوّل إلى ثورة، ولكن من نوع آخر، ثورة تقتلع كل من يقف في وجهها، وقد يكون هذا الحراك مقدّمة أو إشارات واضحة لحدوث مثل هذا الأمر، لذلك ينبغي أن يتم استيعاب الشباب بشكل سليم، عبر خطط وآليات تضمن لهم توفير العيش الكريم في السكن والتعليم والعمل والخدمات، فضلاً عن ضرورة أن يكونوا شركاء في القرار السياسي، فهم يحملون عقولاً كبيرة^(٣٥).

ت. ضعف النقابات والمثقفين، وحضور المرأة العراقية

سجّلت وقائع الحراك حضوراً محدوداً للمثقفين والأدباء والمبدعين، وكذلك كان دور النقابات ضعيفاً، مع تسجيل حضور ملموس لنقابة المعلمين عن طريق الدعوات المستمرة للإضراب، ومنها إضراب يوم ٣ تشرين ثان/ نوفمبر، والذي استمر حتى يوم ٧ من الشهر ذاته، مع الدعوة إلى إضرابات أخرى، وهي إضرابات مستمرة، لكن دون انتظام.

وتميّز الحراك العراقي بحضور ملحوظ للمرأة العراقية، فهي تشارك في النشاط المدني والسياسي، وتشارك بصفة مُسعف عن طريق الفرق الطيبة التطوعية، وتشارك في تقديم وتحضير الوجبات الغذائية للمتظاهرين أو المشاركة في تنظيف أماكن التظاهر أو التبرّع بالمال، وبعض النساء تعرّضن للأذى والاعتقال^(٣٦).

ثالثاً: أسباب الحراك الشعبي

ترجع الأسباب المباشرة للحراك إلى سوء تعاطي النظام السياسي مع الطبقات والشرائح الكادحة التي ازدادت فقراً بسبب تمركز الثروات بين فئة قليلة، ومعظمها من السياسيين وأبنائهم وأصهارهم والمحيطين بهم والمتنفعين منهم، مقابل حرمان شرائح واسعة من أبسط مقومات الحياة، وهي شرائح باتت تشكل ما بين ٣٠-٣٥٪ من سكان العراق، أي ١٢-١٤ مليون نسمة وفق البيانات الرسمية، وهي شرائح تعيش تحت خط الفقر^(٣٧) المتعارف عليه دولياً، وذلك رغم امتلاك العراق ثالث احتياطي نفطي في العالم^(٣٨)، وميزانية سنوية وصلت إلى ٧٩ مليار دولار من أموال النفط^(٣٩).

وهكذا وصل الحرمان والألم بشرائح الفقراء، لا سيما الشباب العاطلين من الخريجين الجامعيين أو غيرهم أو شبه العاطلين عن العمل (أصحاب الدخول المنخفضة جداً)، ما جعلهم لا يباليون بشيء، لأنه ليس لديهم ما يخسرونه^(٤٠).

ومن بين الأسباب المباشرة التي أدت إلى اندلاع الحراك الأخير، نذكر هنا سببين:
١- سوء تعاطي الحكومة مع شرائح المجتمع الفقيرة، ومن ذلك نذكر تهديم دُور الفقراء السكنية في بعض العشوائيات، وإزالة الأكشاك والبسطات من بعض الشوارع دون إيجاد بدائل وحلول لهم في توفير سكن ملائم أو تقديم فرص عمل، وترافق مع تلك الإجراءات حملات تصفهم بالخارجين عن القانون.

٢- عدم استجابة الحكومة بشكل إيجابي وسريع مع حملة الاعتصامات التي نظمها الخريجون الجامعيون، وقسم كبير منهم من حملة الشهادات الهندسية والعليا، والتي استمرت لأسابيع عديدة أمام الوزارات والطرق المؤدية إلى مجلس الوزراء للمطالبة بإيجاد فرص عمل تتوافق مع تخصصاتهم.

وعوضاً عن الاستجابة قابلت الحكومة الاعتصامات بالتجاهل، بل والاعتداء على المعتصمين بالهراوات وخراطيم المياه، ما أدى إلى سقوط إحدى الخريجات على الأرض بشكل مهين.

وهكذا، وعوضاً عن التعيين والتوظيف أهينوا وضربوا بقسوة لا فرق في ذلك بين الذكور والإناث، وهو إجراء أثار موجة من السخط العام والانتقادات الحادة لما انطوى عليه من شراسة وهمجية لا مبرر لها، لا سيما أنهم عراقيون يتباهون بوطنيتهم ولا يتباهون بغيرها^(٤١).
وبالنسبة للأسباب المتراكمة والمزمنة، فهي كثيرة ولا يستوعبها بحث واحد، ومنها أن الحكومة لا تعترف بقساوة المعاناة التي يعيشها العراقيون، رغم بروزها بشكل واضح أمام العالم وأمام أي مواقف موضوعي، فالعراق، وحسب جيني هاريسون- عميد مركز الدراسات الاستراتيجية والخير في شأن التظاهرات، بلد يواجه أزمات مستعصية، ويعاني واقعاً غير مسبوق من الظلم والفساد والإرهاب، وتصارع الأحزاب، وضعف تطبيق الدستور والقانون، وغياب ملامح الدولة القوية، وأن المواطن يعيش أمام نخبة سياسية منتفخة، تمارس الترهيب وتستولي على المال العام دون حساب.

والحقيقة الموجهة أن السلطة لم تحقق أي إنجاز مفيد للناس، ولا أي إعمار للوطن على مدى ١٥ عاماً، وأن أحزاب السلطة اعتبرت العراق ملكاً خالصاً لها، فانشغلت بأن فتحت أبواب خزائنها لنهب ثرواته، ولا يشبعون، بل يقولون: هل من مزيد!. لتؤكد حقيقة أخرى أثبتت

الأحداث صحتها هي أن الحاكم الذي يسقط اعتبارياً وأخلاقياً في عيون شعبه فإنه يتحول إلى مستبد يفهم أن قمع التظاهر هو الوسيلة الوحيدة لبقائه في السلطة^(٤٢).

إن معظم الاحتجاجات التي اندلعت منذ عام ٢٠١١ وحتى الآن هي بسبب سوء الأحوال المعيشية وانقطاع التيار الكهربائي المزمّن، ونقص المياه النظيفة والبطالة المتزايدة وتفشي الرشوة، وتغلغل الفساد Corruption بكل أشكاله وصوره^(٤٣)، وتردي الأداء العام في مفاصل الدولة برمته، وانعدام الرؤية وخفض جميع المستويات والمقاييس من مستوى المعيشة إلى مستوى البيروقراطية إلى مستوى العلاقة بين الدولة والناس^(٤٤). ولا جدال في أن أساس المشكلة الأولى إنما يكمن في الفساد الذي استشرى بشكل غير مسبوق في مفاصل الدولة بأكملها^(٤٥).

أشار النائب سليم همزة عن (الكتلة الإسلامية الكردية)؛ أن هناك ١٣ ألف ملف فساد مطروح على مجلس النواب العراقي^(٤٦)، مع استمرار مزاد العملة في البنك المركزي العراقي، والذي يُعدّ نافذة كبرى للفساد وتهريب العملة الصعبة، إذ تمّ - على سبيل المثال - بيع ٢٤٧ مليون دولار أمريكي في يوم واحد^(٤٧)، والبيع مستمر على مدار أكثر من يوم في الأسبوع منذ عام ٢٠٠٣ وحتى ٢٠١٩.

وخلال العام ٢٠١٧ سجّل العراق المرتبة الـ ١٢ بين أكثر الدول فساداً في العالم، وفقاً لمنظمة الشفافية الدولية^(٤٨).

ويلخص تقرير حديث صادر عن منظمة OCHA للتنسيق الإنساني التابعة للأمم المتحدة في العراق حجم المشكلات في العراق المعاصر، (مرجع) جاء فيه أن الوضع في العراق ما يزال غير مستقر مع وجود مخاوف واسعة الانتشار متعلقة بالجانب الإنساني، مشيراً إلى أن الوضع السياسي والاقتصادي الحالي، وما تشهده البلاد من تظاهرات ضد الحكومة يمكن وصفه بتطور غير متوقع، وذكر التقرير الصادر في تشرين ثاني/نوفمبر ٢٠١٩ أن سنوات من الصراع والحروب عملت على تهجير ملايين الناس من بيوتهم، ومزقت النسيج الاجتماعي، وعطلت الوصول لخدمات أساسية مع تدمير حياة عوائل وزيادة مخاطر الحماية.

وذكرت المنظمة الدولية أنه مع وجود إدارات حكومية مركزية ضعيفة متعاقبة، وتقدم محدود نحو التعافي والتنمية، فإن هذا الوضع المتردي قد أصبح مزمناً، وفي الوقت نفسه فإن ملايين الناس في مناطق واسعة من العراق ما يزالون بحاجة لمساعدات إنسانية.

في الوقت نفسه فإن العراق مصتّف حسب توقعات ٢٠٢٠ بأنه بلد ذو دخل أعلى من المتوسط، لكنه من جانب آخر، وحسب مؤشر المخاطر الدولي غلوبال رسك إنديكس Global Risk Index، مصتّف على أنه يعيش أزمة إنسانية عالية الخطورة، وبعد أكثر من سنتين من انتهاء العمليات العسكرية العراقية ضد داعش، فإن توترات اجتماعية وإثنية وطائفية ما تزال قائمة عند أكثر من طرف. وما يزال عدم الاستقرار السياسي والكوارث الطبيعية تزيد من الاحتياجات الإنسانية. مرجع

وجاء في التقرير أن أفضل وصف لمضمون الوضع السياسي والاجتماعي والاقتصادي الحالي الذي يعيشه العراق يمكن تلخيصه بأنه وضع غير متوقع ولا يمكن التنبؤ به، حيث جاء فيه أنه في وقت كتابة وإعداد التقرير في تشرين ثاني/نوفمبر ٢٠١٩ كانت الحكومة المهدف المقصود لاحتجاجات ومظاهرات ضخمة في بغداد ومحافظات جنوبية أخرى منذ أوائل شهر تشرين أول/أكتوبر ٢٠١٩. وكانت شكوى المحتجين ومظلمتهم موجهة ضد حالات الفساد وغياب وظائف وخدمات عامة وتدخل من قبل بلدان مجاورة، وكانت الحصيلة أكثر من ٣٣٠ قتيلاً مع جرح ١٦,٠٠٠ آخرين نتيجة إطلاق نار وغازات مسيلة للدموع من قبل قوات أمنية^(٤٩).

ويستخلص أحد المحتجين، لوكالة رويترز، المعضلة العراقية، بقوله: "ما لدينا ليس هو الحكومة، إنها مجرد مجموعة من الأحزاب والجماعات المتمردة التي دمرت العراق"^(٥٠). وهكذا كانت "الاحتجاجات وستظل مولوداً طبيعياً وليس قيصرياً لأوضاع عراقية تراكمية لا عفوية ولا آنية، وهي ليست صرخة بنت اللحظة وليست أماً لصيقاً بمسبب يتمثل بفرد واحد أو عهد حكومة واحدة، إنها أزمة نظام هجين وإشكالية نهج معوج".

رابعاً: مطالب الحراك وأهدافه

لم تكن مطالب الحراك موحدة أو منتظمة عند انطلاقه، وإنما بدأت بالتبلور والوضوح يوماً بعد يوم، لا سيما بعد أن صكت الحكومة أذانها عن الاستجابة لمطالب الحراك عند قيامه، وما ينبغي التأكيد عليه هنا، أن الحراك تميّز عن غيره من الحركات السابقة بأنه لم يكن هذه المرة مطلبياً، بمعنى أنه لم يرفع شعارات تطالب بالتوظيف أو توفير الخدمات الأساسية أو إصلاح البنية التحتية أو إقامة مشاريع جديدة، والسبب أن المحتجين أدركوا أنه لا يوجد هناك من يستجيب لمطالبهم الأساسية في الحياة، لذا رفعوا هذه المرة سقف مطالبهم بشعارات ذات طبيعة سياسية صرفة، بعضها يحمل صفة عمومية، وبعضها ينطوي على مطالب بنوية محددة.

وتضمنت المطالب العمومية رسم خريطة طريق جديدة من شأنها الارتقاء بمستوى الحياة العامة، وبما يواكب التطلعات الحضارية في العالم^(٥١)، كما تضمنت المطالبة بولادة عراق جديد لا يقبل (بأقل من دولة عصرية المؤسسات، تقوم على الشفافية والنزاهة والكفاءة والانخراط في العصر)^(٥٢)، وسقوط (جدران الفساد والدولة المتصدعة والزمن الطائفي الذي كاد يقتل العراقيين، ومعهم العراق)^(٥٣).

وهذا يؤكد أن (جوهر المطالب ومآلاتها العامة سياسية بامتياز، وهي، وإن كانت شبابية، فهي وطنية عراقية شاملة وصادقة، وعابرة للمذاهب والطوائف والقوميات، وكل التنوعات [المحدودة] التي يحتضنها العراق)^(٥٤).

وحتى المطالب الأولى التي رُفعت في بداية الحراك، كانت ولم تزل وطنية وتبغني المصلحة العامة، وأولها استئصال الفساد واستعادة الأموال المنهوبة وإبعاد النفوذ الإقليمي، ثم توحدت نحو شعار: (نريد وطن)^(٥٥).

إن الشعار يعني تغيير بنية النظام من نظام طائفي عرقي حصصي إلى نظام وطني يحتل الشباب فيه وفي قيادته مكانة فاعلة، ولذا كانت غاية رفع شعار (نريد وطن) إنقاذ الوطن من وحل الفساد والطائفية والتباين الطبقي الحاد، وصولاً إلى وطن وشعب كريمين^(٥٦).

خرج الشباب للتظاهر ساعين (لاستعادة حقهم المنهوب، بعد أن أدركوا وحدة بلدهم ووحدة مطالبه أيضاً)^(٥٧)، بمعنى أن المحتجين من الشباب وغيرهم من الناشطين المدنيين، رفعوا في النهاية شعارات بنوية، وإن لم تكن موحدة، إلا أنها أجمعت على نقاط عدة منها:

- إسقاط الحكومة (وقد نجحوا في ذلك باستقالة رئيس الوزراء عادل عبد المهدي، الجمعة ٢٩ كانون أول/ ديسمبر ٢٠١٩)^(٥٨).
- تعديل أو كتابة دستور جديد يكتبه مختصون ومستقلون.
- استعادة الأموال المنهوبة.
- محاكمة المسؤولين عن إهدار المال العام.
- إلغاء المحاصصة في إدارة الدولة.
- حصر السلاح بيد الدولة.
- صياغة قانون انتخابي يكتبه مختصون ومستقلون^(٥٩).

وتضمنت المطالب أيضاً:

- إلغاء الامتيازات التي تتمتع بها الرئاسات الثلاث.
- تعليق أو إلغاء امتيازات بعض الفئات لحين التدقيق في ملفاتها.
- محاسبة الذين قتلوا المتظاهرين^(٦١)، الذين وصل عددهم وفقاً لمركز توثيق جرائم الحرب بالعراق إلى ٦٦٩ قتيلاً وعدد المصابين إلى نحو ٢٥ ألف جريح، وقرابة ٢٨٠٠ معتقل^(٦١).

ظل المحتجون يرددون يومياً شعارات تطالب بإسقاط الحكومة أو النظام، ومن هذه الشعارات التي كان يرددتها الطلاب: (لا مدارس، لا دوام حتى ينهار النظام)^(٦٢). وقال أحد الطلاب: (كل ما نريده من الحكومة أن تستقيل فوراً)^(٦٣). وذكرت طالبة مشاركة في الاحتجاجات: (أصبحت على قناعة بأن مستقبلي لا يمكن ضمانه، إلا من خلال تغيير الوضع السياسي الحالي)^(٦٤)، وهي شعارات توضح ارتفاع سقف المطالب إلى درجة تغيير النظام السياسي الذي حكم منذ عام ٢٠٠٣^(٦٥).

ومع كل يوم يمضي دون استجابة من الحكومة، فإن سقف المطالب يرتفع، وهكذا لاحظنا رفع شعارات لا تطالب بإقالة الحكومة الاتحادية وإبعاد الأحزاب السياسية الحالية فقط، بل الذهاب إلى إجراء انتخابات مبكرة بإشراف أممي^(٦٦)، وتغيير قانون الانتخابات، واعتماد نظام الانتخاب الفردي، وتوزيع المحافظة الواحدة على أكثر من دائرة انتخابية (بمعنى إلغاء نظام سانت ليغو ونظام الانتخاب بالقائمة، والدائرة الواحدة للمحافظة، المعمول به حتى عام ٢٠١٨)، وإلغاء الوصاية الأجنبية على العراق، وأن لا يكون رئيس الوزراء القادم من المزدوجي الجنسية (بمعنى أن يتمتع بالجنسية أو المواطنة العراقية حصراً) وأن يكون مستقلاً في انتمائه السياسي، مع إخضاع جميع الفاسدين في الحكومة للعدالة^(٦٧).

خامساً: مدى استجابة الحكومة لوقائع الحراك ومطالبه

كشفت الاحتجاجات المرآة ضعف الحكومة، بل عجزها شبه التام عن الاستجابة لأبسط مطالب الحراك، ولم يكن هذا العجز مفاجئاً بالنسبة للمراقبين والمتابعين، ولكن المفاجأة تكمن في أنه بدلاً من اللجوء المضطر إلى أسلوب الترضية والمكافأة تجاه شعب عانى من ويلات ومآسي ٦ حروب متتالية* خلال العقود الأربعة الماضية، فإن الحكومة لجأت إلى أسلوب القوة في مواجهة

المحتجين، فضلاً عن أساليب أخرى لا يحمل أي منها حلاً مقنعاً للشعب الغاضب، ومن هذه الأساليب:

الأسلوب الأول: اتهام الحراك بالاختراق والصلة بالخارج؛ إذ أخذ بعض المسؤولين (يقنعون أنفسهم بمفاهيم اختراق الاحتجاجات ووجود جوكر أمريكي خطير، وتلقي مساعدات ودعم من الأعداء، واشتغلت الآلة الإعلامية وفقاً لهذه القراءة، غير أن كل ذلك لم ينجح في تغيير صورة المشهد الإعلامي والواقعي، فهناك "ثورة سلمية" بحركات ودوافع مشروعة، والذين يتجمعون في الساحات والشوارع لا يتمثلون في اتجاه فكري وسياسي واحد، بل من اتجاهات فكرية وسياسية متعددة، فليس من الحصيف تصنيف حركة الاحتجاج وأهدافها، بأنها ممولّة غريباً وأمريكياً، وأنها مُخرقة مخبراتياً، هذه المقولات لم تعد تقنع أصحابها بالأساس، لكن ذهنية العداوة والتصنيف وعدم قبول الآخر المختلف والقلق على المكاسب والوجود هي سبب هذه القراءة)^(٦٨).

الأسلوب الثاني: التلويح بأحقية التظاهر السلمي ومشروعيته، باعتباره حقاً كفله الدستور النافذ^(٦٩)، لكن مع التحذير الحكومي المستمر بوجود مندسين في صفوف المتظاهرين، وهنا يشير المتحدث الرسمي باسم وزارة الخارجية العراقية، أن الحكومة ترى أن التظاهرات (حق مشروع كفله الدستور)، لكنها تدعو المتظاهرين ضدها (إلى أخذ الحيطة والحذر من جماعات غريبة عن واقعهم، تبتغي إحداث اضطرابات وفوضى وإخلال بالأمن ومن ثم حرف التظاهرات عن مسارها، وتشويه صورتها المطلبية الإصلاحية الحضارية)^(٧٠).

ولكن الحكومة بدلاً من أن تستجيب (للمطالب الإصلاحية الحضارية) وفقاً لوصفها، ووفقاً لما يتطلبه المنهج التنظيمي، (الستماتي، Systematic Approach) القائم على الرد على المدخلات inputs بمخرجات outputs تحمل معالجات وحلول تفضي إلى الخروج من المأزق، ركّزت على وجود مندسين وتركت جوهر القضية (المشروعة) للمتظاهرين.

الأسلوب الثالث: التلويح بإجراء إصلاحات والإعلان عن الاستجابة لمطالب المحتجين عبر تصريحات وبيانات صادرة عن الرئاسات الثلاث، منها: استبدال المفوضية الحالية للانتخابات بأخرى مكونة من قضاة وقانونيين^(٧١). وطرح مشروع قانون تعديل الانتخابات، وإمكانية إجراء انتخابات مبكرة خلال ٦ أشهر أو عام تحت إشراف دولي^(٧٢).

مع إدراك الحكومة أن هذا الملف هو (الأهم لتهدئة الشارع والمتظاهرين في بغداد والمحافظات) وفقاً لما ذهب إليه وليم وردا، المتحدث باسم الحكومة، الذي أكد أن (موضوع مكافحة الفساد هو الحاسم في تهدئة الشارع، خاصة إذا تم تقديم الأشخاص الذين انخرطوا فيه بشكل قوي إلى المحاكمة)^(٧٣).

وضمن باب الاستجابة، صوت مجلس النواب على حزمة من القوانين والقرارات، منها: (إلغاء الامتيازات للمسؤولين، وتعديل قانون التقاعد الموحد وقانون المفوضية العليا المستقلة للانتخابات [وهي في الواقع غير مستقلة لارتباطها بالأحزاب]، وتشكيل لجنة خاصة للمضي في إجراء التعديلات الدستورية، وهناك قوانين أخرى مهمة في طور الإجراءات التشريعية وفي مقدمتها قانون المحكمة الاتحادية وقانون المجلس الاتحادي وقوانين خدمية تمس الحياة اليومية للمواطنين) وفقاً لما ذكره النائب الثاني لرئيس مجلس النواب بشير خليل حداد^(٧٤).

وخلال لقاء بين رئيس الجمهورية برهم صالح والممثلة الخاصة للأمين العام للأمم المتحدة جينين هينيس بلاسخرات جرى التأكيد على حق المواطنين بالتظاهر السلمي الحر، ومسؤولية أجهزة الدولة المختصة بالعمل على حماية المتظاهرين السلميين، وحفظ الأمن العام للدولة وحقوق وأملاك المواطنين، وعدم السماح بالفوضى وبكل ما يمكن أن يشوه الطابع السلمي للتظاهرات، وبهذا الصدد تم التأكيد أيضاً أن الجريمة المروعة التي استهدفت المتظاهرين يوم الجمعة ٦ كانون أول/ديسمبر ٢٠١٩، وراح ضحيتها شهداء وجرحى، استهدفت بشكل عام أمن واستقرار البلاد بما يوجب في الحالين تكثيف وتعزيز الإجراءات الأمنية، والقبض على منفذي الجريمة، وإحالتهم على القضاء العادل، والعمل بدقة وحرص بما يحول دون تكرار هذا الفعل الإجرامي البشع، وفي المسار السياسي تناول اللقاء الآليات الدستورية والعمل السياسي المطلوب من أجل سرعة إنجاز التشريعات القانونية اللازمة للإصلاح ولإجراء انتخابات نزيهة، وكذلك إجراء اختيار مرشح مناسب لرئاسة مجلس الوزراء للمرحلة المقبلة^(٧٥)*. ولكن الاستجابة أعلاء بقيت مجرد أمنيات وتصريحات.

وعلى صعيد آخر تجلت استجابة الحكومة في إصدار كثير من القرارات والبيانات السريعة وغير المدروسة، منها: إعلان الأمانة العامة لمجلس الوزراء يوم الأحد ٢٤ تشرين ثان/نوفمبر ٢٠١٩ القاضي بإقرار تملك الأراضي للمتجاوزين خارج حدود التصاميم الأساسية للمدن مقابل بدل مالي، في حين كشف مجلس محافظة بغداد عن تسليمه وزارة

الإعمار والسكان خطة لتوزيع قطع أراضي بين مستحقيها^(٧٦). في حين كان الأجدر أن تكون الاستجابة عن طريق اعتماد سياسات عامة تقوم على بناء دور وشقق سكنية وتوزيعها على المواطنين وفق شروط عادلة.

وعلى صعيد آخر أعلن مجلس النواب عزمه على منع مزدوجي الجنسية من الترشح للانتخابات، وهو مجرد وعد لم يتم تحويله إلى تشريع أو قانون حتى الآن، ومثله مثل الوعد بخفض عدد أعضاء المجلس إلى ٢٤٢ بدلاً من ٣٢٩ الحالي ... وحتى في وعده ظل المجلس أسير فلسفة المكونات Components؛ إذ وعد بإضافة ٩ مقاعد كوتا للمكونات^(٧٧)، في حين أن الشارع تجاوز ثقافة المكونات التفتيتية إلى ثقافة الوطن والوطنية، على أساس أن الجميع مواطنون عراقيون متساوون في كل شيء.

الأسلوب الرابع: مواجهة الاحتجاجات والمتظاهرين بالعنف والمنع والقوى الخشنة، وهو أسلوب تقليدي ومعروف لدى معظم بلدان العالم الثالث.

كانت استجابة الحكومة لمطالب الحراك ضعيفة جداً وعاجزة وغير مقنعة، فضلاً عن كونها بطيئة وغير مواكبة للحدث (وهو حدث كبير)^(٧٨)، وقد لخص كريم النوري، وهو نائب سابق ومراقب حالي للأحداث موقف الحكومة والأحزاب الرئيسة بقوله: إنهم (يسمعون فقط صوت المصالح والأنايات الحزبية)، بل إن الكتل السياسية المسيطرة انتقلت من التجاهل إلى التحايل^(٧٩).

وهذا يعني في نهاية المطاف أن مشهد الأحداث سيشهد في المستقبل القريب مزيداً من التعقيد واللبس، مما سيقبل من فرص الساسة الحاليين من الاستمرار في الحكم؛ لأن الأمر يتطلب استجابة عاجلة، وليس تجاهل الأمر أو تسويفه، أو الرهان على الوقت.

سادساً: مواقف مختارة (محلية ودولية) من الحراك

أثار الحراك الشعبي في العراق ردود أفعال متباينة من قوى محلية وإقليمية ودولية، كما أنه واجه صمتاً وبروداً من دول وجهات عديدة.

المواقف المحلية

١. الكرد (إقليم كردستان)

لم يشارك الكرد- حتى تاريخ انتهاء كتابة هذه الدراسة- بالحراك إلا ضمن الإقليم، بل إن

القوى السياسية الكردية أبدت قلقها من الحراك، رغم تأكيد الإقليم مساندة (التظاهرات الشعبية والمطالب العفوية التي يطالب بها المتظاهرون)^(٨٠).

ويأتي مصدر القلق، كما يقول بهجت علي - عضو برلمان إقليم كردستان، من أن الكرد يرون أن (عبد المهدي هو الأنسب لهذه المرحلة، ولذلك تم التأكيد على عدم إقالة الحكومة)^(٨١). وذلك لأن عبد المهدي كان متجاوزاً مع مطالب الإقليم إلى حد كبير، كما يخشى الكرد من تعديل الدستور (لأنها تجاوز [من وجهة نظرهم]، على حقهم الذي اكتسبوه)^(٨٢).

٢. المحافظات الشمالية والغربية (ديالى، كركوك، الأنبار، صلاح الدين، نينوى)

اكتفى أبناء هذه المحافظات، التي عانت من احتلال تنظيم "داعش" الإرهابي، وما خلفته المواجهة العسكرية معه، من نزوح بشري وتدمير للبنية التحتية، بالدعم المعنوي للحراك، وعدم المشاركة فيه خشية إتهامهم بالإرهاب، وهم في غنى عن ذلك.

٣. المرجعية الدينية في النجف

بما أن للمرجعية (الدينية للطائفة الشيعية) تأثير كبير على أتباعها ومريديها من الجمهور والسياسيين، فإن الكثيرين يتابعون مواقفها وآراءها بهذا الصدد، وقد شهد موقف المرجعية تطوراً متدرجاً خلال مسار الأحداث، مع ميل تصاعدي لصالح المتظاهرين السلميين، وضرورة تجنب العنف وتلبية مطالبهم، ويمكن تلخيص موقف المرجعية على النحو الآتي، وفقاً لما جاء على موقع المرجع الأعلى (علي السيستاني)، وهو موقف يتجه نحو:

- مساندة الاحتجاجات.
- التأكيد على الالتزام بسلميتها وخلوها من أي شكل من أشكال العنف.
- إدانة الاعتداء على المتظاهرين السلميين بالقتل أو الجرح أو الخطف أو التهيب أو غيره.
- إدانة الاعتداء على القوات الأمنية والمنشآت الحكومية والممتلكات الخاصة^(٨٣).
- كما تضمن موقف المرجعية الدعوة إلى (الإسراع في إقرار قانون مُنصف للانتخابات، يُعيد ثقة المواطنين بالعملية الانتخابية، ولا ييحيّز للأحزاب والتيارات السياسية، ويمنح فرصة حقيقية لتغيير القوى التي حكمت البلاد خلال السنوات الماضية، إذا أراد الشعب تغييرها واستبدالها بوجوه جديدة)^(٨٤).

وانتقدت المرجعية الحكومة الحالية (المستقيلة)، بطريقة غير مباشرة؛ إذ أشارت إلى أنه (بالرغم من مضي مدة غير قصيرة على بدء الاحتجاجات الشعبية المطالبة بالإصلاح، والدماء

الزكية التي سالت من مئات الشهداء، ولاف الجرحى والمصابين في هذا الطريق المشرف، إلا أنه لم يتحقق إلى اليوم على أرض الواقع من مطالب المحتجين ما يستحق الاهتمام، ولا سيما في مجال ملاحقة كبار الفاسدين، واسترجاع الأموال المنهوبة منهم، وإلغاء الامتيازات المحجفة الممنوحة لفئات معينة على حساب سائر الشعب، إذ لن يكون ما بعد هذه الاحتجاجات كما كان قبلها في كل الأحوال، فلينتبهوا إلى ذلك^(٨٥).

وحذرت المرجعية من التدخلات الخارجية في الشأن العراقي؛ إذ أشارت إلى أنه (لا يجوز السماح بأن يتدخل فيها أي طرف خارجي بأي اتجاه، بتحويل البلاد إلى ساحة للصراع، وتصفية الحسابات بين قوى دولية وإقليمية يكون الخاسر الأكبر فيها هو الشعب)^(٨٦).

وهذا يعني أن المرجعية وقفت إلى جانب الاحتجاجات السلمية وطالبت بالإصلاح، ونددت (بفساد السياسيين وسوء تدبيرهم)^(٨٧). وجاء موقفها (من منطلق درء الفتنة ودفع المفسدة، والداهية العظمى التي قد تقود إلى الفوضى وإراقة الدماء والعنف، وضياع حقوق الأفراد واضطراب معاشهم)^(٨٨).

ومع تطور الأحداث، أخذ موقفها يتسم (بالصرامة والصراحة)؛ إذ كشفت الأحداث (عن مقدار القطيعة بين الطبقة السياسية العراقية في شقها الشيعي، وبين بيت المرجعية)^(٨٩).

وبهذا تكون المرجعية العليا (قد وضعت يدها على الجرح، ونطقت بالمفيد خدمة للصالح العام... وذلك بوجوب اتباع الحل السياسي وليس الأمني)^(٩٠)، ودعماً (للتظاهرات والتأكيد على سلميتها، ووجوب عدم التعامل الحكومي مع تلك المظاهرات بمنطق القوة، مع الاستعجال بتنفيذ المطالب المشروعة التي يطرحها المتظاهرون)^(٩١).

ويأتي موقف المرجعية بدافع الحفاظ على السلم المجتمعي عن طريق تبني حل سلمي يحفظ للمتظاهرين حقوقهم، ويؤمن انتقالاً هادئاً للسلطة بعيداً عن العنف والقتال.

المواقف الدولية والعربية

١. الموقف الأمريكي

يفسر لنا تقرير فرنسي مواكب للأحداث، صدر يوم الاثنين ١٨ تشرين ثان/ نوفمبر ٢٠١٩، ونشره موقع فرانس ٢٤، خلاصة الموقف الأمريكي إزاء الاحتجاجات العراقية، جاء فيه^(٩٢):
تلتزم الإدارة الأميركية الصمت حيال الاحتجاجات المطالبة الدامية في العراق ضد نظام ساهمت

في إرسائه بعد الإطاحة بحكم صدام حسين في ٢٠٠٣، حيث نشرت عشرات آلاف الجنود في البلاد وواكبت المرحلة الانتقالية، ويوضح هذا الغياب الكبير، خلال نقطة تحول رئيسية في العراق، مدى تلاشي مصالحها ونفوذها منذ الغزو الذي قادته الولايات المتحدة عام ٢٠٠٣، والذي فتح الباب أمام إيران المجاورة ذات الغالبية الشيعية.

وقامت الولايات المتحدة بعد الغزو بحل الدولة العراقية وإعادة بنائها بشكل جديد، حيث أوصلت إلى الحكم طبقة جديدة من النخب السياسية التي أقامت معها صلات شخصية وثيقة، وشرعت ببناء جيش جديد، ونشر أكثر من ١٧٠ ألف جندي أمريكي في العراق في ذروة وجودها العسكري قبل الانسحاب في عام ٢٠١١.

ومنذ ذلك الحين، لعبت القوات الأمريكية دوراً حاسماً في هزيمة من تسميهم بـ "الجهاديين"، وتشاور المسؤولين الأمريكيون عن كثب مع نظرائهم العراقيين بشأن الاستفتاء حول استقلال إقليم كردستان العراق عام ٢٠١٧، والانتخابات البرلمانية لعام ٢٠١٨، وتشكيل الحكومة بعد ذلك. وحالياً يطالب المتظاهرون في جميع أنحاء بغداد والجنوب ذي الأغلبية الشيعية بإصلاح النظام الذي أرسته الولايات المتحدة، لكن واشنطن بقيت صامتة نسبياً، فقد أصدرت مجموعة من البيانات التي تدين العنف لكنها لم تصل إلى حد استخدام القوة الدبلوماسية لحل الأزمة.

ويلاحظ أن الفجوة بين العراق والولايات المتحدة لم تكن كبيرة مثلما وصلت إليه الآن، حيث كانت مواقف واشنطن علنية أكثر في لعب دور في السياسة العراقية.

وكانت الولايات المتحدة قد دعمت في عام ٢٠٠٣ هيكلية الحكومة العراقية الحالية، والتي أنتجت هذه "الطبقة السياسية"، وأنها لم تتخذ قراراً بشأن الانخراط في تصحيح هذا النظام، ما يشير إلى أن المشروع الأمريكي لبناء الدولة في العراق لم ينجح^(٩٣).

وفي أواسط تشرين ثان/ نوفمبر ٢٠١٩ (اتصل وزير الخارجية الأمريكي مايك بومبيو برئيس الوزراء عادل عبد المهدي و"استنكر عدد القتلى"، لكن في اليوم التالي قُتل ٤ متظاهرين، ويبدو ان أكثر ما يقلق الولايات المتحدة هو دور اللواء قاسم سليمان، قائد فيلق القدس في الحرس الثوري الإيراني، من عقد الاتفاقات بين القوى السياسية في بغداد، وقال سويل إن "النفوذ الأميركي ليس صفرًا لكنه لا يكاد يذكر خلال الأزمة الحالية".

ويرجع ذلك، بحسب روبرت فورد من معهد الشرق الاوسط، جزئياً إلى أن العراق قد ملأ

مؤسساته في الوقت الذي انخفض عدد القوات الأمريكية بشكل كبير، وعمل فورد دبلوماسياً في السفارة الأمريكية المترامية الأطراف في العراق بين ٢٠٠٤-٢٠٠٦ و ٢٠٠٨-٢٠١٠، لكن السفارة الآن شبه خالية بعد الانسحاب الأمريكي في أيار/ مايو ٢٠١٩ إثر تصاعد التوترات بين طهران وواشنطن والتي تصاعدت نتيجة الملف النووي.

وقال " هذا مجد ذاته يظهر تضاؤل مصالح الولايات المتحدة"، ولا تربط المسؤولين العراقيين الجدد أي علاقات قديمة مع إدارة الرئيس الاميركي دونالد ترامب على عكس المسؤولين السابقين، وقال فورد " لا أعتقد أن الرئيس ترامب يمكنه التقاط الهاتف والتحدث إلى عبد المهدي مستندا الى علاقات قديمة أو لقاءات مباشرة".

في الواقع، يقول المسؤولون العراقيون والأميريكيون إن العلاقات بين البيت الأبيض ومكتب رئيس الوزراء هي "الأكثر برودة" منذ العام ٢٠٠٣، كما أن البيت الأبيض أرجأ اجتماعاً ثنائياً ٣ مرات على الأقل لأنه كان "غاضباً" من عبد المهدي الذي يرفض النأي بنفسه أكثر عن إيران^(٩٤).

ونستنتج من ذلك، أن الأمريكيين اتخذوا موقفاً يبدو مزدوجاً، فهم ليسوا مع النظام ولكنهم مع بقائه واستمراره، وهم مع المحتجين السلميين، ولكن ليس إلى الحد الذي يمكنون فيه هؤلاء المحتجين من تغيير النظام! ولذا تمثل الموقف الأمريكي بتبني سياسات وإجراءات تُظهر واشنطن بمظهر الحريص على الحراك السلمي العراقي، ولكن من دون أن يكون لهذا الحراك تأثير مدمر على النظام السياسي القائم.

إن تسجيل بعض التصريحات والإجراءات الأمريكية يوضح أهم سمات الموقف الأمريكي من تطور الاحتجاجات في العراق منذ الأول من تشرين أول/ أكتوبر وحتى نهاية العام ٢٠١٩.

١- الدعوة إلى وقف العنف وإدانة استخدام القوة ضد المتظاهرين، والمطالبة بالتحقيق في الانتهاكات التي وقعت بين المحتجين، والتلويح بإحالة الأمر للتدويل في حال استمرار قتل المحتجين، وأعلنت السفارة الأمريكية في بغداد أنه لا مستقبل للعراق بقمع إرادة شعبه^(٩٥). وجاء في بيان لوزير الخارجية الأمريكية بومبيو إنه (ينبغي على الحكومة العراقية أن تستمع إلى المطالب المشروعة للشعب العراقي الذي خرج إلى الشوارع لكي يوصل صوته)، لافتاً إلى أن (الولايات المتحدة تراقب الوضع عن كثب، وقد دعونا منذ البداية

جميع الأطراف إلى نبذ (العنف)، وأكد أن (التحقيق الذي أجرته الحكومة العراقية في أحداث العنف في أوائل تشرين الأول افتقر إلى المصدقية الكافية، ويستحق الشعب العراقي المساءلة والعدالة الحقيقيتين)^(٩٦).

٢- التأكيد على حرية التعبير والإعلام، وجاء هذا التأكيد في أكثر من بيان وتصريح، إذ دعا بيان لوزير الخارجية الأمريكية إلى تخفيف الإجراءات التي فرضت (على حرية الصحافة والتعبير)، معتبراً إن (حرية الصحافة جزء لا يتجزأ من الإصلاح الديمقراطي)^(٩٧). وجاء في تصريح للسفارة الأمريكية في بغداد، أنها تشجب العنف والقتل والخطف، وتهديد حرية التعبير، وعلى الحكومة التعامل عاجلاً وبجدية مع مطالب المواطنين^(٩٨)، كما أدانت (الإجراءات التي تهدد حرية الإعلام في العراق).

٣- دعم إجراء انتخابات مبكرة، فمنذ اندلاع الاحتجاجات في العراق، فإن الولايات المتحدة حضت في أكثر من مرة السلطات العراقية على إجراء انتخابات مبكرة والقيام بإصلاحات انتخابية^(٩٩).

٤- فرض عقوبات انتقائية على بعض المسؤولين العراقيين، منها العقوبات التي نزلت بحق ثلاثة من قادة الجماعات المسلحة المرتبطة بإيران- وفق الزعم الأمريكي- بموجب الأمر التنفيذي ١٣٨١٨^(١٠٠).

ومع ذلك يبقى الموقف الأمريكي، حتى الآن، حاملاً للعصا من المنتصف؛ فهو مع الاستجابة لمطالب المحتجين، لكنه ليس مع تغيير النظام، وهذا ما أكده بيان لوزير الخارجية الأمريكية (بومبيو)، جاء فيه أن (الحكومة الأمريكية تواصل دعم المؤسسات العراقية والشعب العراقي وأمن العراق واستقراره وسيادته)^(١٠١).

٢. الموقف البريطاني

شأن بريطانيا شأن الولايات المتحدة الأمريكية في المسؤولية عما آلت إليه أوضاع العراق وانزلاقه نحو الخراب والدمار؛ لأنها تعد الدولة الثانية بعد أمريكا في قائمة الدول التي احتلت العراق عام ٢٠٠٣، وساهمت مع غيرها في تفتيت آلية النظام السياسي القائم آنذاك.

ومع ذلك نلاحظ أن الموقف البريطاني لم يتجاوز المطالبات والإدانات والتطلعات والمناشدات، فالسفير البريطاني في بغداد (وهو يُجيد العربية)، يقول: إن على القوات الحكومية

عدم استخدام القوة المميتة ضد المتظاهرين^(١٠٢). وفي موضع آخر قالت السفارة البريطانية في بغداد، أنها تدين انتهاكات حقوق الإنسان، والاستخدام المفرط للقوة ضد المتظاهرين^(١٠٣)، وأنها تتطلع إلى كيفية استجابة الحكومة العراقية للمطالبات المشروعة للشعب^(١٠٤). وهذا يعني في المحصلة أن بريطانيا لم تذهب بعيداً في موقف يتبنى الصرامة من النظام، كما لم تعلن تأييدها القاطع للحراك.

وعن موقف الدول الغربية عموماً، يعلق أحد المراقبين العرب بالقول "إن (موقف الدول الغربية من كل هذه التحولات [العراقية] مُخزٍ ومتخاذل في لحظة تاريخية غريبة)^(١٠٥)". ويبدو أن الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا وغيرهما من الدول الغربية تحشى من اتخاذ موقف قاطع من الحكومة أو الحراك، ومن تعرض مصالحها للخطر.

٣. الموقف الروسي

لم يذهب الموقف الروسي بعيداً عن المواقف الغربية، إلا أنه حذّر من التدخلات الخارجية في صياغة المشهد العراقي المرتقب، وقالت المتحدثة باسم الخارجية الروسية، ماريا زاخاروفا، أن موسكو تعوّل على أن يتمكن العراق من تقديم مرشح لمنصب رئيس حكومة البلاد في الموعد المقرر، وأشارت زاخاروفا، في موجز صحفي، إلى أن الرئيس العراقي يجري حالياً مشاورات نشطة مع أبرز الكتل النيابية حول ترشيح رئيس للوزراء، معرباً عن أمل موسكو في أن تثمر هذه المشاورات، وفي مواعيد محددة وفق دستور العراق، "قراراً توافيقاً سيمنع حدوث فراغ في السلطة ربما يهدد بتفاقم الأزمة السياسية الداخلية".

وأشارت المتحدثة إلى أن روسيا تدعم السلطات العراقية في جهودها الرامية إلى بناء حوار وطني شامل يراعي مصالح جميع المكونات العرقية والدينية للمجتمع العراقي، وكذلك إطلاق إصلاحات اجتماعية واقتصادية.

وشددت زاخاروفا على ضرورة أن "يتم حل المشكلات السياسية الداخلية في هذا البلد بأيدي المواطنين العراقيين أنفسهم"، بعيداً عن أي تدخل خارجي، مضيفة: "نأمل ألا يجد الشعب العراقي نفسه من جديد رهينة للألعاب ومطامح سياسية خارجية، وألا يتحول العراق إلى مسرح لتصفية حسابات بين أطراف فاعلة خارجية"^(١٠٦).

٤. الموقف العربي

لم تصدر حتى نهاية عام ٢٠١٩ أي بيانات عربية واضحة المعالم عما يجري في العراق، وينطبق على العرب هنا ما ينطبق على الغرب، وهو الخشية من اتخاذ موقف قد يضر بمصالحهم المستقبلية في العراق، باستثناء الموقف السوري الذي أبدى خشيته من أن تتحول العناوين الجميلة إلى خلاف ذلك على أرض الواقع؛ فقد ذكر ذلك الرئيس السوري بشار الأسد في مقابلة لمجلة "باري ماتش" الفرنسية الخميس ٢٨/١١/٢٠١٩، رداً على سؤال عن مدى التشابه في المظاهرات الأخيرة في إيران ولبنان العراق، وتلك التي حصلت في بداية الأزمة السورية المطالبة بالحرية والكرامة^(١٠٧).

٥. الموقف الإيراني

يمكن تلخيص الموقف الإيراني من أحداث العراق والحراك الشعبي، من كلمة نقلتها وكالة تسنيم الإيرانية عن المرشد الإيراني الأعلى علي خامنئي، يوم الأربعاء ٣٠ تشرين أول/أكتوبر ٢٠١٩؛ إذ قال: "أوصي الحريصين على العراق ولبنان أن يعالجوا أعمال الشغب وانعدام الأمن الذي تسببه في بلادهم الولايات المتحدة والكيان الصهيوني وبعض الدول الغربية بأموال بعض الدول الرجعية"، وضاف أن "أكبر ضربة يمكن أن يوجهها الأعداء إلى أي بلد هي أن يسلبوه الأمن"، وقال "للناس مطالب أيضاً وهي محقة، لكن عليهم أن يعلنوا أن مطالبهم إنما تتحقق حصراً ضمن الأطر والهيئات القانونية لبلدهم، ومتى ما انهارت الهيكلة القانونية يستحيل القيام بأي عمل، عندما يحدث فراغ في أي بلد لا يمكن القيام بأي خطوة إيجابية أبداً^(١٠٨).

وهذا يعني أن إيران ليست مع الحراك، وهذا يشير إلى أنها مع بقاء النظام السياسي واستمراره، لأن في استمراره مصحلة عليا لإيران، نظراً للعلائق الوثيقة بين الطرفين، فضلاً عن المصالح الاقتصادية والتوافقات الفكرية والطائفية مع النخبة الحاكمة.

وحملت إيران، وفقاً لما جاء في مقال حسين شريعتمداري رئيس تحرير صحيفة كيهان الإيرانية المحافظة والقريبة من المرشد الأعلى، حملت (الولايات المتحدة والسعودية مسؤولية الاضطرابات الداخلية ذات الصلة بالاحتجاجات والأحداث المتواصلة في العراق)^(١٠٩). بل إن علي شمخاني - الأمين العام للمجلس الأعلى للأمن القومي الإيراني قال: "إن متظاهري العراق هؤلاء هم الدواعش"^(١١٠). وأن الأعداء، وفقاً لرئيس أركان القوات المسلحة الإيرانية، اللواء محمد باقري: "يحيكون مؤامرات في لبنان والعراق لركوب موجة الاحتجاجات"^(١١١).

وسعت إيران لعدم انجرار الموقف إلى ما لا يتوافق مع مصالحها، عبر زيارات متكررة قام بها الجنرال قاسم سليمان، قائد لواء القدس في الحرس الثوري الإيراني، منها زيارته إلى بغداد يوم الأربعاء ٣٠ تشرين أول/ أكتوبر ٢٠١٩، واجتماعه بقيادة الأجهزة الأمنية^(١١٢) .

وتكون إيران بذلك واضحة في مواقفها وصریحة، بخلاف مواقف الغرب والعرب؛ إذ أبدت دعمها للنظام الحالي بحكم الروابط والمصالح والمواجس الأمنية، لا سيما أن بعض شرائح الحراك رفعت لافتات مناهضة لإيران، كما تم التعرض لقنصلياتها في العراق، خصوصاً في كربلاء والنجف، كما تمت الإشارة إلى ذلك من قبل.

٦. موقف الأمم المتحدة

لم تخرج الأمم المتحدة عن الأطر العامة التي حددها ميثاقها وشرعة حقوق الإنسان والإعلان العالمي لحقوق الإنسان، التي كفلت جميعاً حرية الرأي والتعبير والتظاهر السلمي ودعم الحوار في أجواء الأمن والسلام، لذا جاءت دعوات الأمم المتحدة عن طريق الممثلة الخاصة للأمين العام للأمم المتحدة في العراق جينين هينيس بلاسختارت، إلى إجراء حوار وطني في العراق استجابة فورية وفعالة للخروج من حلقة العنف المفرغة، وتحقيق الوحدة في وجه مخاطر الانقسام والتفاسد، بالوقوف صفاً واحداً، يمكن للعراقيين التوصل إلى أرضية مشتركة لتشكيل مستقبل أفضل للجميع^(١١٣).

وضمن الإطار نفسه حثّ خبراء حقوق الإنسان التابعون للأمين العام للأمم المتحدة السلطات العراقية على منع ووقف العنف على الفور ضد المتظاهرين، وضمان التحقيق مع المسؤولين عن الاستخدام غير المشروع للقوة ومحاكمتهم^(١١٤)، وقالوا: " نعرب عن استيائنا الشديد لاستخدام القوة المفرطة والعنف من قبل قوات الأمن العراقية والعناصر المسلحة الأخرى ضد المتظاهرين"، و"من غير المعقول ومن المثير للحزن أن مثل هذا الرد الغاشم يوجه ضد العراقيين الذين يريدون ببساطة التعبير عن حقوقهم في حرية التعبير والتجمع السلمي"، وطالبوا الدولة العراقية بواجب حماية الذين يمارسون حقهم في التجمع السلمي، بما في ذلك حمايتهم من الجهات العنيفة المنتفذة غير الحكومية، كما تقع على عاتق الدولة العراقية مسؤولية البحث عن المسؤولين عن قتل المتظاهرين والتحقيق معهم وملاحقتهم قضائياً^(١١٥)، وأضافوا: "يجب على الحكومة أن تثبت فعالية هذه التحقيقات واستقلالها وحيادها، وهذا يعني أنه يجب عليها تحديد

هوية جميع مرتكبيها بغرض مقاضاتهم، وهذا ينطبق أيضاً على المسؤولين الذين يفشلون في منع حدوث مثل هذه الانتهاكات في المقام الأول".

كما أعرب الخبراء عن صدمتهم للتقارير التي صدرت في أوائل تشرين أول/ أكتوبر عن قيام القنصاة بإطلاق الرصاص على كل من المتظاهرين وأولئك الذين حاولوا إخلاء الجرحى، بزعم أنهم اخترقوا الحواجز التي وضعتها قوات الأمن، كما بقيت هوية هؤلاء القنصين مجهولة^(١١٦). وذكّرت الأمم المتحدة السلطات العراقية بمسؤوليتها عن حماية الشعب من القتل والخطف والاعتقال^(١١٧)، وحثت السياسيين العراقيين على أن يكون المرشح لرئاسة الوزراء مقبولاً من الشعب^(١١٨).

٧. مواقف منظمات دولية متعددة

لم تخرج مواقف المنظمات الدولية الأخرى عن السياق العام الذي يدعو إلى وقف العنف وإجراء الحوار؛ فقد جاء في بيان الاتحاد الأوروبي، بعد اجتماع أعضائه مع وزير الداخلية العراقية ياسين الياسري، يوم الاثنين ٢٤ كانون أول/ ديسمبر ٢٠١٩، أن "الاتحاد طالب الياسري بقوة بإنهاء العنف ضد المتظاهرين والعمل بحزم ضد عمليات القتل والاختفاء القسري للمدافعين عن حقوق الإنسان والناشطين المسالمين"^(١١٩).

وعدّ قائد بعثة حلف شمال الأطلسي في العراق الجنرال داني فورتين في ختام مهمته التي استمرت عاماً كاملاً، "أن أعمال العنف التي شهدتها الاحتجاجات المناهضة للحكومة (مأساة مطلقة)..."، وأن "حلف الأطلسي يواصل حض الحكومة العراقية على ضبط النفس"^(١٢٠).

ودعت منظمة هيومن رايتس ووتش، [Human Rights Watch] الأمم المتحدة إلى التركيز على عمليات قتل المتظاهرين لدى مراجعة سجل العراق الحقوقي^(١٢١)، وفي الوقت نفسه انتقدت منظمة العفو الدولية Amnesty الحكومة العراقية لتقاعسها في حماية المتظاهرين وتعرضهم للاختطاف والقتل^(١٢٢).

وحت بابا الفاتيكان (فرانسيس) كل (العراقيين، بدعم من المجتمع الدولي، إلى "السير على درب الحوار والمصالحة والبحث عن حلول عادلة لتحديات البلاد ومشاكله".

لكن جميع هذه النداءات والبيانات لم ترق حتى اللحظة إلى فعل يتدارك الموقف وينهي

الأزمة العراقية المستمرة.

خلاصة

أكدت الدراسة أن العراق المعاصر يعيش معتركاً كبيراً وخاضعاً عسيراً على أكثر من جهة أو صعيد، وهو مليء بالمشكلات والمعضلات بسبب فشل النخبة السياسية الحاكمة في إدارة شؤون البلاد المختلفة، وإخفاقها في إدارة الأزمات أو رسم سياسات عامة، ترتقي بالبلاد إلى مصاف الدول الناجحة، بحكم امتلاك العراق لثروة اقتصادية كبيرة وكفاءات علمية في مختلف التخصصات العامة والنادرة، وهو ما تسبب بهذا الحراك الشعبي العارم.

ومخارج أو مخرجات الحلول المقترحة، ربما تقود إلى سيناريوهات مريجة واعدة، بعيداً عن الخراب أو الدمار الذي نعيشه كل يوم، بسبب إدمان النخبة الحاكمة على الفشل والإخفاق.

إن الحلول تكمن أساساً في إطار مؤسسة الدولة، وليس في إطار الأحزاب المتوافقة على اقتسام منافع السلطة- الثروة والمناصب^(١٢٣)، وذلك بإعادة الهيبة الضائعة لمؤسسات الدولة المدنية والسياسية والعسكرية، وأول خيط يمكن التقاطه في هذه المرحلة، هو إيجاد صيغة اتفاق مؤتقت بين السلطة والمتظاهرين، على تسليم الأمر لسلطة انتقالية^(١٢٤)، تسعى للتحضير لانتخابات مبكرة تحت إشراف دولي صارم، على غرار التجربة الكمبودية مثلاً، والتي أخرجت تلك البلاد من صراع دموي أكل الأخضر واليابس.

والسلطة الانتقالية المقترحة، ينبغي أن تكون لها القدرة على (تنصيب المؤسسات لا الأشخاص، ومأسسة المناصب لا شخصيتها، والأهم من كل ذلك فإن أي إجراء أو قرار أو برنامج تشريعي يوحى أو يكرس المحاصصة الضيقة "طائفية دينية، عنصرية قومية، جهوية عشائرية" ينبغي أن يجرّم قانونياً ويُحرّم دينياً ويُؤثم شعبياً)؛ لأن العراق لجميع العراقيين (مواطني عراقيين بلا مظلومية ولا منبوذية ولا مغبونية تحت راية الوطن والمواطنة)^(١٢٥). وهذا ما أكد عليه فتية وشباب (الحراك) في جميع الساحات والميادين تحت شعار (نريد وطن).

إن هذا يعني تشريع قوانين ذات إطار عام تخص جميع العراقيين خالية تماماً من أي استثناء سلمي أو إبهام مقصود، قوانين شفافة عادلة واضحة، قوانين تحفظ للدولة سيادتها، ولمؤسساتها السمو والرفعة، قوانين تحظر حمل السلاح خارج إطار الدولة، وتنبذ العنف غير الشرعي بكل أشكاله^(١٢٦).

قوانين تسعى لتوفير السكن وفرص العمل والتعليم للمواطنين، وتهدئ الأجواء لقضاء

عادل وإدارات نزيهة، قوانين تشرّع نظم انتخابية شفافة، تتلائم مع مصالح عامة الناس، واعتماد النظام البايومترى في التصويت^(١٢٧)، وتسعى في الوقت نفسه لتقليص عدد أعضاء البرلمان إلى أقصى حد ممكن، ومحاسبة الفاسدين واسترجاع المال العام المنهوب، ومنع حاملي الجنسية الثانية من الترشح للمناصب العامة في الدولة، وإحلال كلمة أفراد الشعب أو المواطنين، بدلاً عن أو عوضاً عن كلمة (المكونات) أينما وجدت، وهذا لا يمكن أن يتحقق إلا عن طريق تبني دستور جديد يتلاءم مع المرحلة القادمة.

وهنا ينبغي أن يسعى جميع الناشطين والمهتمين بالشأن العام، إلى توطيد دعائم الشرعية والمشروعية، لأنهما نتاج الرضا والإرادة الشعبية، والرضا الشعبي لا يأتي إلا عن طريق اعتماد الديمقراطية وإرساء مبدأ المساواة والمواطنة، مواطنة (مضمونة الحقوق وملزمة الواجبات، ولا فعالية للمواطنة دونها مشاركة واسعة النطاق للمواطنين بشؤون الدولة وفي طليعتها الانتخابات الدورية، ولا انتخابات حقيقية دونها قوانين وأنظمة متكاملة تقوم على أساس من العدالة والحرية والمساواة والتكافؤ وحق الجميع بالسلطة اشتراكاً وتمثيلاً وإدارة، وترشد السلطات بتعزيز أنظمة الإدارة والحوكمة والتقاضي والشفافية والمساءلة الشاملة، فالدولة هرم سياقات منظمة للقرارات والسياسات العامة، وترشد السلطات باعتماد خطط التنمية الاستراتيجية لضمان تحقيق حاجات المواطنين وتطور وظائف الدولة، وترشد السلطات بالقدرة المتجددة على رسم السياسات العامة للدولة المواثمة بين إمكانات الدولة ومواردها وما تطمح إليه من خطط وبرامج لتحقيق الاستقرار والأمن والتنمية الاقتصادية والاجتماعية^(١٢٨).

ويتعزز ذلك عن طريق توسيع الخيار الاقتصادي الوطني المستقل، عبر اعتماد خيار التنمية مع الاستثمار الفاعل، وتوسيع فرص عمل الشباب، لا سيما الخريجين والمهجرين في مجالات الزراعة والصناعة والبنى التحتية والتقنيات الحديثة، ودعم المنتج الوطني العراقي، لأنه البوابة الكبرى لتحقيق تنمية شاملة، والطريق لتعزيز فرص الوحدة الوطنية، وهو أحد الشعارات التي طالب بها الحراك الشعبي، وهذه جميعاً تحتاج لإرادة وقرار وطني جامع^(١٢٩).

وعلى صعيد مواز، ينبغي العمل على ترشيد عمل السلطات عن طريق تعزيز أنظمة الإدارة الرقابية المحققة للنزاهة والتي تحول دون الفساد والهدر، والمواكبة على إبداع الخطط المبتكرة والحيوية الضامنة لإشراك الجمهور بشكل دائم، وخلق شراكات بالقرار مع منظماته التخصصية بتقرير الشؤون العامة على تنوعها، والشراكة تعني الشراكة في صنع واتخاذ القرار ورسم السياسات العامة^(١٣٠)؛ والسلطة المعزولة عن جمهورها لا تلبث أن تموت.

لذا ينبغي إثناء مراكز التفكير والتخطيط، وضخ دماء جديدة فيها على طول الخط، وبضمان عدم احتكار أحزاب وفئات معينة للسلطة، مع نزع القداسة عن السلطة، والامتياز للتحويل إلى وظيفة عامة، عن طريق ترشيد القرار بالثقافة الحية والإعلام الحر والتربية الوطنية التي تشكل حواضن ثقافة مجتمع الدولة^(١٣١).

من هنا، فإن فرضية الخيار الواحد هي فرضية السلطة القديمة المستبدة والمتعسكرة والمتأدجلة والتي لم تستطع أن تواجه قدرها، ولا أن تجد شعباً يحميها في صراعها مع العدو الذي توهمته واختارته، ومن هنا نجد أن الحديث عن العراق الجديد هو رهين بإعادة قراءة كثير من المفاهيم. لاسيما تلك التي تتعلق بالصراع والسياسة والحكم والخيارات، وإعادة النظر بالتنوع والتعدد الذي يعزز قيمة الإنسان في المجتمع، وهو ما ينبغي الوقوف عن معطياته. لأن الاعتراف بالتنوع هو اعتراف بالخيارات الإنسانية وبقيمة المجتمع وباللحاجة إلى الدولة الإنسانية المؤسساتية التي تحكم الجميع على وفق القانون والحقوق وفق العلاقة التفاعلية والتواصلية بين الديموغرافيا ذاتها مع السلطة التي تمثل الجهاز التنفيذي في الدولة^(١٣٢).

ويمكن القول أن عمل السلطات لا يمكن أن يترشّد ويتطور، إلا عن طريق إثناء المجال العام Public Sphere بين النخب الفاعلة على مستوى الشأن العام، وبما يعزز فرص الديمقراطية التواصلية التي تبني الحوار البناء في إطار المصلحة العامة، والحوار الذي يقود، عن طريق المنتديات العامة والجمعيات والنقابات، إلى توافق وطني شعبي حول الأولويات التي تخدم المسار العام للدولة والمجتمع^(١٣٣).

الهوامش

(١) لم يكن هذا الحراك هو الأول من نوعه، إذ سبقته حركات عدّة، خلال الأعوام ٢٠١٠، ٢٠١١، ٢٠١٢، ٢٠١٣، ٢٠١٤، ٢٠١٥، ٢٠١٨ في بغداد والبصرة والأنبار وديالى والموصل والسماوة والديوانية وميسان وغيرها، إذ شهد العام ٢٠١١ حراكاً قوياً في ساحة التحرير (بغداد)، إلا أن المحتجين تعرضوا للتضييق والملاحقة، كما شهد العام ٢٠١٥ أكثر من احتجاج، وشهد استشهاده الشاب منتظر الحلفي في البصرة، وتعرض كثير من المتظاهرين للضرب والكلام البذيء والاعتقال.

وكان العام ٢٠١٨ متميزاً بكثرة الاحتجاجات، لا سيما في مدن الجنوب، إذ أغلق المتظاهرون ميناء أم قصر يوم ١٣ تموز/ يوليو، واستشهد خلال المظاهرة الناشط سعدي يعقوب المنصوري، كما شهدت بغداد خلال العام ذاته حراكاً نظمته سكان العشوائيات في منطقتي المعامل والحسينية في ضواحي بغداد الشرقية الشمالية. ينظر على سبيل المثال: جريدة النهار (بغداد)، العدد ٢١٥٣، الخميس ٣١ تشرين الأول/ أكتوبر ٢٠١٩، ص ٨، وكذلك: ارق الحميد، (ربيع العراق.. خريف إيران)، الشرق الأوسط، العدد ١٢٤٥٥، الخميس ٣ كانون الثاني/ يناير ٢٠١٣، ص ١٢.

(٢) أوقف المحتجون حراكهم يوم ٩ تشرين الأول/ أكتوبر، لمدة محدودة، لتصادف ذلك مع الزيارة الأربعينية لاستشهاد الإمام الحسين، وهي الزيارة التي تستغرق مراسيمها أيام عدة، يتوجه خلالها المحتفون بالمناسبة السنوية إلى مدينة كربلاء حيث ضريح الإمام الحسين، ويشارك فيها أعداد غفيرة من المواطنين.

(٣) الشرق الأوسط، العدد ١٤٩٥٧، الأحد ١٠ نوفمبر ٢٠١٩، ويُحجم كثير من سكان المناطق الشمالية والغربية عن المشاركة، مبررين ذلك بأن (تهمة "الإرهاب" ستكون جاهزة في حقهم، خصوصاً أن محافظاتهم كانت خاضعة لسيطرة تنظيم داعش الذي دُحر من البلاد [رسمياً] في نهاية عام ٢٠١٧). ويُنظر: الموصل تدعم الحراك بنسخة عراقية من نشيد المقاومة الإيطالية ضد الفاشية، الشرق الأوسط العدد ١٤٩٦٥، الاثنين، ١٨ نوفمبر ٢٠١٩.

وعلى صعيد مماثل سعى المسؤولون المحليون في المحافظات الشمالية والغربية التي حُررت من تنظيم داعش، إلى منع قيام مظاهرات مؤيدة للحراك المدني في بغداد ومحافظات الوسط والجنوب، بل سعوا للتضييق على الناشطين ضمن وسائل التواصل الاجتماعي. ينظر (مضابقات قاسية في المحافظات المحررة لعزلها عن احتجاجات الوسط والجنوب، تعتقل المؤيدين في مواقع التواصل وتبث شائعات لثني السكان عن التظاهرات)، المدى، السنة السابعة عشرة، العدد ٤٥٣٧، الخميس، ٣١ تشرين الأول ٢٠١٩، ص ٣.

(٤) وصل عدد النازحين خلال سنوات القتال ما بين ٤-٦ ملايين مواطن من مناطقهم الأصلية إلى المخيمات أو إلى إقليم كردستان، وبعضهم لجأ إلى خارج العراق، ينظر: عبدالسلام بغدادى، (آفاق المصالحة الوطنية في العراق - ١) في مجموعة باحثين، العالم العربي من الانقسامات إلى المصالحات، (عمان: مركز دراسات الشرق الأوسط، ٢٠١٩)، ندوات، ٧٦، ص ١٤٨.

(٥) يقول الكاتب غسان شربل (خطة سينة فعلاً، لو انطلقت الاحتجاجات الحالية من الأنبار أو ركام الموصل، لكان أمكن إلصاقها بـ "داعش" و "التكفيريين"، لكنها تدور في معازل شيعية فضلاً عن بغداد، وفقاً لوصف الكاتب، ينظر: غسان شربل (لكن هؤلاء الأشرار هم أبناؤنا)، الشرق الأوسط، العدد ١٤٩٧٢، الاثنين ٢٥ تشرين الأول ٢٠١٩، ص ١٣.

(٦) ينظر: مفوضية حقوق الإنسان العراقية (الرسمية)، التي ذكرت أن عدد القتلى وصل يوم ٤ ديسمبر (كانون الأول)

٢٠١٩ إلى ٤٦٠ قتيل وأكثر من عشرين ألف جريح، نقلًا عن قناة الحدث (العربية) ٤ كانون الأول ٢٠١٩ الساعة ٨:٣٨، وقارن مع: قناة دجلة الفضائية العراقية التي قالت أن عدد القتلى وصل حتى يوم ٤ كانون الأول ٢٠١٩ إلى ٤٤٠ قتيل والمصابين بين إلى ١٩٥٧٥ جريح؛ في حين بلغ عدد المخطوفين من الناشطين والصحفيين والمُسعفين حتى يوم ١٢ تشرين الثاني ٢٠١٩ إلى ٦٥ شخصاً، قناة الحدث العربية، الثلاثاء ١٢ تشرين الثاني ٢٠١٩.

وتشير الأرقام الرسمية إلى إحصاء أكثر من ٢٢ ألف إصابة خلال فض الشرطة للمظاهرات، بينها ٤ آلاف حالة لأشخاص باتوا مدرجين على قائمة ذوي الاحتياجات الخاصة لإصابتهم بإعاقات مختلفة بينها الحركية، وفقاً لآخر تحديثات المنظمات والمراسد المختصة، هؤلاء الذين طالما عانوا الفقر والبطالة والتهميش)، نشرة (الاحتجاج) انتفاضة تشرين ٢٠١٩، السنة الأولى، العدد ٦٦، الخميس ٩ كانون الثاني ٢٠٢٠، ص ١.

(٧) وفقاً لما ذهب إليه مدير مرصد الحريات الصحفية زياد العجيلي، قناة دجلة الفضائية ٢٧ تشرين الثاني ٢٠١٩.

(٨) وفقاً للمحلل السياسي العراقي أحمد الأبييض، قناة الحدث العربية، ٩ كانون الأول ٢٠١٩.

(٩) قناة الحدث العربية، ٩ تشرين الثاني ٢٠١٩، نقلًا عن علي البياتي (عضو المفوضية).

(١٠) الحدث العربية، ١٠ تشرين الثاني ٢٠١٩.

(١١) الحدث العربية، ١٠ تشرين الثاني ٢٠١٩.

(١٢) bic.sputniknews.com, 4/12/2019, 22:27

(١٣) المصدر نفسه.

(١٤) المدى، السنة السابعة عشرة، العدد ٤٥٥٠، الثلاثاء ١٩ تشرين الثاني ٢٠١٩، ص ٣.

(١٥) الحدث، ١٠ تشرين الثاني ٢٠١٩.

(١٦) قتل يوم ٢٩/١٠/٢٠١٩ في ساحة التحرير، بغداد، بقذيفة غاز دخانية، وهو خريج الجامعة التكنولوجية في بغداد، من مواليد ١٩٩٣، عمل بعد تخرجه محاماً وعرضحالياً (كاتب عرائض)، على الرغم من كونه مهندساً، جريدة النهار (بغداد)، العدد ٢١٣٥، الخميس ٣١ تشرين الأول ٢٠١٩، ص ٨.

(١٧) نوزاد حسن، صفاء السراء يعود إلى مكانه في النصب، الزمان، السنة الثانية والعشرون، العدد ٦٥٠٤، الثلاثاء ١٢ تشرين الثاني ٢٠١٩، ص ٥.

(١٨) الشرقية نبوز العراقية، الخميس ٢٨ تشرين الثاني ٢٠١٩، عن فرانس برس، قناة الجزيرة (القطرية)، ٢٩ تشرين الثاني ٢٠١٩، قناة دجلة ٩ تشرين الثاني ٢٠١٩، قناة الحدث العربية ٧ كانون الأول ٢٠١٩.

(١٩) قناة دجلة، ٩ تشرين الثاني ٢٠١٩.

(٢٠) نشرة (الاحتجاج/ انتفاضة تشرين ٢٠١٩)، المدى، السنة الأولى، العدد ٦٦، الخميس ٩ كانون الثاني ٢٠٢٠.

(٢١) عامر حسن فياض (الطريق إلى إدارة الوجود)، الزمان، السنة الثانية والعشرون، العدد ٤٦٩١، الاثنين، ٢٨ تشرين الأول ٢٠١٩، ص ٥.

(٢٢) المصدر نفسه، ص ٥

(٢٣) حامد أحمد (ترجمة)، (مطالب المظاهرين: استقالة الحكومة وتغيير قانون الانتخابات ومحاسبة الفاسدين)، المدى، السنة السابعة عشرة، العدد ٤٥٣٧، الخميس ٣١ تشرين الأول ٢٠١٩، ص ٣، عن صحيفة الغارديان.

(٢٤) جبريل العبيدي (ساحات بغداد: إيران بره بره)، الشرق الأوسط، العدد ١٤٩٥٧، الأحد ١٠ نوفمبر ٢٠١٩.

- (٢٥) رضوان السيد، (الثوران بين العراق ولبنان)، الشرق الأوسط، الجمعة ٢٢ تشرين الثاني ٢٠١٩.
- (٢٦) مهدي البراك، (شباب العراق في زمان الرصاص)، المدى، السنة السابعة عشرة، العدد ٤٥٢٧، الاثنان ١٤ تشرين الأول ٢٠١٩، ص ٦.
- (٢٧) وردت كلمة (مكونات) أو ما يدلّ عليها، أو كلمة مناطقية، أو ما يشير إليها في أكثر من مادة في الدستور النافذ، ينظر المادة (٣)، المادة (٩) (أولاً)، أ- المادة (١٢) أولاً، المادة (١٠٥)، المادة (١١٥)، المادة (١٢١) ثانياً ورابعاً، المادة (١٢٣). وهي كلمات أو مصطلحات لا تتوافق مع معايير الوحدة الوطنية والاندماج المجتمعي.
- (٢٨) كاظم المقدادي (منزلاقات التحرير)، الزمان، السنة الثانية والعشرون، العدد ٦٥٠٤، الثلاثاء ١٢ تشرين الثاني ٢٠١٩، ص ٥.
- (٢٩) إبراهيم العبادي، الإصلاح السياسي في العراق، الصباح، العدد ٤٦٤٨، الاثنان ٢١ تشرين الأول ٢٠١٩، ص ٣.
- (٣٠) ينظر محمد فلحي، نذير الطوفان العربي: محاولة لتفسير ما يجري، الزمان، السنة الثانية والعشرون، العدد ٦٥٠٤، الثلاثاء، ١٢ تشرين الثاني ٢٠١٩، ص ٨.
- (٣١) المصدر نفسه، ص ٨.
- (٣٢) غسان شربل، لكن هؤلاء الأشجار هم أبنائنا، الشرق الأوسط، العدد ١٤٩٧٢، الاثنان ٢٥ تشرين الثاني، ٢٠١٩، ص ١٣.
- (٣٣) عالية طالب، دور المثقف في الأزمات المجتمعية، الصباح، العدد ٤٦٦٢، الأربعاء ٦ تشرين الثاني ٢٠١٩، ص ١٤.
- (٣٤) لاهاي عبد الحسين، ثورة الخريجين، المدى، السنة السابعة عشرة، العدد ٤٥١٦، الأحد ٢٩ أيلول ٢٠١٩، ص ١٠.
- (٣٥) عبد الزهرة هندواوي، مفتاح الحل: هاشتاك وطن، الصباح، العدد ٤٦٦٢، الأربعاء، ٦ تشرين الثاني ٢٠١٩، ص ١٣.
- (٣٦) ينظر، شذى الجنابي (تحقيق، المرأة في ساحة التحرير: متطوعات ومظاهرات، الصباح، العدد ٤٦٦٢، الأربعاء، ٦ تشرين الثاني ٢٠١٩، ص ٢٨. وقارن مع ظفار إسماعيل، تحديات اجتازها المتظاهرون أثبتت تفوقهم، الصباح الجديد، العدد ٤٢٨٩، الثلاثاء، ١٢ تشرين الثاني ٢٠١٩، ص ٩.
- (٣٧) خط الفقر: هو أدنى مستوى من الدخل يحتاجه المرء أو الأسرة حتى يكون بالإمكان توفير مستوى معيشة ملائم في بلد ما، وبعبارة أخرى فإن الناس الذين يعيشون تحت خط فقر محدد هم أناس يمكن أن يوصفوا بأنهم يعيشون في حالة فقر مدقع، خط الفقر المتعارف عليه عالمياً كان نحو دولار أمريكي في اليوم الواحد للفرد. لكن البنك الدولي عاد في عام ٢٠٠٨ ورفع هذا الخط إلى ١.٢٥ دولار عند مستويات القوة الشرائية لعام ٢٠٠٥.
- (٣٨) ينظر: فالح الحمراي، الاحتجاجات ضد الفساد والبطالة في العراق كاستفتاء، المدى، السنة السابعة عشرة، العدد ٤٥٢٧، الاثنان ١٤ تشرين الأول ٢٠١٩، ص ٦. وقارن مع: مهدي البراك، شباب العراق في زمن الرصاص، المدى، السنة السابعة عشرة، العدد ٤٥٢٧، الاثنان ١٤ تشرين الأول ٢٠١٩، ص ٦. وجاسم مراد، تراكم الوعي يفجر ثورة التكنكيين، الزمان، السنة الثانية والعشرون، العدد ٦٥٠٤، الثلاثاء ١٢ تشرين الثاني ٢٠١٩، ص ٣.
- (٣٩) قناة الحرة، ١٤ تشرين الثاني ٢٠١٩. تشير إحصاءات البنك الدولي إلى أن من يعيشون تحت خط الفقر من السكان هم ٢٢٪، وأن نسبة البطالة تصل إلى حوالي ١١٪ من عموم السكان، وأن ثلث الشباب هم بلا عمل! وهي نسبة كبيرة جداً في مجتمع يشكل الشباب فيه الأغلبية، كما مر بنا. قناة الحرة، ١٤ تشرين الثاني ٢٠١٩، مصدر سابق
- (٤٠) البراك، شباب العراق...، ص ٦.
- (٤١) لاهاي عبد الحسين، ثورة الخريجين، المدى، السنة السابعة عشرة، العدد ٤٥١٦، الأحد ٢٩ أيلول ٢٠١٩، ص ١٠.

- (٤٢) قاسم حسين صالح، تظاهرات الشباب، دراسة تحليلية من منظور علم النفس والاجتماع السياسي، المدى، السنة السابعة عشرة، العدد ٤٥٢٧، الاثنين، ١٤ تشرين الأول ٢٠١٩، ص ٦.
- (٤٣) الحمرواني، ص ٦، وقان مع Shafaaq.news/ar، بتاريخ ١٦/١١/٢٠١٩.
- (٤٤) سمير عطا الله، بغداد... بيروت، الشرق الأوسط، ٣ نوفمبر، تشرين الثاني ٢٠١٩، وقارن مع رضوان السيد، الثورات...
- (٤٥) أمير طاهري، الجني العراقي والآلعيب القديمة، الشرق الأوسط، الجمعة ١٥ نوفمبر ٢٠١٩
- (٤٦) قناعة (العهد) الفضائية العراقية ١٨ تشرين الثاني ٢٠١٩، ٢٣:٤٢، وقارن مع جريدة المدى، السنة السابعة عشرة، العدد ٤٥٥٠، الثلاثاء، ١٩ تشرين الثاني ٢٠١٩، البرلمان يستعد لرفع الحصانة عن ١٠ نواب ويفتح ١٣ ألف ملف فساد، ص ٢.
- (٤٧) قناعة التغيير الفضائية العراقية، ١٨ تشرين الثاني ٢٠١٩، الساعة ١٢ ليلاً بتوقيت بغداد.
- (٤٨) الحمرواني، ص ٦.
- (٤٩) حامد أحمد، ترجمة، منظمة دولية: ضعف الحكومات المتعاقبة أنتج الوضع المتردي في العراق، المدى، السنة السابعة عشرة، العدد ٤٥٥٠، الثلاثاء، ١٩ تشرين الثاني ٢٠١٩، ص ٢.
- (٥٠) الحمرواني، ص ٦.
- (٥١) علاء المرغبي، المثقفون في ساحة الاحتجاج، المدى، السنة السابعة عشرة، العدد ٤٥٣٧، الخميس ٣١ تشرين الأول ٢٠١٩، ص ٧.
- (٥٢) غسان شربل، جدران العراق ولبنان والخيوط الإيرانية، الشرق الأوسط، العدد ١٤٩٥٨، الاثنين ١١ نوفمبر ٢٠١٩.
- (٥٣) المصدر نفسه.
- (٥٤) فياض، ص ٥.
- (٥٥) ينظر: غسان شربل، لكن هؤلاء "الأشرار" هم أبناؤنا، ص ١٣، وقارن مع شاكرا الأنباري، نريد وطن، المدى، السنة السابعة عشرة، العدد ٤٥٥٠، السبت ١٩ تشرين الثاني ٢٠١٩، ملحق الاحتجاج، ص ٢.
- (٥٦) جاسم مراد، تراكم الوعي يفجر ثورة التكتيكيين، الزمان، السنة الثانية والعشرون، العدد ٦٥٠٤، الثلاثاء، ١٢ تشرين الثاني ٢٠١٩، ص ٣.
- (٥٧) عبدالأمير المجر، البصرة العراقية وكتالونيا الإسبانية، الصباح، العدد ٤٦٥٤، الاثنين ٢٨ تشرين الأول ٢٠١٩، ص ١٣.
- (٥٨) الصباح، العدد ٤٦٨٢، الأحد ١/١٢/٢٠١٩، ص ١.
- (٥٩) ينظر جريدة النهار، بغداد، العدد ١٢٣٥، الخميس ٣١ تشرين الأول، ٢٠١٩، ص ٢.
- (٦٠) النهار، ص ٢.
- (٦١) المركز العراقي لتوثيق جرائم الحرب، Iraqi watch time documentation center، وقناة الحدث، ١٣ كانون الثاني ٢٠٢٠، الساعة ٦:٣٠، وقارن مع قناة الرافدين الفضائية العراقية، ٢١ كانون الأول ٢٠١٩، التي قالت أن عدد القتلى بلغ ٤٨٥ قتيل، في حين ذكرت مصادر أخرى، أن عدد القتلى وصل إلى حدود ٥٠٠ أو أكثر من ذلك، ينظر: ملحق الاحتجاج، المدى، السنة الأولى، العدد ٥١، الثلاثاء ٢٤ كانون الأول ٢٠١٩، ص ٢، وعلي حسين، ليلة البحث عن رئيس الوزراء، السنة السابعة عشرة، العدد ٤٥٧٥، الثلاثاء ٢٤ كانون الأول ٢٠١٩، ص ٨.

(٦٢) ينظر: تقرير المدى، اعتداء على طالبات متصمات في بغداد يثير ردود أفعال غاضبة، المدى، السنة السابعة عشرة، العدد ٤٥٣٥، الثلاثاء ٢٩ تشرين الأول ٢٠١٩، ص ٤.

(٦٣) المصدر نفسه، ص ٤.

(٦٤) المصدر نفسه، ص ٤.

(٦٥) المصدر نفسه، ص ٤.

(٦٦) Shafaak.news/ar، السبت ١٤:١١:١٧، (شفق نيوز).

(٦٧) ينظر في ذلك: الصباح، العدد ٤٦٨٩، الاثنين ٩ كانون الأول ٢٠١٩، ص ٣. وقارن مع قناة الحرة الفضائية، ٦ كانون الأول/ ديسمبر ٢٠١٩، ميشال غندور- واشنطن، وكذلك حامد أحمد، ترجمة، مطالب المتظاهرين: استقالة الحكومة وتغيير قانون الانتخابات ومحاسبة الفاسدين، المدى، السنة السابعة عشرة، العدد ٤٥٣٧، الخميس ٣١ تشرين الأول ٢٠١٩، ص ٣، عن الغارديان، وقناة الرشيد، الفضائية العراقية، ١٧ كانون الأول ٢٠١٩.

* الحرب العراقية - الإيرانية ١٩٨٠-١٩٨٨، حرب الخليج الثانية حول الكويت ١٩٩٠-١٩٩١، الحصار ١٩٩٠-٢٠٠٣، الحرب الأمريكية على العراق ٢٠٠٣، الحرب الطائفية المفتعلة ٢٠٠٦-٢٠٠٨، الحرب مع داعش الإرهابي ٢٠١٤-٢٠١٧، مع استمرار حالة عدم الاستقرار السياسي المقترنة بتدخل دولي وإقليمي.

(٦٨) إبراهيم العبادي، الصراع على مكاسب الاحتجاج، الصباح، العدد ٤٦٨٩، الاثنين ٩ كانون الأول ٢٠١٩، ص ٣.

(٦٩) يُنظر، الدستور العراقي النافذ، المادة (٣٨)، ثالثاً، التي كفلت (حرية الاجتماع والتظاهر السلمي).

(٧٠) bic.sputni4news.com, 04.12.2019, 22:27

(٧١) قناة الحدث الفضائية (العربية)، الاثنين ٢٣ كانون الأول/ ديسمبر ٢٠١٩.

(٧٢) الشرق الأوسط، العدد ١٤٩٥٧، الأحد، ١٠ تشرين الثاني ٢٠١٩. وقارن مع سلام مكي، حول قانون الانتخابات الجديد، الصباح، العدد ٤٦٨٢، الأحد ١ كانون الأول ٢٠١٩، ص ١٣.

(٧٣) الصباح، العدد ٤٦٨٩، الاثنين ٩ كانون الأول ٢٠١٩، ص ٢.

(٧٤) الصباح، العدد ٤٦٩٣، السبت ١٤ كانون الأول ٢٠١٩، ص ٢، حداد يؤكد إقرار قوانين تستجيب لمطالب المتظاهرين).

(٧٥) صالح وبلاسخرات يبحثان سرعة إنجاز تشريعات الإصلاح، الصباح، العدد ٤٦٨٩، الاثنين ٩ كانون الأول ٢٠١٩، ص ٢.

* واقعة يوم الجمعة، المقصود بها حادثة ساحة الخلاني وجسر السنك [بالقرب من ساحة التحرير/ بغداد] التي وقعت يوم الجمعة المصادف ٦ كانون الأول ٢٠١٩، وذهب ضحيتها ما بين ٢٩ و٨٠ قتيلاً، و١٣٧ جريحاً مدنياً.

يُنظر: تقرير (هيومن رايتس ووتش)، قوات حكومية تعاونت مع مرتكبي ساحة الخلاني، جريدة المدى، بغداد، ملحق الاحتجاج، العدد ٤٥، السنة الأولى، الأربعاء ١٨ كانون الأول ٢٠١٩، ص ٢.

(٧٦) الصباح، العدد ٤٦٧٧، الاثنين ٢٥ تشرين الثاني ٢٠١٩، ص ٢.

(٧٧) الصباح، العدد نفسه، ص ١. لمزيد من التفاصيل حول الوعود البرلمانية بتشريع قوانين مستقبلية، منها خريجة طريق للتعديلات الدستورية، والوعد بإقرار قانون (من أين لك هذا؟)، ينظر: نشرة مجلس النواب، ملحق شهري يصدر عن الدائرة الإعلامية بالتعاون مع جريدة الصباح، العدد ٤، الاثنين ٢٥ تشرين الثاني ٢٠١٩، ص ١-٨.

(٧٨) ينظر العبادي، الصراع على مكاسب الاحتجاج، ص ٣، والحرثاني، ص ٦.

(٧٩) Baghdadtoday.news/n, 14-11-2019, 15:32:52

- (^{٨٠}) المصدره نفسه.
- (^{٨١}) المصدره نفسه.
- (^{٨٢}) كما أن الكرد رفضوا أي تعديل على قانون الانتخابات، يفضي إلى تبني الانتخاب الفردي والدوائر المتعددة في المحافظة الواحدة، لذلك انسحب نوابهم من جلسة مجلس النواب العراقي يوم الثلاثاء ٢٤/١٢/٢٠١٩، التي تم فيها التصويت على التعديل المذكور.
- (^{٨٣}) من الخطبة الثانية التي ألقاها ممثل المرجعية الدينية العليا (أحمد الصافي)، في يوم الجمعة ١٥ تشرين الثاني ٢٠١٩. [Http://www.sistani.org/arabic/archive/26359/](http://www.sistani.org/arabic/archive/26359/)
- (^{٨٤}) المصدر السابق نفسه.
- (^{٨٥}) المصدر نفسه.
- (^{٨٦}) المصدر نفسه.
- (^{٨٧}) إبراهيم العبادي، محنة المرجعية في الأزمة العراقية، الصباح، العدد ٤٦٧٧، الاثنين ٢٥ تشرين الثاني ٢٠١٩، ص ٣.
- (^{٨٨}) المصدر نفسه، ص ٣.
- (^{٨٩}) إبراهيم العبادي، تظاهرات تشرين... الإنذار الأخطر، الصباح، العدد ٤٦٤٦، الاثنين ١٤ تشرين الأول ٢٠١٩، ص ٣.
- (^{٩٠}) عباس الصباغ، خارطة طريق المرجعية، الصباح، العدد ٤٦٨٥، الأربعاء، ٤ كانون الأول ٢٠١٩، ص ١٣.
- (^{٩١}) المصدر نفسه، ص ١٣.
- (^{٩٢}) <https://bit.ly/3326ioP>
- (^{٩٣}) نقلاً عن، المدى، السنة السابعة عشرة، العدد ٤٥٥٠، الثلاثاء ١٩ تشرين الثاني ٢٠١٩، ملحق (احتجاج)، ص ٤.
- (^{٩٤}) المصدر نفسه، ص ٤.
- * من الجدير بالذكر أن الجنرال سليمان، قتل فجر يوم الجمعة المصادف ٣ كانون الثاني ٢٠٢٠، مع عدد من مرافقيه قرب مطار بغداد الدولي، إثر قصف جوي أمريكي، قنوات: الجزيرة، الحدث، دجلة، الشرقية، ٣/١/٢٠٢٠.
- (^{٩٥}) قناة العربية (الحدث)، ٦ تشرين الثاني ٢٠١٩، الساعة ٣:٣٠ بعد الظهر.
- (^{٩٦}) alsumariah.tv/Inews, 1/11/2019, 21:50
- (^{٩٧}) المصدر نفسه.
- (^{٩٨}) قناة العربية (الحدث)، ٦ تشرين الثاني ٢٠١٩، الساعة ٣:٣٠ بعد الظهر.
- (^{٩٩}) شفق نيوز، مصدر سابق، ١١/١١/٢٠٢٩، وكذلك الشرق الأوسط، العدد ١٤٩٥٨، مصدر سابق، وأمير طاهرين، الجني العراقي والألاعيب القديمة، الشرق الأوسط، الجمعة ١٥ نوفمبر ٢٠١٩.
- (^{١٠٠}) قناة الحرة، ١٦/١٢/٢٠١٩، ميشال غندور/ واشنطن.
- (^{١٠١}) alsumaria.tv/news/, 1/11/2019, 21:50
- (^{١٠٢}) قناة (هنا بغداد) الفضائية العراقية، ١٨ تشرين الثاني ٢٠١٩، ٢٣:٥٣، وقارن مع قناة الرافدين الفضائية العراقية، ١٨ تشرين الثاني ٢٠١٩، ٢٣:٢٩. التي نقلت عن السفير البريطاني في بغداد ستيفن هيكلي، دعوته الحكومة في بغداد لعدم قمع المتظاهرين.
- (^{١٠٣}) قناة دجلة الفضائية العراقية، ٨ تشرين الثاني ٢٠١٩.
- (^{١٠٤}) قناة الحدث العربية، ١٨ تشرين الثاني ٢٠١٩، ٢٦:٩ مساءً.

- (^{١٠٥}) مشاري الدايدي، ثورات إيران والعراق ولبنان وعار التاريخ، الشرق الأوسط، العدد ١٤٩٦٥، الاثنين ١٨ نوفمبر ٢٠١٩.
- (^{١٠٦}) الصباح، العدد ٤٦٩٣، السبت ١٤ كانون الأول ٢٠١٩، ص ٢.
- (^{١٠٧}) الشرق الأوسط، العدد ١٤٩٧٦، الجمعة ٢٩ تشرين الثاني ٢٠١٩، ص ٧.
- (^{١٠٨}) جريدة النهار، بغداد، العدد ٢١٣٥، الخميس ٣١ تشرين الأول ٢٠١٩، ص ٥، (خامنتي: إسرائيل والولايات المتحدة وراء الاضطرابات في العراق ولبنان)، وقارن مع ما جاء في baghdadtoday.news, 31/10/2019, 12:11.
- (^{١٠٩}) جريدة النهار/ بغداد، العدد ٢١٣٥، الخميس ٣١ تشرين الأول ٢٠١٩، ص ٥.
- (^{١١٠}) نقلاً عن سلمان الدوسري، آخر علاج العراق كي إيران، الشرق الأوسط، العدد ١٤٩٥٧، الأحد ١٠ تشرين الثاني ٢٠١٩.
- (^{١١١}) نقلاً عن المصدر نفسه.
- (^{١١٢}) قناة الحدث العربية، ١ تشرين الثاني ٢٠١٩، نقلاً عن أسوشيتد برس.
- * تم اغتيال الجنرال سليمان من لدن الولايات المتحدة الأمريكية ليلة الجمعة على فجر السبت المصادف ٤/١/٢٠٢٠، على طريق المطار في بغداد، وكالات الأنباء المختلفة.
- (^{١١٣}) المدى، السنة السابعة عشرة، العدد ٤٥٣٧، الخميس ٣١ تشرين الأول ٢٠١٩، ص ٣.
- (^{١١٤}) النهار، بغداد، العدد ٢١٣٥، الخميس ٣١ تشرين الأول ٢٠١٩، الصفحة الأخيرة.
- (^{١١٥}) المدى، العدد ٤٥٣٧، مصدر سابق، ص ٣.
- (^{١١٦}) المصدر السابق نفسه، ص ٣.
- (^{١١٧}) قناة الحدث العربية، ١٨ كانون الأول/ ديسمبر ٢٠١٩، ١١:٣٤. حتى يوم السبت المصادف ٢٨ كانون الأول/ ديسمبر ٢٠١٩ وصل عدد القتلى من المتظاهرين إلى ٤٩٠ قتيل، قناة دجلة الفضائية العراقية، السبت ٢٨/١٢/٢٠١٩، في حين وصل عدد المخطوفين والمفقودين من المتظاهرين إلى ١٦٦ شخص، من بداية شهر أكتوبر/ تشرين الأول ولغاية ٢٨/١٢/٢٠١٩، وفقاً للفوضية العراقية لحقوق الإنسان، نقلاً عن قناة الـ BBC، السبت ٢٨ كانون الأول/ ديسمبر ٢٠١٩.
- (^{١١٨}) قناة الحدث، ١٨ كانون الأول ٢٠١٩، ١١:٣٨.
- (^{١١٩}) بيان صادر عن سفير الاتحاد الأوروبي لدى بغداد مارت هوث، المدى، ملحق الاحتجاج (انتفاضة تشرين ٢٠١٩)، السنة الأولى، العدد ٥١، الثلاثاء ٢٤ كانون الأول ٢٠١٩، ص ١.
- (^{١٢٠}) المدى، السنة السابعة عشرة، العدد ٤٥٥٠، الثلاثاء ١٩ تشرين الثاني ٢٠١٩، ص ٢.
- (^{١٢١}) قناة دجلة الفضائية العراقية، ١١ تشرين الثاني ٢٠١٩.
- (^{١٢٢}) قناة الرشيد الفضائية العراقية، ١٧ كانون الأول ٢٠١٩، ١٠:٣٠.
- (^{١٢٣}) بتصريف عن، سعد العبيدي، الحلول في خيمة الدولة، الصباح، العدد ٤٧٠٨، الثلاثاء ٣١ كانون الأول ٢٠١٩، ص ١٣.
- (^{١٢٤}) بتصريف عن، مهدي عبد الوهاب، اجتماعات مكثفة للاتفاق على مرشح لرئاسة الوزراء يحظى بقبول المجتمع، الصباح، العدد ٤٧٠٨، الثلاثاء ٣١ كانون الأول ٢٠١٩، ص ٣.
- (^{١٢٥}) فياض، ص ٥.

- (١٢٦) حمدي الصفار، استخدام طرق سلمية جديدة في التظاهرات أفضل من اللجوء إلى العنف، الزمان، السنة الثانية والعشرون، العدد ٦٥١٥، الاثني ٢٥ تشرين الثاني ٢٠١٩، ص ٢.
- (١٢٧) انظر على سبيل المثال، مهند محمد صبري البياتي، نظم الانتخابات العالمية والأصلح منها للعراق -٢-، المدى، السنة السابعة عشرة، العدد ٤٥٧٥، الثلاثاء ٢٤ كانون الأول ٢٠١٩، ص ٦.
- (١٢٨) حسين العادلي، تموت السلطات دوغما ترشيد، المدى، السنة السابعة عشرة، العدد ٤٥٠٧، الاثني ١٦ أيلول ٢٠١٩، ص ٣.
- (١٢٩) ظهرت مع استمرار الحراك الشعبي وتُضح كثير من طروحاته، كتابات عديدة تدعو لدعم الاقتصاد الوطني وإعادة إحياء آلاف المصانع المعطلة، انظر على سبيل المثال هدى العزاوي، دعم المنتج المحلي... حملة تجتاح مواقع التواصل الاجتماعي، مختصون، الخطوة تسهم في توفير العملة الصعبة وفرص عمل للعاطلين، الصباح، العدد ٤٦٩٢، الخميس ١٢ كانون الأول ٢٠١٩، ص ٥، مظهر صالح، نحتاج لإرادة وقرار لحماية المنتج المحلي، الصباح، العدد ٤٧٠٢، الثلاثاء ٢٤ كانون الأول ٢٠١٩، ص ٢، حسين رشيد، الصناعة والوحدة الوطنية، الصباح، العدد ٤٦٨٩، الاثني ٩ كانون الأول ٢٠١٩، ص ١٢، حسين ثغب، شكرات الفتلاوي، فعلها صوت المتظاهر الشاب: الأسواق المحلية تزايد الطلب على المنتج المحلي، الصباح، العدد ٤٦٩٢، الخميس ١٢ كانون الأول ٢٠١٩، ص ٨.
- (١٣٠) العادلي، ص ٣، وقارن مع عبدالسلام البغدادي، الشراكة السياسية: رؤية عربية، في مجموعة باحثين، الشراكة والمشاركة السياسية في الوطن العربي، عمان، مركز دراسات الشرق الأوسط، الأردن، ٢٠١٦، سلسلة ندوات ٧١، ص ١٥-٤٣.
- (١٣١) العادلي، ص ٣.
- (١٣٢) علي حسين الفواز، مسؤولية إدارة الصراع، الصباح، العدد ٤٧٠٨، الثلاثاء ٣١ كانون الأول ٢٠١٩، ص ١٣.
- (١٣٣) حول المجال العام، انظر: عبدالسلام إبراهيم بغداداي، وعبدالعزيز عليوي العيساوي، المجال العام إطار نظري مع إشارة إلى التجربة العراقية، بغداد: المكتبة القانونية، ٢٠١٩، ص ٧-١٧، ٩٥-٩٧.

مقابلة العدد

أزمة القضية الفلسطينية إلى أين؟

حوارات فكرية وسياسية خاصة

الحلقة الثانية

مع دولة الأستاذ طاهر المصري

أزمة القضية الفلسطينية إلى أين؟ حوارات فكرية وسياسية خاصة

الفكرة والتطبيق

في تفكير جديد قررت إدارة تحرير المجلة الشروع بفتح حوارات فكرية حول واقع القضية الفلسطينية وأزمته المعاصرة خلال العقد الأخير ٢٠١٠-٢٠٢٠، وهي بذلك تحاول تلمس التوصل إلى مقاربات فكرية سياسية لخدمة السياسات والاستراتيجية الفلسطينية بهدف الانتقال من حالة ردّ الفعل إلى حالات الفعل، وبالتالي الخروج بالقضية من حالة الأزمة إلى حالة التحرك نحو تحقيق أهداف الشعب الفلسطيني بالتحريير والعودة والاستقلال كامل السيادة على أرض فلسطين.

ويواجه هذا البرنامج صعوبات عديدة تتعلق بموافقة بعض حملة الفكر الفلسطيني والخبراء من جهة، وفي تركيز الحوارات على أزمة القضية دون اعتبار الأزمة الداخلية الفلسطينية منذ العام ٢٠٠٧ إطاراً لأزمة القضية العامة، بل السعي لاعتبارها واحداً مهماً من مظاهر الأزمة، وكانت الصعوبات الأخرى في اختيار ألوان الطيف الفكرية والسياسية الفلسطينية ليشكلوا حلقة متكاملة الرؤية والفكر والتأصيل والواقعية في الوقت نفسه.

ويتوقع أن يتم نشر جميع هذه الحوارات تباعاً مع نهاية العام ٢٠٢٠، فيما قد يتم نشر ملخصات أساسية لهذه الحوارات في وسائل الإعلام والتواصل الاجتماعي المختلفة، وخاصة من الأفكار والمسائل الرئيسية والمتميزة.

وقد وضعت إدارة التحرير قائمة من الشخصيات الفلسطينية المعتمدة في الساحة الفلسطينية ممن ليسوا في مواقع المسؤولية الأولى، ونجحت في الحوار مع اثنين منهم فقط حتى تاريخ صدور هذا العدد، حيث نشر الحوار الأول مع السيد خالد مشعل الرئيس

السابق للمكتب السياسي لحركة حماس في العدد ٩٠ / شتاء ٢٠٢٠ من مجلة دراسات شرق أوسطية، فيما نشر في هذا العدد الحوار الثاني مع دولة السيد طاهر المصري الرئيس الأسبق لمجلس الوزراء الأردني.

وعلى الصعيد نفسه يجري الترتيب وإعادة المحاولة مع عدد واسع من الشخصيات الفلسطينية في الداخل والخارج لاستكمال هذه الحوارات.

الحلقة الثانية

مع دولة الأستاذ طاهر المصري

يسعدني أن ألتقي بدولة الأستاذ طاهر المصري، السياسي المخضرم رئيس الوزراء الأردني الأسبق، ابن نابلس العريقة، نحن اليوم أمام شخصية عاصرت القضية الفلسطينية، وتعاملت معها، وتعاملت مع قياداتها على مدى زمن طويل. أبحث مع دولتكم اليوم "أزمة القضية الفلسطينية واتجاهات التحول المتوقعة فيها".

س: هل القضية الفلسطينية في أزمة؟ وما هي هذه الأزمة؟ وصفها، حجمها، مداها، أثرها، استمراريتها، وهل لها سابقة؟

تشهد القضية الفلسطينية اليوم أكثر من أزمة، فهي في صراع حياة أو موت، فإسرائيل والقوى المساندة لها، خططت منذ مؤتمر بازل ١٨٩٧، ووضعت خطوطاً واضحة لخطتها، وأصبحت الآن في وضع يسمح لها بتنفيذ هذه الخطة التي وضعتها قبل مائة وعشر سنوات. ونحن نعيش الآن في مرحلة ظهرت فيها للعلن خيوط وسياسات تصفية القضية الفلسطينية بلا خوف أو تحفظ، وما نراه من ممارسات إسرائيل السياسية في الضم للأراضي المحتلة، وإجراءات تهويدية كبيرة وبناء المستوطنات، وموافقة ودعم ترامب لهذه السياسات إلا مؤشر واضح على تلك السياسات.

تعاني القضية الفلسطينية من ثلاثة عوامل رئيسية تتحكم بها، أولاً: العدو، وهو المشروع الصهيوني الذي وُضع منذ سنوات طويلة وخطط له بدقة وكان يعتمد على شبكة واسعة من النفوذ الصهيوني واليهودي في العالم لتنفيذ مخطط إنشاء دولة إسرائيل عام ١٩٤٨، والتي تم الاعتراف بها دولياً، مما سرع من أخذ مكانها في السياسة العالمية وفي الإقليم. العامل الثاني: عدم وجود دولة أو إدارة أو قيادة حقيقية للفلسطينيين منذ بداية المشروع الصهيوني قبل مئة عام، لا سيما أنهم يواجهون عدواً منظماً ومتّحداً في توجهاته. العامل الثالث: بعد نشوء قضية فلسطين عام ١٩٤٨، اعتمد الفلسطينيون على

أشقائهم العرب الذين تمثل دعمهم بجهود سياسية وبروتوكولية صورية وغير مؤثرة أمام الهجمة الصهيونية المنظمة آنذاك، لا سيما بعد حرب الـ ٤٨. هذه العوامل ساهمت في تمدد إسرائيل وترسيخ نظرة العالم لها كدولة ديمقراطية، لها الحق بإنشاء " وطن قومي " يلم شتات اليهود المضطهدين! بينما لم يحظ أي كيان فلسطيني بذلك.

س: هل لدولتك أن توضح لنا ارتباطات الأزمة التي تعيشها القضية الفلسطينية وانعكاساتها على الحاضر.

بدأت تظهر إلى العلن علاقات عربية- إسرائيلية في الوقت الذي بدأت فيه إسرائيل تكشف عن خططها التوسعية. إن مواد القانون الذي أقره الكنيست حول يهودية الدولة والذي أصبح جزءاً من النظام الأساسي للكيان ينص على أن فلسطين هي أرض إسرائيل وهذه الأرض هي لليهود فقط ولا أحد غيرهم. هذا النص الدستوري أصبح ملزماً للحكومات والمؤسسات الإسرائيلية، ولهذا أقول دائماً للدول العربية الموقعة اتفاقيات سلام مع إسرائيل (الأردن، ومصر، ومنظمة التحرير الفلسطينية) وأقول لمن له أنواع مختلفة من العلاقات السياسية والأمنية، إلى هؤلاء أقول أن إسرائيل لن تترك ما (أنجزته) وسوف تنتظر كيفية إخراجه. إسرائيل في ضوء هذا القانون لن تقبل حل الدولتين أو الدولة الواحدة أو الفيدرالية مع الأردن ولا غيرها ولا حتى بحكم محلي. إسرائيل حسمت موقفها من خلال قانون يهودية الدولة فمتى نحسم أمرنا؟

س: على المستوى الداخلي الفلسطيني، كيف ترى تجليات الأزمة الفلسطينية على هذا المستوى؟

أزمة القضية الفلسطينية في زاويتها الفلسطينية موجودة في أحد العوامل الثلاثة التي ذكرناها، وهي نشأت في جوّ عربي أراد فيه الكلّ أن يتدخل في شؤون القضية كسباً لمصالح محلية، وكان " الكرت " الفلسطيني مهماً سياسياً لكثير من الدول العربية التي بدأت تتدخل في شؤون الفلسطينيين، ليس حباً بهم ولا دفاعاً عن حقوقهم، بل لمصالح داخلية محضة،

تجاذبتها الأنواء والأمزجة وسياسات تلك الدول، وانضم قياديون فلسطينيون إلى تلك الجهود العربية، ففقدت القضية الفلسطينية إلى حدٍ كبير قدرتها على أن تقرّر بنفسها من منطلق وطني فلسطيني، آخذة بعين الاعتبار قوى العدو ومزاياه. وقد حاول ياسر عرفات -رحمه الله- كثيراً الوقوف في وجه هذه الانحيازات، ولكن كان عليه أن يراعي بعض الشيء هذه الاعتبارات، ولم يتمكن من نقل مفهوم الثورة إلى مفهوم الدولة، وبقيت تصرفاته وسياساته تعتمد على حكم الشخص الواحد، ومحاولة الحفاظ على القضية الفلسطينية قدر الإمكان تحت ضغوط عربية ودولية، وحتى النخب والقيادات الفلسطينية لم تتمكن بمجملها من أن تأخذ مساراً فلسطينياً صافياً بعيداً عن التدخلات والاعتبارات الأخرى.

س: لو أردنا أن نتكلم عن العلاقات الفلسطينية الداخلية وقوة البنيان الداخلي، خصوصاً في آخر عشر سنوات، فبالإضافة لما تفضلت به عن استقلال القرار وعلاقته بالدول العربية الأخرى، فإن العلاقات الفلسطينية - الفلسطينية ما يزال بعضها تحت التأثير العربي والإقليمي، كيف تفسر العلاقات داخل منظمة التحرير الفلسطينية ثم الأمور المستجدة على الساحة الفلسطينية منذ عام ١٩٨٧؟ وكيف تفسر العلاقة بين الضفة وغزة، في ظل الانقسام الحاصل، وحدث عدة أزمات متتالية أدت إلى هشاشة في الصورة الفلسطينية؟

على الرغم من الأجواء التي وصفناها، أعتقد أن الانتخابات التي تمت في عام ٢٠٠٦ كانت بداية طريق صحيح لإنشاء الدولة الفلسطينية الحقيقية وإمكانية أن تدفع الأمور السياسية والتفاوضية لصالح الفلسطينيين، والحصول على نتائج جيدة لصالح إنهاء الاحتلال الإسرائيلي والجلء عن الأراضي الفلسطينية، ولذلك تمت الانتخابات بكل شفافية وبمراقبة دولية أثبتت أنها نزيهة، لكن ما تبع ذلك لم يكن متناسباً مع نتائج الانتخابات، كيف؟ دعوني أقول أنه كان من المفترض أن تقوم حكومة.

اتصل بي خالد مشعل من دمشق بعد تلك الانتخابات بأيام قليلة، وقال لي أنه يرغب في لقائي للتشاور حول أمور سياسية، وقد افترضت حينها أنه موضوع

الانتخابات، أبدت استعدادي لذلك، وكنت في العادة أذهب لدمشق للقاء أبو الوليد ومجموعة من حماس للتشاور وإبداء الرأي، وذلك بدون إعلان وأعود إلى عمان في نفس اليوم. لكن خالد مشعل في ذلك اليوم المتفق عليه، اضطر للذهاب للقاهرة للقاء أبو مازن، فلم يتم لقاءنا، لكننا تحدثنا على الهاتف.

خاضت حماس الانتخابات على أساس برنامج سياسي يعتمد المقاومة بالدرجة الأولى، ولكن المشكلة أنه في ظل وجود الاحتلال ومتطلبات تسيير الحياة اليومية للفلسطينيين، يجب أن يكون هناك علاقات واتصالات بين سلطات الاحتلال والإدارة الفلسطينية. وكان رأيي آنذاك بأنه ليس من مصلحة حماس ولا يتماشى مع نتيجة الانتخابات أن تنازل حماس عن مفهوم المقاومة حتى لا يؤثر ذلك على برنامجها، لذلك كان عليها أن تبقى في المجلس التشريعي كأغلبية، على أن تترك إدارة الحياة اليومية للسلطة الوطنية التي هي تحت رقابة المجلس التشريعي، وبالتالي تستطيع حماس المحافظة على موقفها المقاوم، وفي الوقت نفسه فإنها لا تعطل إمكانيات التفاوض لتسيير الحياة اليومية للمواطنين الفلسطينيين.

س: ماذا كان ردّ حماس على هذا؟

كان هذا رأيي على الهاتف، وكان اقتراحي الذي وجهته لأبي الوليد الذي كان رئيس المكتب السياسي للحركة آنذاك أنه عليك أن تبدي نظرة استراتيجية بعيدة المدى، وأن تقطف ثمار هذا النصر والنجاح ليس بالتشدد، ولكن بإظهار أنكم قادرون على حماية الشعب الفلسطيني ولا تريدون الاستئثار بالسلطة، ولذلك قلت له أريد تقديم اقتراح لك، إذا أردتم اللعب في السياسة، رشّحوا حنان عشاوي رئيسة للوزراء، شخصية وطنية لا غبار على موقفها، ولكن هذا لم يتم لاحقاً.

لذلك هنا أنتقل لموضوع حماس، وأقول إن موضوع المصالحة كان شيئاً أساسياً بالنسبة لتطور القضية الفلسطينية سلباً أو إيجاباً، لو حصل فهو إيجاباً، وبما أنه مستمر الآن فهو عامل سلمي، وأنا مع مجموعة من السياسيين العرب المنضمين إلى مجلس العلاقات الدولية والعربية اتصلنا مع أبو مازن ومع حماس. ففي بيروت، ذهبت وفؤاد سنيورة للقاء

أسامة حمدان، وطلبنا منه كتاباً موقِعاً من خالد مشعل يوضحون فيه ما يريدونه من السلطة الوطنية حتى تتم المصالحة، وقد استجابوا لذلك، فأخذت هذا الكتاب وذهبت به لأبو مازن بحضور صائب عريقات، وقد استأؤوا من الإجابة بشكل كبير وقالوا إن هذا ضحك علينا ولا نقبل به، وأن يكون الخيار بين أبيض أو أسود أمرٌ لا نقبله.

حجم الخطر الواضح على القضية الفلسطينية كان يفرض على الجهتين أن يتنازلا أو يصلا إلى اتفاق، واليوم أرسل ترامب برقية وهنا محمد اشتية بالحكومة الجديدة، باعتبار أن حماس ليست فيها، جميع ما جرى من حماس والسلطة تكرر للأخطاء القديمة للعرب والفلسطينيين الذين أضعوا فلسطين مرتين، ونحن نعيد الكرة مرة أخرى حيث لم يتنازل أو يضحّي أيّ منهما لصالح القضية، أقول كمواطن أردني من أصل فلسطيني ولا أنتقد شيئاً لمصالحى الخاصة، ملايين مثلي يتطلّعون إلى فلسطين التي كانت قدوة في العالم العربي، والمجتمع الفلسطيني يتراجع من حيث القيم والنظرة للسلطة وللقضية.

س: كتبتُ مقالاً بعنوان مستقبل القضية الفلسطينية بين فتح وحماس، ذكرت فيه ما تفضلت به، لكن المشكلة في موضوع الانقسام تحديداً، بأن هناك ثقافة تشكّلت بين الجانبين تُعيق التوصل إلى توافق.

الطرفان خاسران، والطرفان خسراً القضية بخسارتها.

س: التهديد مشترك وكلاهما لا يتعامل مع التهديد بالتعاون مع الآخر، كل طرف يعمل بشكل منفصل، وبالتالي لا يحصل على النتيجة التي يريدها.

الأكيد أن إسرائيل وأمريكا سيظهرون غزّة بأنها منفصلة في الوقت المناسب، حيث هناك خطط لتمويل كبير جداً لبناء ميناء ومطار وبنية تحتية ومساندتهم على العيش، لكن هذا ينتظر الخطة الأساسية (Master Plan).

س: هذا مطلب فلسطيني من أيام أبو عمار، فقد تم بناء المطار من أيامه.

لكن الآن هناك أجواء انفصالية، أما في السابق فقد كان على أساس دولة واحدة أو

بداية دولة.

س: موضوع غزة قديم، وربما إحياءه له أهداف. نحن نتكلم عن برنامجين مختلفين، حماس ترفض التسوية كلياً، وفتح ترفض المقاومة كلياً في الواقع العملي اليوم، فكيف يمكنهم التلاقي إن بقيوا على ذلك؟ كيف سيتم التقاؤهم فكرياً، قاموا بالتوقيع على وثائق المصالحة بينهم، وفيها تفاصيل لكنها شكلت عملاً سياسياً مؤقتاً ولم تشكل فكراً فلسطينياً مشتركاً.

أولاً: لا تستطيع أن تحكم بلدًا بالفكر العقائدي، إنما تحكمه مبادئ وثوابت وسياسة. ثانياً: بعد التغييرات التي حدثت بمجى ترامب، أعتقد أن هناك فئات كثيرة، منها الفلسطينيون الشباب، ستؤمن أنه من الواضح أنّ معركتنا مع إسرائيل هي معركة وجود لا حدود. والاقتراع الصهيوني للشعب الفلسطيني يتجلى من خلال العملية المنظمة لبناء المستوطنات ويهودية الدولة واستمرار نتيهاو في الحكم، ومن خلال ضعف السلطة الوطنية الفلسطينية والانقسام الفلسطيني.

س: باعتقادك هل هناك تحول؟

ليس الآن، عندما تبدأ إسرائيل بوضع الخطوط التنفيذية ليهودية الدولة سيظهر هذا الكلام بشكل واضح.

س: أولاً: مشكلة تغييب منظمة التحرير وتذويبها في السلطة، وتأثيرها على النظام السياسي الفلسطيني! كيف سيكون رد الفعل وهذا هو الحال؟

بغض النظر عن كل هذه النظريات والأقوال بالنسبة لي نظراً لطبيعة النزاع والصراع، ونظراً لما تحرزته إسرائيل من تحقيق في برنامجها الصهيوني، فإنه يجب المحافظة على منظمة التحرير، بل تقويتها، ليس فقط المحافظة عليها، يجب أن يكون هناك منظمة أو جهة أو مؤسسة تحتوي كل الفلسطينيين الموجودون في الشتات والموزعين في أركان الأرض، تضمهم تحت مظلتها، لتصبح فيما بعد هي الحاضنة لكل المفهوم الوطني الفلسطيني. حين وقع أبو عمار مع رابين، وقع بالنيابة عن منظمة التحرير، السلطة الوطنية نشأت لإدارة شؤون الفلسطينيين في أرض فلسطين، لكن منظمة التحرير هي أشمل من ذلك.

س: اتفقت الأطراف على التفاصيل، وقعوا على إعادة بناء منظمة التحرير، لكنه لم يسير بالشكل المطلوب.

أحد أهم الخطوات للرد على ما تقوم به إسرائيل في الوقت الحاضر من تبني قوانين عنصرية هو العودة إلى منظمة التحرير لكي تصبح شاملة للجميع، وهنا قد تتحقق المصالحة مع حماس وبعض المنظمات الأخرى بدون حصول أي تنافس، أعتقد حتى لو ترك أبو مازن السلطة أو استقال أو حلّ السلطة، فمن المهم وجود منظمة تحرير قوية تحمي القضية الفلسطينية من الاندثار بشكل أو بآخر، يجب أن لا يكون مصير القضية الفلسطينية مركزاً على وجود السلطة الوطنية الفلسطينية في الضفة الغربية، لأنها تحت احتلال وقد تنجح إسرائيل باتخاذ إجراءات أو سياسات تضرب كل مسارات السلطة، وبالتالي تنهي القضية الفلسطينية حتى فلسطينياً، ما يحفظ القضية الفلسطينية هي المظلة الواسعة وهي منظمة التحرير.

س: يقال إن هناك فيتو أمريكي إسرائيلي وعربي من دول أساسية، بمنع إعادة إحياء منظمة التحرير، أين تجتمع منظمة التحرير إذاً؟ ومن هي الدولة العربية التي تقبل اجتماعات المنظمة؟

لا أختلف معك، يمكن إيجاد طرق لفعل ذلك بالممكن، لا أفدر على تقديم شيء عملي الآن، لكن أصحاب الاختصاص عليهم إيجاد طريقة، لا أعرف من يرفض من الدول العربية، وعلى العكس فإن المنظمة تحمل عبء القضية عن الدول العربية وتتحمل مسؤولية ما يجري في الأراضي المحتلة.

س: هل هناك حلول أخرى بذهنك، حول كيفية حل هذا الإشكال الفلسطيني بين السلطة والانفصال الكلي عن منظمة التحرير.

في المقابل ماذا سيحدث لو استقال أبو مازن وسلم السلطة؟ هل الحل الذي تقول به يدعو للعمل على انهيار السلطة حتى يقتنع الفلسطينيون بأهمية منظمة التحرير، ويكون نجاح

المنظمة على حساب انهيار السلطة؟ في بيتي هنا قبل خمس سنوات تقريباً، قال أبو مازن أمام بعض العرب الموجودين، كعمرو موسى وإياد علاوي، أنا لم يعد لي شرعية، وسنقوم بعمل انتخابات رئاسية، راجعته قبل فترة بسيطة وذكرته بكلامه، قال لي أنا على رأيي.

س: بما أن خالد مشعل يقول نفس الكلام، والطرفان اتفقا ووقعاً على تجديد الشرعية الفلسطينية، منظمة التحرير، والسلطة، ما المانع إذاً من عمل انتخابات؟ هل هناك إشكال في الإرادة السياسية؟

أظن أن حماس سوف تستثمر الوضع الحالي في الإقليم، وانتخابات تنبأها في إسرائيل، وموقف السلطة الضعيف، لإجراء بعض الاشتباكات أو حوادث العنف في الضفة الغربية حتى تستوعب الناس هناك، وتعيد التوازن للعلاقات مع الضفة الغربية.

س: هل تعني اشتباكات ضد إسرائيل؟

و ضد السلطة أيضاً، لكن ضد إسرائيل أساساً.

س: هناك محاولات ضد إسرائيل بخصوص الوضع الفلسطيني ورؤيته لصفحة القرن التي تستهدف القضية الفلسطينية، والكل الفلسطيني مجمع على أنها مشروع تصفوي، وتسوية ظالمة، الأطراف الفلسطينية جميعها تتكلم عن نفس الموضوع. لكن حتى الآن ليس هناك وضوح عند الفلسطينيين أو إجراءات محددة لمواجهة الصفقة، حتى على مستوى اجتماع مشترك للاتفاق على هذه الجزئية، كيف نفسر هذه الظاهرة وأثرها على أزمة القضية الفلسطينية؟

هل تنتهم الفلسطينيين بالتقاعس؟ أعتقد أن كثيراً من القيادات والناس لم يدركوا بعد حجم التغيير الذي يحدث في المنطقة والقضية الفلسطينية، وتراهم ينكرون صحة هذا الكلام، وأنه لن يتم.

أولاً، أعتقد أننا أوهمنا الناس، أو الحكومات والنخب أن الموضوع الديموغرافي وحده قادر على محاربة إسرائيل والقضاء على خططها المستقبلية، وبأن الفلسطيني ثابت في أرضه

ولن يتغير أو يقبل بالهجرة مرة أخرى كما حدث عام ٤٨، و٦٧، ولكن هذا مبني على افتراضات قد تكون خاطئة، بمعنى أن إسرائيل ليست بحاجة الآن إلى موافقة من أي من الدول العربية على ما تخطط له، وما تتخذه من قرارات، وهي عندما تتخذ قراراً، يصبح جزءاً من سياستها ودستورها، مثل إعلانها القدس عاصمة إسرائيل. والمفترض أن هذه صارت حقيقة واقعة يجب التصرف على أساسها، وبذلك يرى كثير من المواطنين، أن الخطر الحقيقي غير واضح، وهم غير مقتنعين بوجوده. ثانياً، عبر عقود من الزمن سارت القيادات الرسمية في مسارات لم تعد من ثقافة المجتمع الأردني، خصوصاً فيما يتعلق بالتظاهر والإعراب عن الرفض، فصار الاعتماد على تحركات غير مؤثرة وليس لها حاضنة اجتماعية أو سياسية، مثل التظاهر من المسجد الحسيني كل جمعة أو أقل، أعداد قليلة تنزل لساحة النخيل ثم ينتهي الاحتجاج، ونفس الأمر يتكرر في الأسابيع اللاحقة.

س: لكن في آخر مظاهرة بتنظيم قوى سياسية ونقابية يوم الجمعة ٢٩/٣/٢٠١٩ وصلت الأعداد لـ ١٥ ألفاً، هل كانت حالة خاصة بسبب موضوع القدس وترمب، والكرامة؟

ليس فقط هذا، لذلك الوضع النفسي عند المواطن نتيجة شعوره بعدم إمكانية تحقيق شيء بسبب الوضع المعيشي، بسبب فقدان الثقة بالقيادات الحكومية كلها عوامل تهبط عزيمية الناس.

س: ألا تعتبر هذه واحدة من العوامل التي من الممكن أن تكون مدخلاً لإجماع القوى الفلسطينية، فالجميع مستهدف، والإجراءات مباشرة، والدول العربية تتخلى عن القضية علناً؟

هذا شيء بديهي، لكن لا حياة لمن تنادي.

س: منذ ١٠ سنوات حتى الآن كيف ترى الأزمة الفلسطينية من خلال هذا البعد، في ظل استمرار المستوطنات، والحديث عن ضم الضفة الغربية. كيف ترى تطور

الأزمة الإسرائيلية، لا سيما وأنها تشكل بعداً مهماً في القضية الفلسطينية؟

هناك حقائق، أولاً: الاقتصاد الإسرائيلي مزدهر، وأصبح معدل دخل الفرد تقريباً ٣٥ ألف دولار، وهو من أعلى الدخول في العالم. ثانياً: إسرائيل متقدمة علمياً في أشياء كثيرة، وهي تركز على موضوع التكنولوجيا، لكن ليست التكنولوجيا الضخمة، وإنما التكنولوجيا (الهايتك High Technology) وهذه فيها أرباح وحسنات كثيرة جداً للاقتصاد وللدولة، والآن إسرائيل هي مرجع (الهايتك) في صناعات كثيرة حتى في أمريكا، مثل شركة إنتل، بالإضافة لشركات إسرائيلية، لذلك هم لا يخططوا لليوم، هم ينظرون ماذا سيأتي في المستقبل ويحضرون أنفسهم على أساسه. أما نحن فنبداً اليوم في شيء تم الانتهاء منه قبل ٢٠ سنة. فالفارق كبير جداً بين تفكيرهم وتفكيرنا، لذلك أعتقد للأسف أن المشروع الصهيوني سيقى سائراً في طريقه، وسيبقى التقدم الإسرائيلي في الأراضي المحتلة بشكل اندماجي سريع، خصوصاً في ظل الوضع العالمي والعربي، والانقسام الفلسطيني، لأنهم يريدون الاستفادة من وضع ترامب حتى ينهوا ما عليهم، تنتاهو فاز في الانتخابات وهي المرة الخامسة وهو يعلن صراحة بأنه لا يوجد دولة فلسطينية، وهذه ليست اسمها فلسطين، هذه اسمها أرض إسرائيل، الخطر داهم، لكن غير داهم بحرب، داهم سلماً وخبثاً في الضفة الغربية بالدرجة الأولى.

س: صحيح أن هناك فعل إسرائيلي لا يقابله فعل أو مبادرة فلسطينية أو عربية، لكن عندما نتكلم في مجال الفكر السياسي، ألا ترى أن هناك تناقضات داخلية أو ملامح ضعف في المشروع الإسرائيلي، يمكن استغلالها؟

حتماً هناك، وأبو مازن يركز على هذا الموضوع، ورغم جود خلافات بين فئات المجتمع في إسرائيل، لكنها برأيي خلافات لم تتطور إلى حدّ انقسام المجتمع الإسرائيلي، ليصبح هناك حرب أهلية، أو انقسام يؤدي إلى خراب الدولة، سواءً في هذا الظرف أو في ظرف قادم. المشروع الصهيوني فيه نقاط صراع تضعف إسرائيل فكرياً أو تقسمها بشكل أو بآخر، لكن الأحزاب الدينية تشكل بيضة القبان حيث صار لها امتيازات كثيرة يعترض

عليها الديمقراطيون في المجتمع الإسرائيلي. أرى أن هذا يمثل طريقة خاطئة في التفكير لدى الكثير من الفلسطينيين والعرب، فنحن طوال عمرنا ننتظر ديغول، أو تشرشل، ننتظر المدد من الخارج، بينما الخارج لا ينظر إلينا. كما أثبتت التجربة أن كل هذا خارج نطاق المفهوم الحديث لإدارة الدول، وبالتالي نحن اعتماديون واطكاليون في هذا الأمر، ولن نحرر أرضاً إذا بقينا هكذا.

س: عبد الوهاب المسيري قال إن المشروع الصهيوني وصل إلى حائط مسدود، حيث لم يستطع أن يتقدم كثيراً بسبب وجود شعب يقاوم ويواجه، صحيح أن الشعب يسكن مرة ويضعف مرة، لكنه مستمر، والفكر الصهيوني نظرياً وفكرياً قائم على أرض بلا شعب، وشعب بلا أرض، اليوم الشعب موجود ويقاوم، على الصعيد الاستراتيجي إسرائيل تقاوم من داخلها، نتكلم عن (٦,٥) مليون فلسطيني في الداخل. على الصعيد الاستراتيجي ما هي خيارات إسرائيل في المستقبل؟ يتكلمون عن العامل الديموغرافي وموضوع الدولة العلمانية.

إسرائيل تنظر للتجمعات العربية كالتالي: تجمع غزة ذو المليونين، هؤلاء لا نريدهم ولا نريد رؤيتهم. تجمع مليون ونصف فلسطيني في الداخل، هؤلاء إسرائيليون وهم تحت الإدارة ومسيطر عليهم بطريقة مناسبة. وهم يغيرون موقفهم من السعودية ومن الدول الأخرى.

س: التهديد الاستراتيجي لإسرائيل أصبح موضوع بحث حقيقي بين الخبراء الإسرائيليين العسكريين والأمنيين، فعندما اهتزت علاقتهم مع مصر، ثم اهتزت علاقتهم مع تركيا في نفس المرحلة، بدؤوا الشعور بالخطر الاستراتيجي، ولم يعد هنالك ارتياح استراتيجي في إسرائيل، الفكر الاستراتيجي الإسرائيلي يعاني من إشكالية اليوم، حتى في التفكير الأمني والسياسي.

حتماً، ويتخذون إجراءات ويفتحون أعينهم على الأمور التي تتم، ويتابعونها بدقة وبموضوعية أيضاً، ولا يندعون أنفسهم، كما أن الأجهزة والجهات الأخرى الحاكمة وغير

الحاكمة في إسرائيل تستفيد من هذه النظرة وتتعامل مع الأمور لتطويرها بالطريقة المناسبة. ذكرنا سابقاً وربما نحن متفقون بأن المشروع الصهيوني يحمل في داخله مقتله، لكن هذا يتم في حالة وجود قوى ضاغطة داخلية وخارجية، غير أن الدول الضاغطة الخارجية -في المحيط العربي والدولي- غير موجودة أو ضعيفة، وفي كثير من الأحيان فإن القوى الضاغطة الداخلية موجودة أكثر من الخارجية، ومع ذلك فإذا ما نظرت إلى كل ترتيبات الوضع الإسرائيلي فإنها، في القدس مثلاً تشجيع المتدينين والمتعصبين أن يعيشوا فيها ويسكنوا فيها، حتى يكون موضوع التنازل إذا ما حصل صعباً جداً، ثانياً يعمل الإسرائيليون ويوجهون على أن تكون تل أبيب مركز الحراك الديمقراطي والليبرالي، وهذا ما يؤدي إلى استقطاب في المجتمع الإسرائيلي، وفضلاً عن ذلك فإن إسرائيل قامت على أساس ديني وسياسي، صهيوني وديني، ديني قومي، وهذا أمر يضعف إسرائيل في المستقبل، هذا كله متفقون عليه.

س: باعتقادكم ما هي أهم المؤشرات الممكنة للتحويل في المرحلة القادمة بعد " صفقة القرن"، هل ستزيد أزمة القضية الفلسطينية، أم ستخلق نوعاً جديداً من الأزمات؟

حين ننظر للوضع الحالي كما هو، وما وصلت إليه إسرائيل، أصبح هناك حاجة لنظرة جديدة وأسلوب جديد للتعامل مع هذا الوضع القائم، فكما أسلفت، فإن مؤتمر بازل أقر خطة عامة بعيدة المدى، بدأ بتنفيذها تدريجياً، وتم سرقة أرض فلسطين ببرنامج ممنهج استطاعوا أن يصلوا به إلى اليوم الذي تعتبر فيه إسرائيل وأمريكا أن القدس هي العاصمة الموحدة لإسرائيل، مع تقرير ضمّ أجزاء كبيرة من الضفة الغربية بما فيها الغور الفلسطيني والمستوطنات اليهودية.

أعتقد أن حقيقة ما هو مرسوم بالنسبة للخارطة المعروضة من قبل إدارة ترامب على العرب تمثل كذبة كبرى، حيث لا يمكن أن تكون دولة، ولا يمكن أن تصبح دولة، فلا سيادة حقيقية بكل ما تعنيه السيادة، ولا مخارج لها للعالم إلا من خلال منفذ إسرائيلي، كما أن كل أسباب السيادة والعمل والاقتصاد والجو تحت سيطرة إسرائيل، إنها أقل من إدارة ذاتية، فهي جزيرة محاطة في وسط إسرائيل.

وإذا نظرنا إلى ما هو على الأرض، وإذا نظرنا إلى "قانون يهودية الدولة"، فإن هذا يؤكد بأن إسرائيل اعتبرت هذا القانون جزءاً من دستورها، وهو يعني أن أرض فلسطين كاملة هي أرض بني إسرائيل، وأن المواطنين على أرض هذه الدولة يجب أن يكونوا يهوداً فقط، وأن كل عربي على أرض فلسطين ليس مواطناً وإنما مقيم/ ساكن، وحسب توجهات الإدارة الإسرائيلية، فإن هذا يعني أن هناك ٦,٥ مليون فلسطيني معرضين للجوء مرة أخرى، أي طردهم من أراضيهم في فلسطين.

لذلك أعتقد أنه يجب على الفلسطينيين أن يتولوا قضيتهم بأنفسهم، ولا بد أولاً أن يتولوا أمرهم بقيادة واعية ووطنية بالمعنى الذي يشير إلى عدم قبول بالأمر الواقع، والتصدي لهذا العدوان باستراتيجية واضحة، ويجب أن تبني المجتمع والإدارة والثقافة والوطنية على أسس جديدة، ويجب أن يبدأ بها الفلسطينيون أولاً، لأن للعرب لهم مواقف مختلفة ومفرقة ومبعثرة، ولا يمكن الاعتماد عليهم بدون رؤية وخطة فلسطينية موحدة.

س: في ضوء قيام دول عربية بمحاولة كسر مسألة تطبيع مع إسرائيل، وتصريح نتنياهو بوجود دول تمهد للتطبيع مع إسرائيل، هل سيستطيع الفلسطينيون إفشال "صفقة القرن" وحدهم؟ وما هو الأفق؟

باعتبار فلسطين منطقة جغرافية ضيقة وصغيرة، وأن إسرائيل زرعت المستوطنات في كل زاوية من أرض فلسطين، وأن العرب أصبحوا يعتبرون أن هناك خطراً أو عدواً أهم من إسرائيل وهو إيران، وبسبب عدم قيام الفصائل الفلسطينية والقيادات الفلسطينية بالتغاضي عن كل الخلافات، وإبقاء الأمور الصغيرة والأيديولوجية بينهم كاختلاف حول المستقبل، فإن جميع هذه العوامل سوف تصعب على الفلسطينيين موضوع بداية التحرير، أو تغيير الواقع بدون العرب. وإذا لم نقتنع، خاصة القيادة الفلسطينية، أن الصراع مع إسرائيل نزاع وجود وليس حدود، فسيكون هنالك فرصة لإسرائيل بالتمدد أكثر فأكثر، فأطماعهم لا تتوقف إلى حد، وأخشى إذا أخذوا فلسطين أن يتطلعوا إلى ما بعد ذلك في العالم العربي.

س: هل تتوقع إسناد عربي دولي شعبي أو رسمي، في حال قيام الفلسطينيين بمواجهة الصفقة؟ ومواجهة إسرائيل على الأرض؟

نعم سيكون الموقف الدولي والشعبي هو العامل الأساسي، وليس العامل العربي، لأن العرب يقولون ما لا يفعلون، وأتوقع أن هنالك حركة شعبية حقيقية، لكن أرى أيضاً أن إسرائيل لديها شبكة صهيونية مؤثرة في العالم تتجاهل مخالفة إسرائيل لجميع حقوق الإنسان والقانون الدولي. فعلى سبيل المثال لقد ألغى الرئيس الأمريكي دونالد ترامب القانون الدولي، ووجه ضربة موجعة لمفهوم الأمم المتحدة ومفهوم القانون الدولي وحق تقرير المصير. ورغم ما قامت به إسرائيل طوال ٧٠ سنة، لم تتجرأ دولة واحدة حتى الدول العربية، اقتراح قرار أممي تحت الفصل السابع، فإسرائيل ضربت وقتلت في غزة ولبنان وسوريا، ولم يتقدم أحد لمثل هذا الطلب.

س: هل تعتقد أن المعركة الشعبية دولياً، وحركات التضامن الشعبية حول العالم تسببت بإفلاق إسرائيل، وأصبحت مؤثرة وتحرك باتجاهات معينة؟ وما مدى أن تدعم هذه الحركات العالمية موقف الشعب الفلسطيني برفض الصفقة؟

الصفقة مرفوضة من قبل الجميع، لكن الإجراءات والمعنيين بالصفقة لهم اليد الطولى في موضوعها، هم ينفذونها على الأرض، فإسرائيل فعلياً في منأى عن العقاب الدولي ولا تحتاج لموافقة أحد. نتذكر في التاريخ عام ١٩٦٧ صدر قرار ٢٤٢، فظل النقاش الشكلي ٣٠ سنة بأن النص "أراضي محتلة" أو "الأراضي المحتلة" ومضت الأيام وأصبحت أمراً واقعاً، وما زلنا نقول في قرار ٢٤٢، وأصبح مطلب عربي وجود القرار، وبنيت المبادرة العربية على أساس قرار ٢٤٢، وما زلنا ننتظر تنفيذه بعد ٧٠ سنة، وإسرائيل تأسست وأصبحت دولة قوية ذات اقتصاد قوي، وما زلنا نطالب بتأييد لنا من قبل العالم!!

بينما وحين رأت إسرائيل أن أحد قادتها قد خرج عن مبادئ رؤية مؤتمر بازل قاموا باغتياله، وهو إسحق رابين، وهنالك آخرون وضعوهم في السجن، وبالتالي في ظل حقيقة أن إسرائيل شبكة موجودة في العالم ومؤثرة، لا بد أن تتكاتف جميع الظروف الممكنة عربياً

دولياً وأمريكياً، وبعض الداخل الإسرائيلي، حتى نغير الوضع الحالي، ليس فقط فيما يتعلق بـ "صفقة القرن"، بل لا بد أن يعالج موضوع الاحتلال من أساسه.

س: ما الاقتراحات للمسارات الممكنة على المستوى الدولي العربي والفلسطيني؟ وهل يمكن أن تُفشل تطبيق الصفقة على الأرض سياسياً، بعيداً عن سقوط ترامب أو نتنهاو بالانتخابات القادمة؟

أعتقد أننا بحاجة إلى جهد فلسطيني أولاً، ومصالحة فلسطينية ثانياً، وعربي ثالثاً، وإسلامي رابعاً، ودولي خامساً، وموقف جريء من الرئيس محمود عباس ومن السلطة الوطنية الفلسطينية، يتعلق بمسار ومآل السلطة ومنظمة التحرير. إذا توفرت جميع هذه العوامل فسيكون هنالك أمل، لكن يبدو أن الأمور ليست متشابكة بهذه الغصون التي ذكرناها حتى الآن.

س: هل يمكن للفلسطينيين إذا استجمعوا أمرهم على حد أدنى أن يفشلوا صفقة القرن؟

لقد أنجزت إسرائيل الآن مشروعها، وأصبح المجتمع اليهودي يذهب للتطرف وإلى اليمين، حتى تغيير موقف إسرائيل خوفاً أو ضغطاً أصبح أصعب من الأول، مشكلتنا جميعاً أننا نقول أن ثمة أمل، ولكن جميعها كانت إبر مورفين حتى استكملت إسرائيل إجراءاتها على الأرض، تأخرنا جداً، فالحل لا يأتي إلا بجهد كبير، وإسرائيل تنظر بحذر.

س: خلال العشر سنوات القادمة، هل تعتقد أن أزمة القضية ستشهد نوعاً من الانفراج النسبي؟ ما الأفق الزمني؟

لا أعتقد، أمريكا هي العامل الحاسم، وترامب حظوظه في النجاح أفضل من الأول، ثانياً، حسب ما نرى من أمريكا القرار الذي يُتخذ صعب التراجع عنه، وبالتالي ستبقى سياسة أمريكا قريبة من سياسة ترامب بشكل محسن، ولكن لن تُسحب جميع تلك القرارات.

س: تجربتنا مع أمريكا من ريغان هناك تخلي عن المشاريع السابقة المتعلقة بالقضية الفلسطينية.

أمريكا أصبحوا يمينيين، انتخبت بوش مرتان، وانتخبت ترامب وهم من اليمين، والآن في عهد اليمين الذي ينفذ ما يريده، ويتخذ سياسات وينفذها، لكن الأساس هو نضال الشعب الفلسطيني وقراراه، وكلما كان القرار صلباً و متماسكاً بدون تدخل، كلما ازداد احتمال إلغاء وإفشال الصفقة. والشعب العربي بجماهيره مع الفلسطينيين، وضد حكوماتهم في معظمهم، وخصوصاً عندما يتحد الفلسطينيون. وأقول لك بوضوح بأن الفلسطينيين أصبحوا يداً واحدة، و متماسكين، ولا مجال للعب على هذا الوفاق، سيخترقون كثيراً من الصعوبات والسدود الموجودة أمامهم، وسيصبح العالم يشعر بالقضية الفلسطينية وبالظلم الواقع على الفلسطينيين بشكل أكثر بكثير من السابق، لذلك الفلسطينيون هم قطب الرحى. ولا بد من جمع العقول الفلسطينية الأساسية في الفصائل وغيرها، والاتفاق على برنامج سياسي بالحد الأدنى لإفشال صفقة القرن، وبالتالي تجميد الخلافات السياسية والفكرية والطموحات الشخصية، لصالح إفشال الصفقة ولصالح المشروع الوطني. وأعتقد أن رئيس السلطة الفلسطينية سيشعر بهذا الخطر الحقيقي أكثر من أي شخص آخر، فعليه أن يتصرف سريعاً وفق ما ذكرناه سابقاً.

ملف العدد

صفحة القرن

"صفقة القرن" تحليل مضمون*

أعلن الرئيس الأمريكي دونالد ترامب في الثامن والعشرين من شهر كانون أول/يناير ٢٠٢٠ رؤية الولايات المتحدة لحل "الصراع الإسرائيلي- الفلسطيني"، والمعروفة إعلامياً بـ "صفقة القرن"، وجرى الإعلان في احتفالية جرت في البيت الأبيض بحضور رئيس الوزراء الإسرائيلي بنيامين نتنياهو الذي وقف بجانب الرئيس الأمريكي، وعدد من الدبلوماسيين من بينهم ثلاثة سفراء عرب.

يتناول التقرير تحليل مضمون الرؤية الأمريكية في شقها السياسي، حيث يعتمد على تحليل النص بشكل مجرد دون الرجوع إلى أي آراء أو ردود فعل من الأطراف التي تتناولها الرؤية. ويُتوقع أن يساهم هذا التحليل في التعرف على الأهداف البعيدة للرؤية ونظرة الإدارة الأمريكية؛ إدارة الرئيس ترامب، للصراع العربي الصهيوني.

تحليل مضمون الرؤية.. من حيث الشكل

- تطلق الإدارة الأمريكية على ما طرحته وصف الرؤية، ومع ذلك استخدم الرئيس الأمريكي كلمة الصفقة في احتفالية إطلاقها.
- تشكل الرؤية أساساً للتفاوض المباشر بين الجانبين الإسرائيلي والفلسطيني على الشروط اللازمة لإقامة دولة فلسطين، وعلى العلاقة وكيفية تطبيق الخطة. بمعنى أنها ليست اتفاقية للتوقيع.
- تقدم الرؤية تصوراً نهائياً وتفصيلاً لحل الصراع بجميع جوانبه، فهي ليست مجرد إرشادات أو مبادئ عامة لحل الصراع.
- تناولت الرؤية كافة القضايا الأساسية؛ الحدود (حدود الكيان الفلسطيني وليس الإسرائيلي)، القدس، اللاجئين والمستوطنات، والأمن والمياه.
- إطلاق وصف رؤية على ما قدمته إدارة ترامب ليس دقيقاً، ويمكن وصفها بـ مسودة اتفاقية.

* إعداد أ. عبد الله المجالي، محلل سياسي، وباحث متعاون مع مركز دراسات الشرق الأوسط.

- أسهبت الرؤية في المقدمات والخلفيات والروايات التاريخية (الكثير منها غير دقيق).
- يُلاحظ التكرار بشكل واضح في الرؤية، فتتناول بعض القضايا في عدة أقسام، لكن التكرار يبدو أنه للتأكيد، فلم يلاحظ أي تناقض في تناول القضايا، بل أحياناً يكون التكرار بذات الصياغة.
- تأمل الرؤية بوضع حد للصراع العربي- الإسرائيلي، وطىّ ملف القضية الفلسطينية.

تتكون الرؤية في شقها السياسي من ٢٠ قسماً وأربعة ملاحق

جدول (١) الأقسام والملاحق

منطقة منتجع البحر الميت	معايير غزة	القدس	المقدمة
معالجة المياه والصرف الصحي	منطقة تجارة حرة	خطة ترامب الاقتصادية	المنهجية
السجناء	اتفاقية تجارية مع الولايات المتحدة	الأمن	رؤية للسلام بين دولة إسرائيل والفلسطينيين والمنطقة
اللاجئون	مرافق الميناء	المعابر	الحدود
الاعتراف المتبادل بين الدول	العلاقات العربية الإسرائيلية والشراكات الاقتصادية الإقليمية	التعليم وثقافة السلام	أسس الدولة الفلسطينية
الملاحق: الخرائط المفاهيمية، اعتبارات أمنية، معايير الأمان، معايير التجريد من السلاح والترتيبات الأمنية الأخرى.		نهاية المطالبات ونهاية الصراع	السلوك خلال التفاوض

تحليل مضمون الرؤية.. من حيث المضمون

أولاً: منطلقات الرؤية

- ألغت الرؤية جميع مرجعيات السلام السابقة؛ وقرارات الأمم المتحدة وقرارات محكمة العدل الدولية.
- تنظر الرؤية إلى قرارات الأمم المتحدة المتعلقة بالصراع العربي- الإسرائيلي على أنها إما "غير متسقة" أو أنه انتهى مفعولها "محددة زمنياً"، إضافة إلى اختلاف الأطراف حول تفسير تلك القرارات، "الأطراف المختلفة لديها تفسيرات

- متعارضة لبعض أهم قرارات الأمم المتحدة ٢٤٢"، بل ذهبت أبعد من ذلك إذ افترضت أن "علماء القانون الذين عملوا مباشرة على قرارات الأمم المتحدة الحاسمة اختلفوا حول معناها وأثرها القانوني".
- وتخلص إلى أن "الرؤية ليست تلاوة لقرارات الجمعية العامة أو لمجلس الأمن وقرارات دولية أخرى بشأن هذا الموضوع (مثل قرار محكمة العدل الدولية بشأن الجدار العازل) لأن مثل هذه القرارات لم ولن تحل الصراع".
- الرؤية كذلك تلغي أي أثر لاتفاقية أوسلو الموقعة بين الفلسطينيين والإسرائيليين عام ١٩٩٣، والتي كان الفلسطينيون يطمحون بأن تنتهي إلى انسحاب إسرائيلي من كافة الأراضي التي احتلتها عام ١٩٦٧ وقيام دولتهم عليها.
 - أفحمت الرؤية خطاب رئيس الوزراء الإسرائيلي السابق اسحق رابين الأخير في الكنيسة الذي أوضح فيه رؤيته لاتفاقيات أوسلو، وتصور فيه أن القدس ستبقى موحدة تحت الحكم الإسرائيلي، وأن أجزاءً من الأراضي ستضم إلى إسرائيل فيما تخضع باقي الأراضي للاستقلال المدني الفلسطيني.
 - الرؤية قالت إن ذلك الخطاب هو الأساس الذي أقرت الكنيسة بناء عليه اتفاقية أوسلو، وتذهب الرؤية أبعد من ذلك إذ ترى أن القيادة الفلسطينية لم ترفض ذلك التصور.
 - الرؤية لا تعند باتفاقية أوسلو قدر اعتدادها بخطاب رابين في الكنيسة الإسرائيلي!
 - أكثر من ذلك، فقد صرحت الرؤية أن كل اتفاقات الإطار بين الجانبين لم تنجح في حل الصراع.
 - الخلاصة أنه يجب عدم الاعتداد بأي جهد سابق، سواء كان ذلك قرارات أممية، أو اتفاقات بين الطرفين لحل الصراع الفلسطيني- الإسرائيلي.
 - الرؤية تتعامل مع الصراع العربي- الإسرائيلي كصراع اقتصادي بالدرجة الأولى وليس كصراع سياسي وهو الأساس، حيث تركز على مفهوم الازدهار وتعلي من

- شأنه، وهو مفهوم اقتصادي واجتماعي وتنموي، وتهمل الاستقلال وحق تقرير المصير والسيادة والحرية وتقلل من شأنها، وهي مفاهيم سياسية مجتة.
- تولي الرؤية اهتماماً خاصاً بتطبيع الدول العربية والإسلامية لعلاقتها مع إسرائيل، وتذهب أبعد من ذلك حيث تعتبر التقدم في ذلك يجب أن يسبق أي تقدم في حل الصراع الإسرائيلي - الفلسطيني. بل إن الرؤية تعتمد الفصل بين الأمرين، وتؤكد في بعض محاورها ذلك، وتكرر الرؤية عبارة "جيرانها العرب"، وتقصد بها الدول العربية، فيما خلت الرؤية من أي لفظة جيرانها الفلسطينيين، واقحمت الهجوم على أرامكو في الرؤية لتعزيز وجهة النظر بأن العرب وإسرائيل يتقاسمون ذات التهديدات.
 - تتحدث الرؤية بشكل صريح عن "توثيق العلاقات بين دولة إسرائيل ومجلس التعاون الخليجي" على وجه الخصوص.
 - ترى الرؤية أن غياب التطبيع بين إسرائيل والعالم العربي والإسلامي أدى إلى تفاقم الصراع، وليس العكس.
 - تحاول الرؤية اختراع مفاهيم خاصة مناقضة للمفاهيم المتعارف عليها في القانون الدولي والأمم المتحدة وعلم السياسة والعرف الدولي الجاري، حيث تتحدث الرؤية عن تحقيق "أقصى قدر من تقرير المصير" للفلسطينيين، ومفهوم حق تقرير المصير مفهوم واضح وثابت لا يتجزأ، فليس هناك شيء اسمه تقرير مصير كبير أو تقرير مصير صغير، حتى يكون هناك مفهوم اسمه "أقصى قدر من تقرير المصير". كذلك تحاول الرؤية إيجاد مفهوم جديد للسيادة يتناقض مع كل ما هو متعارف عليه في هذا الشأن، وتدعي أن السيادة مفهوم "غير متبلور وتطور مع الزمن"، وتقول إن "العوامل التشغيلية التي تؤثر على الأمن والازدهار هي الأكثر أهمية" من السيادة.
 - تبدو الرؤية مشغولة ومسكونة بالأمن الإسرائيلي، حيث تناو لها تقريبا في كل صفحة.
 - تقسم الرؤية الشعب الفلسطيني إلى أختيار وأشرار (حماس والجهاد الإسلامي)، فيما تتعامل مع الطرف الآخر كدولة إسرائيل.

- تقحم الرؤية موضوع الحركة العالمية لمقاطعة إسرائيل (بي دي اس) وتطالب بمقاطعتها.
- تناولت الرؤية المعاناة والقتلى الإسرائيليين جراء الصراع في أكثر من موضع، لكنها لم تتطرق إلى معاناة الفلسطينيين وضحاياهم على الإطلاق.
- الرؤية تتعاطف جداً مع المطالب الأمنية الإسرائيلية، وتحاول جاهدة في كل قسم من أقسامها تثبيت هذه المطالب، فيما المطالب الأمنية للفلسطينيين كانت على الهامش، بل مرتبطة بالأمن الإسرائيلي وتحققه إن وجدت.
- لم تذكر كلمة احتلال في الرؤية على الإطلاق، والعبارة الوحيدة التي تتحدث عن احتلال أراضي الـ ٦٧ جاءت بالنص "يجب الاعتراف بأن دولة إسرائيل انسحبت من ٨٨٪ من الأراضي التي استولت عليها عام ١٩٦٧".
- تكررت كلمة الإرهاب بشكل كبير في الرؤية، لكنها كلها على الإطلاق كانت تشير إلى الجانب الفلسطيني وليس الإسرائيلي، ولم يطلب من الإسرائيليين نبذ الإرهاب كما يطلب من الفلسطينيين.
- الرؤية تتحاشى تثبيت أي حقوق فلسطينية بعكس "الحقوق الإسرائيلية". فقد تحدثت عن "معالجة رغبة الفلسطينيين المشروعة في تقرير المصير" وليس عن تلبية رغبتهم، "أن يحظوا بكرامتهم ويعالجوا تطلعاتهم الوطنية المشروعة" وليس تلبية تطلعاتهم، تحدثت عن "تعيين الأراضي للدولة الفلسطينية" فهي ليست حقاً لها.
- الرؤية تبني الرواية الإسرائيلية للصراع، وتؤكد وبشكل متكرر أن دولة إسرائيل تقدم كثيراً من التنازلات المؤلمة، فيما تحدثت عن التنازلات الفلسطينية مقارنة بالتنازلات الإسرائيلية المريرة. "يجب أن تتوقف المبادرات التنقيحية التي تشكك في جذور الشعب اليهودي الأصيلة في دولة إسرائيل"، "هذه الرؤية تنص على نقل أراضي كبيرة من قبل دولة إسرائيل، وهي الأراضي التي أكدت إسرائيل أن لها فيها شرعية قانونية ومطالبات تاريخية، والتي هي جزء من موطن الأجداد للشعب اليهودي، والتي يجب اعتبارها تنازلاً هاماً".

- يشعر قارئ الرؤية أن كاتب الرؤية إسرائيلي أو يتمصص دور الإسرائيلي، وهناك شواهد كثيرة: "توصلت إسرائيل لسلام مع اثنين من جيرانها"، "تبادلت دولة إسرائيل الكثير من الأراضي من أجل السلام"، "في حين أن المواطنين الإسرائيليين قد تكلفوا تضحيات كبيرة نتيجة العنف والإرهاب لا يزالون يرغبون بالسلام"، "يجب أن لا يطلب من أي حكومة المساس بسلامة مواطنيها، وينطبق هذا بشكل خاص على دولة إسرائيل، فهي التي واجهت منذ إنشائها ولا تزال تواجه أعداء يدعون لإزالتها"، "لقد مرت أيضاً إسرائيل بتجربة مريرة بالانسحاب من المناطق التي استخدمت بعد ذلك لشن هجمات ضدها"، "تواجه دولة إسرائيل تحديات جغرافية واستراتيجية استثنائية، ليس لدولة إسرائيل هامش للخطأ، وبقدر خطورة غزة التي تديرها حماس، فإن سلامة دولة إسرائيل مهددة من قبل نظام مماثل قد يسيطر على الضفة الغربية"، "لا يمكن للولايات المتحدة أن تطلب من أي دولة ناهيك عن دولة إسرائيل الحليف الوثيق تقديم تنازلات من شأنها ان تفاقم الوضع الأمني المخوف بالمخاطر بالفعل، لن تطلب الولايات المتحدة من إسرائيل سوى تقديم تنازلات نعتقد أنها ستجعل دولة إسرائيل وشعب إسرائيل أكثر أمناً على المدى القصير والطويل، تم تصميم هذه الرؤية بهذه الروح، ينبغي لجميع البلدان الأخرى أن تتبع نفس النهج". "إن أي اقتراح سلام واقعي يتطلب من دولة إسرائيل أن تقدم تنازلات إقليمية هامة تمكن الفلسطينيين من أن يكون لهم دولة قابلة للحياة". "من غير الواقعي مطالبة دولة إسرائيل بتنازلات أمنية قد تعرض حياة مواطنيها للخطر". "يتمثل أحد الأهداف المهمة لهذه الرؤية في معاملة دولة إسرائيل من قبل الجميع كجزء شرعي من المجتمع الدولي". "تبنى الرؤية وجهة النظر الإسرائيلية فيما يتعلق بالتخلص من عرب الـ ٤٨، حيث تقرّ أن قرى المثلث (قرى عربية) "تم تحديدها أصلاً لتقع تحت السيطرة الأردنية خلال مفاوضات خط الهدنة ١٩٤٩، لكن إسرائيل احتفظت بها في النهاية لأسباب عسكرية".
- الرؤية تنفي بشكل واضح أن تكون إسرائيل مصدر تهديد "إسرائيل ليست تهديداً للمنطقة على الإطلاق".

- اعتبرت الرؤية أن إيران هي التهديد الوحيد في المنطقة، وتشكل تهديداً وجودياً لبعض الدول العربية، وافترضت أن إسرائيل وجيرانها العرب يتقاسمون التصورات حول التهديدات التي تهدد أمنهم.
- خصصت الرؤية بنداً خاصاً لما أسمته مشكلة غزة، ومع ذلك فقد جاء ذكر غزة في أكثر من موضع في الرؤية، وكلها كانت تؤكد على حقيقة أن غزة محكومة من قبل منظمة حماس "الإرهابية"، وأن كل المعاناة التي يعيشها أهل غزة سببها حماس والجهاد الإسلامي، وتخلي الرؤية مسؤولية إسرائيل من ذلك تماماً، وتحدثت الرؤية عن القتلى والخسائر الإسرائيليين هناك، فيما خلت من ذكر أي من الضحايا والخسائر الهائلة بين الفلسطينيين. وتلخص الرؤية الحل بما أسمته "معايير غزة"، وتلخص بنزع السلاح من الفصائل الفلسطينية، وسيطرة السلطة أو أي جهة مقبولة لدى إسرائيل على القطاع، وتخيير حماس بين الاندماج وقبول إسرائيل ومقررات الرباعية الدولية، أو التصفية.

ثانياً: الدولة الفلسطينية

- تذكر الرؤية في أكثر من موضع مصطلح "الدولة الفلسطينية"، لكن حين تتحدث عن مواصفاتها تتحول إلى شيء آخر لا يمكن إطلاق وصف الدولة عليها حسب ما هو متعارف عليه في القانون والقواعد الدولية وعلم السياسة.
- وضعت الرؤية شروطاً ومعايير يجب على الفلسطينيين تلبيتها للحصول على ما تطلق عليه "دولة":

١. اعتراف الفلسطينيين بيهودية دولة إسرائيل.
٢. رفض الإرهاب بجميع أشكاله.
٣. السماح باتخاذ ترتيبات خاصة تلي الاحتياجات الأمنية الحيوية لإسرائيل والمنطقة.
٤. إنشاء مؤسسات مالية شفافة ومستقلة وجديرة بالائتمان قادرة على الانخراط في معاملات السوق الدولية بطريقة المؤسسات الديمقراطية الغربية.

٥. نزع السلاح بالكامل من غزة وسيطرة السلطة أو أي جهة مقبولة لدى إسرائيل عليها.
٦. يجب على الشعب الفلسطيني أن يوضح أنه يرفض أيّاً من أيديولوجيات الدمار والإرهاب والصراع، وذلك غير مطلوب من الإسرائيليين.
٧. أن يتحد الفلسطينيون من أجل مستقبل أفضل لهم، لا يتضح كيف؟ وما هو ملامح هذا المستقبل ومن يحدده؟
٨. أن تبدي نية واضحة وقدرة مستدامة لمحاربة الإرهاب، وهذه النية الواضحة والقدرة المستدامة تقرر إسرائيل مدى نجاحهما.
٩. إرساء حكم القانون الذي ينص صراحة على حرية الصحافة والانتخابات الحرة التزيهة واحترام حقوق الإنسان للمواطنين وحماية الحرية الدينية والأقليات، وقضاء مستقل.
١٠. تعديل المناهج الدراسية التي تعمل على التحريض والكراهية (وهو ليس مطلوباً من إسرائيل).
١١. عدم الانضمام لأي منظمة دولية تتعارض مع قيام دولة فلسطين بالتزاماتها بنزع السلاح ووقف الحركة السياسية والقضائية ضد دولة إسرائيل.
١٢. وضع حد لتمجيد العنف والإرهاب والشهادة، (ليس مطلوباً من إسرائيل).

شكل "الدولة" بعد تلبيتها الاشتراطات السابقة

- ١- منزوعة السلاح بالكامل أي بدون جيش يحمي حدودها.
- ٢- قوات أمن للحفاظ على الأمن الداخلي ومنع الهجمات الإرهابية داخل فلسطين وضد إسرائيل والأردن ومصر.
- ٣- لا سيطرة كاملة على المعابر، تشارك إسرائيل وأمريكا بالإشراف على المعابر ضمن لجنة ثلاثية. "يعبر جميع الأشخاص والبضائع الحدود إلى دولة فلسطين من خلال المعابر الحدودية الخاضعة للتنظيم والتي ستراقبها دولة إسرائيل". (هل يعني هذا مراقبة معبر رفح كذلك؟).

- ٤- إسرائيل مسؤولة عن حماية الأمن الخارجي لدولة فلسطين.
- ٥- العاصمة خارج القدس (عاصمة دولة فلسطين).
- ٦- مقطعة الأوصال جراء وجود المستوطنات الإسرائيلية التي ستكون جزءاً من دولة إسرائيل، وما يتبعها من طرق التفاضلية ومحميات أمنية في محيطها.
- ٧- التواصل بين الضفة وغزة عبر نفق يمر تحت أراضي إسرائيل وبمحمية إسرائيلية.
- ٨- لا سيادة على الأجواء.
- ٩- لا سيادة على المياه الإقليمية.
- ١٠- ضم الأغوار إلى إسرائيل.
- ١١- لا تواصل بينها وبين الأردن.
- ١٢- مقيدة في الانضمام للمنظمات الدولية.
- ١٣- لا سيادة كاملة على مصادر المياه، وتحاول توفير المياه بمعالجة المياه العادمة.
- ١٤- سيادة داخلية منقوصة، حيث سيبقى لإسرائيل دور في الأمن الداخلي للدولة الفلسطينية. " سيزداد هذا الحضور في كل أو أجزاء من دولة فلسطين نتيجة لعزم دولة إسرائيل الحفاظ على احتياجاتها الأمنية الموسعة ".
- ١٥- تحتفظ إسرائيل بمحطة إنذار مبكر واحدة على الأقل في الدولة الفلسطينية ستديرها القوات الإسرائيلية، وسيتم ضمان وصول القوات الإسرائيلية دون انقطاع وإلى أي محطة.
- ١٦- سيتاح للدولة الفلسطينية استخدام مرافق مخصصة في مينائين في إسرائيل، وميناء العقبة بعد موافقة الأردن، وذلك وفق شروط ومعايير تحددها الرؤية.
- ١٧- تتحدث الرؤية عن إمكانية ضم مجتمعات قرى المثلث (قرى عربية احتلت عام ١٩٤٨) وليس قرى المثلث، إلى الدولة الفلسطينية، وذلك للتخلص من أكبر قدر ممكن من العرب لتحقيق التفوق الديمغرافي اليهودي. " تفكر الرؤية في إمكانية إعادة رسم حدود إسرائيل، وفقاً لاتفاق الطرفين، بحيث تصبح مجتمعات المثلث جزء من دولة فلسطين ". بمعنى ضم سكان وليس أراض.

١٨- بناء ميناء في غزة حلم قد يتحقق في المستقبل بعد تحقق عدد من الشروط، " رغم أن دولة فلسطين ستشمل غزة، فإن التحديات الأمنية تجعل من بناء ميناء في غزة إشكالياً في المدى المنظور، تأمل هذه الرؤية في تعزيز النشاط الاقتصادي الفلسطيني وحماية الأمن الإسرائيلي وتوفير مسار لدولة فلسطين حتى يكون لها ميناء خاص بها في غزة في المستقبل ".
في الحقيقة لا يمكن اعتبار كيان منزوع السلاح، ولا يملك جيشاً، ولا يملك حماية حدوده من أي تهديد خارجي، وليس له أي سيادة على أجوائه أو مصادر مياهه ولا يتحكم بشكل كامل بمعايره، وعليه قيود في الانضمام للمنظمات الدولية، دولة بالمعنى القانوني والسياسي للدولة، وإنما هو مجرد حكم للسكان وليس للأرض، أو حكم ذاتي موسع. إن ما تطلق عليه الرؤية دولة، إنما هي دولة بالاسم فقط، أو دولة وهمية.

ثالثاً: القدس

- حسمت الرؤية ملف القدس، وهو من أكثر الملفات حساسية حتى باعتراف الرؤية ذاتها، ومع ذلك فقد حسمت أمرها بتأكيدا أن القدس عاصمة موحدة لدولة إسرائيل. ويمكن للفلسطينيين إنشاء عاصمة في أحياء خارج الجدار العازل مثل شعفاط وأبو ديس وتسميتها القدس أو أي اسم آخر.
- ترى الرؤية أن إسرائيل حمت الأماكن المقدسة للمسلمين والمسيحيين في القدس ويجب أن تشكر على ذلك.
- يجب أن يستمر وضع الأماكن المقدسة في القدس (المسجد الأقصى) كما هو عليه الآن، أي سيطرة إسرائيلية كاملة على الداخلين.
- تقسيم الأقصى زمانياً ومكانياً بين المسلمين واليهود.
- الرؤية تتناول الأهمية الدينية للقدس لليهودية والمسيحية والإسلام، لكن يلاحظ إسهاب الرؤية في أهمية القدس لليهود، ومحاولة تفصيلها وتأكيدا دينياً وتوراتياً،

- لكن الغريب أن فقرة مكانة القدس عند المسلمين اختتمت بعبارة "اليوم تعتبر (القدس) على نطاق واسع ثالث أقدس موقع في الإسلام"، لا ندري كيف تسلت هذه الفكرة ومن هو صاحبها، لكنها تشير إلى تقليل أهمية القدس لدى المسلمين.
- الرؤية تتجاهل الدور الأردني المنصوص عليه في اتفاقية وادي عربة، أو الرعاية الهاشمية للمقدسات الإسلامية والمسيحية في القدس.
 - تتحدث الرؤية عن ثلاثة خيارات للمقدسيين؛ مواطن إسرائيلي أو فلسطيني أو لا إسرائيلي ولا فلسطيني "مقيم دائم في فلسطين".
 - "تقسيم المناطق وتصاريح البناء في المناطق الفلسطينية المتاخمة للحدود مع دولة إسرائيل بما في ذلك الحدود بين القدس الإسرائيلية والقدس الفلسطينية ستخضع لمسؤولية وهيمنة دولة إسرائيل الأمنية.

رابعاً: اللاجئون

- تتحدث الرؤية عن مقارنة جديدة لملف اللاجئين الفلسطينيين تتلخص في عدم الاعتراف بقرار مجلس الأمن رقم ١٨١، ونسف مبدأ حق العودة، ونسف مبدأ التعويض سواء للاجئين أو الدول المضيفة، وإدخال عنصر اللاجئين اليهود في الملف، وإنهاء ملف اللاجئين إلى الأبد.
- ترى الرؤية أن العرب فاقموا معاناة اللاجئين، حيث أسهبت الرؤية في الحديث عن تعامل العرب معهم، وأقحمت تعامل الكويت مع الفلسطينيين بعد تحريرها من الغزو العراقي في عام ١٩٩١.
- ترى الرؤية أن تعريف الأونروا للاجئين أدى إلى تفاقم مشكلة اللاجئين.
- حسمت الرؤية موضوع عودة اللاجئين إلى الديار التي هجروا منها "لن يكون هناك أي حق في العودة أو استيعاب أي لاجئ فلسطيني في دولة إسرائيل".
- لا يوجد شيء اسمه التعويض، وستكون المساعدات والاستثمارات التي ستضخ في الاقتصاد الفلسطيني بمثابة تعويض اللاجئين.

- عند توقيع اتفاقية السلام سوف ينتهي شيء اسمه لاجئ، وسيتم إنهاء الأونروا، وتفكيك جميع المخيمات الفلسطينية في الضفة وغزة.
- هناك حديث عن بعض التعويضات لبعض اللاجئين، حيث سيسعى لتشكيل صندوق للتبرعات لهذه الغاية يديره اثنان من الأمناء، تعينهم دولة فلسطين والولايات المتحدة ويحددان معايير ومجالات الصرف.
- اعترفت الرؤية باليهود العرب الذين هاجروا إلى إسرائيل كلاجئين لهم حق التعويض عن ممتلكاتهم التي تركوها في البلدان العربية ولدولة إسرائيل حق التعويض عن الكلف التي انفقتها لإدماجهم فيها.

ويكون حل مشكلة اللاجئين حسب الرؤية على النحو التالي:

- ١- الاستيعاب يكون في دولة فلسطين ولكن بشروط وبترتيبات أمنية مع إسرائيل.
- ٢- دمج اللاجئين في البلدان التي يتواجدون فيها وهي مشروطة بموافقة تلك البلدان.
- ٣- قبول ٥٠٠٠ لاجئ كل عام لمدة ١٠ سنوات في بلدان منظمة التعاون الإسلامي بعد موافقتها.

خامساً: الأمن

- الأمن هو الكلمة المفتاح في هذه الرؤية، حيث صممت لتحقيق أقصى قدر من الأمن والحماية لدولة إسرائيل. "لن تطلب الولايات المتحدة من إسرائيل سوى تقديم تنازلات نعتقد أنها ستجعل دولة إسرائيل وشعب إسرائيل أكثر أمناً على المدى القصير والطويل، تم تصميم هذه الرؤية بهذه الروح". "من غير الواقعي مطالبة دولة إسرائيل بتنازلات أمنية قد تعرض حياة مواطنيها للخطر". "يتمثل أحد الأهداف المهمة لهذه الرؤية في معاملة دولة إسرائيل من قبل الجميع كجزء شرعي من المجتمع الدولي". "أمن دولة إسرائيل محمي بموجب هذه الرؤية".
- الرؤية مهمة جداً بأن تتأكد من أن الكيان الفلسطيني الناشئ وفقها لن يشكل مجال من الأحوال أي تهديد لأمن دولة إسرائيل، وقد صممت المعايير والشروط

- الواجب على الفلسطينيين تليتها لتأهيلهم للحصول على ذلك الكيان وفق رؤية تحقيق أقصى أمن لدولة إسرائيل، حتى لو تطلب ذلك الانتقاص من سيادة الكيان الناشئ، أو تطلب ذلك تدخلاً مباشراً من قبل دولة إسرائيل في الشؤون الأمنية الداخلية للكيان الفلسطيني الناشئ. " عند توقيع اتفاقية السلام الفلسطينية الإسرائيلية ستحافظ دولة إسرائيل على معظم المسؤولية الأمنية لدولة فلسطين ".
- تسهب الرؤية في الحديث عن ضرورة مواجهة الإرهاب، وتخص كثيراً ذلك الإرهاب الموجه ضد دولة إسرائيل.
 - تؤكد الرؤية أن الخرائط المرفقة صممت لتلبية المتطلبات الأمنية لدولة إسرائيل.
 - تؤكد الرؤية أن " غور الأردن سيكون تحت السيادة الإسرائيلية وهو أمر حاسم للأمن القومي الإسرائيلي ".
 - تؤكد الرؤية أن " دولة إسرائيل ستحتفظ بالسيادة على المياه الإقليمية التي تعتبر حيوية لأمن إسرائيل ".
 - ثلاثة من الملاحق الأربعة المرفقة بالرؤية تتناول مسألة الأمن؛ ١ - اعتبارات أمنية ٢ - معايير الأمان ٣ - معايير التجريد من السلاح والترتيبات الأمنية الأخرى، والملحق الرابع الذي يتناول الخرائط، فهي مصممة وفق متطلبات الأمن الإسرائيلي.
 - تقول الرؤية إن الملحق الثاني (الاعتبارات الأمنية) " يوفر مخططاً عاماً لبعض التحديات الأمنية الخطيرة التي تواجه دولة إسرائيل "، وتضيف: " الهدف من هذه الرؤية هو تمكين الأطراف من مواجهة تلك التحديات الأمنية وتمكين الدولة الفلسطينية من تحمل أكبر قدر ممكن من مسؤولياتها الأمنية بأسرع ما يمكن ".
 - " تحتفظ دولة إسرائيل بمحطة إنذار مبكر واحدة على الأقل في الدولة الفلسطينية ستديرها القوات الإسرائيلية وسيتم ضمان وصول القوات الإسرائيلية دون انقطاع وإلى أي محطة ".
 - " تقسيم المناطق وتصاريح البناء في المناطق الفلسطينية المتاخمة للحدود مع دولة إسرائيل بما في ذلك الحدود بين القدس الإسرائيلية والقدس الفلسطينية ستخضع لمسؤولية وهيمنة دولة إسرائيل الأمنية ".

- " سيتم تنفيذ نظام المعابر الفلسطينية بطريقة تجعل الوجود الأمني لدولة إسرائيل في حده الأدنى ".
- " يعبر جميع الأشخاص والبضائع الحدود إلى دولة فلسطين من خلال المعابر الحدودية الخاضعة للتنظيم والتي ستراقبها دولة إسرائيل ".
- تأمل هذه الرؤية في تعزيز النشاط الاقتصادي الفلسطيني وحماية الأمن الإسرائيلي وتوفير مسار لدولة فلسطين حتى يكون لها ميناء خاص بها في غزة في المستقبل ، وهذا الأمر مرهون بعد مرور خمس سنوات من توقيع اتفاقية السلام من تحقيق "معايير غزة" (نزع سلاحها وسيطرة السلطة أو أي جهة توافق عليها إسرائيل على غزة بالكامل)، وذلك رهن بما يلي المتطلبات الأمنية والبيئية لدولة إسرائيل.
- تشكيل منظمة للأمن والتعاون في الشرق الأوسط من دولة إسرائيل وفلسطين والأردن ومصر وأي دولة عربية راغبة في ذلك.
- حتى موقع وحجم منطقة التجارة الحرة بين الأردن وفلسطين التي تتحدث عنها الرؤية، يجب أن تكون وفق متطلبات الأمن الإسرائيلية.
- كل مصلحة فلسطينية مرتبطة بمتطلبات الأمن الإسرائيلية.

سادساً: الأردن في الرؤية

- لم تلب الرؤية المطالب الأردنية في القدس، فلم يرد أي ذكر للوضع الخاص للأردن في الإشراف على المقدسات التي ورد ذكرها في معاهدة وادي عربة، كما تجاهلت ما يعرف بالوصاية الهاشمية على المقدسات الإسلامية والمسيحية في القدس. وحصرت الدور الأردني في القدس بإمكانية تعزيز السياحة الإقليمية للقدس بالتعاون مع هيئة مشتركة (إسرائيلية فلسطينية) تطمح الرؤية لإنشائها لتطوير القدس وتشجيع السياحة اليهودية والمسيحية والإسلامية.
- فيما يتعلق باللاجئين، فقد نسفت الرؤية مبدأ حق العودة والتعويض الذي يطالب بهما الأردن، ويبدو أن على الأردن حل مشكلة اللاجئين لوحده. والمفارقة أن

- الرؤية أشادت بالمعاملة الأردنية للاجئين عكس الدول العربية الأخرى حسبها، "يجب أن ندرك أنه من بين جميع الدول العربية، حاولت المملكة الأردنية الهاشمية ببسالة العناية بالشعب الفلسطيني في الأردن".
- مع نسف أي دور أردني في القدس وفي موضوع اللاجئين، تقحم الرؤية عن دور الأردن فيما يتعلق بالمساهمة في بناء الدولة الفلسطينية واقتصادها وأمنها.
 - "ستناقش دولة إسرائيل والمملكة الأردنية الهاشمية إلى أي مدى، إن وجد، تستطيع المملكة مساعدة دولة إسرائيل ودولة فلسطين فيما يتعلق بالأمن في دولة فلسطين".
 - تؤكد الرؤية أن قوات الأمن الفلسطينية ستعمل لمكافحة الإرهاب وتأمين الحدود مع دولة إسرائيل والأردن ومصر.
 - سيساعد الأردن وفق الرؤية، إن وافق، الفلسطينيين، وسيتيح لهم "استخدام مرفق مخصص في ميناء العقبة لحين بناء ميناء في غزة وفق شروط الرؤية.
 - لن يكون هناك أي حدود بين الأردن والكيان الفلسطيني الناشئ (دولة فلسطين وفق الرؤية)، فالرؤية تحسم مسألة الأغوار وتضمها لإسرائيل.
 - تتحدث الرؤية عن إنشاء منطقة تجارة حرة بين الأردن ودولة فلسطين لتسريع التعاون الاقتصادي بينهما.
 - في محور أسس الدولة الفلسطينية تتحدث الرؤية عن دور أردني مميز في مساعدة الفلسطينيين على "تحقيق الحكم السليم"، وتؤكد الرؤية على الدور الأردني في لعب دور متميز في تقديم المساعدة في المجالات مثل الفنون والطب والتعليم والخدمات البلدية وذلك بحكم القرب الإقليمي والترابط الثقافي والعلاقات الأسرية، سيقدم الأردن وفق الرؤية "مساعدة طويلة الأجل على أرض الواقع في تصميم المؤسسات والإجراءات وتدريب الموظفين في دولة فلسطين".

سابعاً: العرب ودول الخليج في الرؤية

- رغم أن الرؤية صممت في الأساس لإنهاء الصراع الإسرائيلي- الفلسطيني، وتسعى

- لتوقيع اتفاق سلام بين الطرفين وفق مبادئها، إلا أن الرؤية وبشكل لافت تركز على الدول العربية وعلى الأخص دول الخليج، رغم أنها في بعض فقراتها تؤكد على الفصل بين العلاقات الإسرائيلية- الفلسطينية والعلاقات الإسرائيلية- العربية.
- تقول الرؤية بصراحة إن "الهدف من هذه الرؤية هو أن تتعاون الدول العربية - تعاوناً كاملاً مع دولة إسرائيل لصالح جميع دول المنطقة".
 - تتحدث الرؤية بشكل صريح عن "توثيق العلاقات بين دولة إسرائيل ومجلس التعاون الخليجي".
 - إنشاء منظمة للأمن والتعاون في الشرق الأوسط بمشاركة إسرائيل والدول العربية.
 - تشكيل لجنة أمنية إقليمية لمكافحة الإرهاب تضم ممثلين أمنيين من الولايات المتحدة ودولة إسرائيل ودولة فلسطين والأردن ومصر والسعودية والإمارات.
 - الرؤية وفي أكثر من بند فيها تحاول التأكيد على أن مصادر التهديد لكل من دولة إسرائيل والعرب واحدة وتمثل في حزب الله وداعش وحماس وإيران.
 - "ستعمل دولة إسرائيل ودولة فلسطين والدول العربية معاً لمواجهة حزب الله وداعش وحماس وجميع الجماعات والمنظمات الأخرى الإرهابية الأخرى، فضلاً عن المتطرفين الآخرين".

ثامناً: ماذا يعني قبول الفلسطينيين بالرؤية

في القسم الأخير تتناول الرؤية موضوع "السلوك خلال التفاوض" (أي التفاوض بناء على هذه الرؤية)، حيث ترتب الرؤية على كل من الولايات المتحدة وإسرائيل والفلسطينيين إجراءات يجب العمل بها أو عدم العمل بها.

بالنسبة لإسرائيل فالرؤية ترتب عليها بأن لا تقوم ببناء أي مستوطنات جديدة، أو توسيع القائمة، أو هدم أي هيكل قائم اعتباراً من تاريخ هذه الرؤية، وتؤكد الرؤية أن هذا الأمر "لا ينطبق على هدم أي هيكل يشكل خطراً على السلامة على النحو الذي تحدده دولة إسرائيل، أو عمليات الهدم العقابية (التي تقوم بها إسرائيل) التي تعقب أعمال

الإرهاب". وهذا كله " في مناطق الضفة الغربية التي لا تعتبرها هذه الرؤية جزء من دولة إسرائيل". بمعنى أن القدس كلها وغور الأردن مستثناة من هذه الترتيبات، وهذا استمرار لتجاوب الرؤية مع الرواية ووجهة النظر الإسرائيلية.

بالنسبة للولايات المتحدة فمطلوب منها السماح بإعادة تشغيل الوفد العام لمنظمة التحرير الفلسطينية. وفتح مهمة ارتباط إلى السلطة الفلسطينية داخل الأراضي المخصصة (لاحظ كلمة المخصصة) لدولة فلسطين على النحو الذي تحدده الولايات المتحدة. واتخاذ الخطوات المناسبة لاستئناف المساعدات الأمريكية للضفة الغربية وقطاع غزة بالقدر المعقول والملائم بالتشاور مع الكونغرس.

بالنسبة للفلسطينيين فإنه يترتب عليهم الامتناع عن الانضمام لأي منظمة دولية دون موافقة دولة إسرائيل، وعدم اتخاذ أي إجراء ورفض جميع الإجراءات المعلقة ضد دولة إسرائيل والولايات المتحدة وأي من مواطنيها أمام المحكمة الجنائية ومحكمة العدل الدولية والمحاكم الأخرى، وعدم اتخاذ أي إجراء ضد أي مواطن إسرائيلي أو أمريكي لدى الإنترنت أو أي نظام قانوني غير إسرائيلي أو أمريكي. اتخاذ جميع الإجراءات اللازمة لإنهاء دفع الرواتب على الفور للإرهابيين (الأسرى ومنفذي العمليات الفدائية) الذين يقضون عقوبات في السجون الإسرائيلية، وكذلك لعائلات الإرهابيين المتوفين (الشهداء).

الخلاصة

تتمحور الرؤية حول مفهوم الازدهار، وتتعامل مع الفلسطينيين على أن مشكلتهم الأساسية هي المشكلة الاقتصادية، وهي مشكلة تتقدم على كل المطالب بما فيها المطالب السياسية (الاستقلال وحق تقرير المصير والقدس والعودة). فهي تتعامل معهم كسكان تريد حل مشاكلهم الاقتصادية، ويجب تأهيلهم ليستحقوا دولة، لكنها في النهاية تعطيهم كياناً يشبه الحكم الذاتي، لكنها تصر على تسميته دولة.

تحسم الرؤية القضايا النهائية لصالح الطرف الإسرائيلي؛ فالقدس عاصمة لدولة إسرائيل، والمستوطنات باقية في الضفة، وهي جزء من دولة إسرائيل، إضافة إلى ضم الأغوار، ورفض عودة اللاجئين ورفض التعويض.

استنتاج

إن صياغة الرؤية تشير إلى أنها تحاول تقديم أقصى ما يمكن تقديمه لضمان أمن وحماية دولة إسرائيل وضمان استمرارها، مقابل أن يتمتع الفلسطينيون بلقب دولة لكن بلا مضمون دولة.

تهتم الرؤية بشكل لافت في محاولة دمج إسرائيل في المنطقة وبناء علاقات طبيعية بينها وبين من تصفهم الرؤية بجيرانها، بل وتطمح إلى أكثر من ذلك بيناء تحالفات بينهما. وتشي الرؤية في بعض فقراتها أن هذا الهدف ربما يتقدم على هدف الوصول لاتفاق سلام بين الفلسطينيين والإسرائيليين.

تتحدث الرؤية بصراحة وبصياغة لا لبس فيها عن شروط ومعايير يجب على الفلسطينيين تلبيتها وعن فترة زمنية لذلك، حتى يستحقوا الدولة، وجاء في الرؤية في محور أسس الدولة الفلسطينية أنه "بمجرد الانتهاء من هذه التدابير، ستشجع الولايات المتحدة الدول الأخرى على الترحيب بدولة فلسطين كعضو كامل العضوية في المنظمات الدولية". والسؤال الجدير بالطرح هنا هو هل الانخراط في التفاوض وفق هذه الرؤية يعني إلغاء كل الجهود التي بذلتها منظمة التحرير الفلسطينية والسلطة الفلسطينية خلال السنوات الماضية لتثبيت دولة فلسطين على الخارطة الدولية والحصول على اعتراف العديد من الدول والمنظمات الدولية بها، والعودة إلى الصفر؟

أبرز مبادرات السلام الأمريكية لحل الصراع العربي- الإسرائيلي*

من مبادرة روجرز إلى صفقة القرن**

أعلن دونالد ترامب الرئيس الخامس والأربعون للولايات المتحدة الأمريكية في ٢٨/١/٢٠٢٠ عن خطته للسلام بين الإسرائيليين والفلسطينيين في ما سمي إعلامياً بـ "صفقة القرن"، ولا تمثل هذه الخطة المحاولة الأولى التي يقوم بها مسؤول أمريكي سعياً لإيجاد حل للصراع الدائر في فلسطين منذ احتلالها عام ١٩٤٨، إلا أن هذه الخطة في معظم بنودها وتفصيلاتها، والطريقة التي كتبت بها، والظروف والإجراءات التي قامت بها الإدارة الأمريكية قبل طرحها، تشكل انتكاسة واضحة عن الطروحات الأمريكية السابقة، فضلاً عن مخالفتها لنصوص القانون الدولي والقرارات الدولية المتعلقة بالصراع وابتعادها عنها، وهو ما يسعى هذا التقرير إلى استعراضه من خلال تتبع أبرز المبادرات الأمريكية السابقة، والمقابلة بين ما ورد فيها حول القضايا الأساسية للصراع وبين ما جاء في هذه الخطة.

أولاً: أبرز المبادرات الأمريكية لحل الصراع العربي- الإسرائيلي

١. مبادرتا وليام روجرز ١٩٦٩-١٩٧٠

طرح وليام روجرز وزير الخارجية الأمريكي في عهد الرئيس ريتشارد نيكسون مبادرتين هدفتا إلى إنهاء الصراع العربي- الإسرائيلي، والوصول إلى اعتراف متبادل بين الأطراف العربية المتمثلة بمصر والأردن وبين الطرف الإسرائيلي، وذلك في عامي ١٩٦٩ و١٩٧٠، وقد جاءت هذه المبادرات في ظل الحرب الباردة التي بدأت بعد الحرب العالمية الثانية، وفي الوقت الذي كانت الولايات المتحدة الأمريكية تسعى فيه إلى الحد من التوغل السوفييتي في المنطقة عن طريق توطيد علاقاتها الاقتصادية والعسكرية مع مصر، وفي

* إعداد أ. عبد القادر عامر، مركز دراسات الشرق الأوسط.

** يمثل هذا التقرير ورقة أولية لبحث علمي موسع سيُنشر في المجلة لاحقاً.

سياق تورطها في الحرب الفيتنامية ما يجعلها في غنى عن الدخول في مواجهات أخرى يكون الاتحاد السوفيتي أحد أطرافها، فلجأت إلى خيار عرض المبادرات السلمية^١. وجه روجرز مبادرتيه إلى مصر والأردن من جهة، وإلى إسرائيل من جهة أخرى، ورفض أي محاولة للحوار المباشر مع الفصائل الفلسطينية، وأعلن في خطاب ألقاه في مؤتمر صحفي في ٩/١٢/١٩٦٩ في واشنطن عن مبادرته الأولى للسلام، والتي دعا في ديابقتها إلى التوصل لاتفاق نهائي بين الأطراف بعد إجراء التفاوض تحت رعاية غونار يارنغ المبعوث الدولي إلى الشرق الأوسط، وأعلن أن بلاده قد تبنت "سياسة عادلة ومتوازنة في الشرق الأوسط بما يتفق مع قرار مجلس الأمن ٢٤٢"، وتكوّنت المبادرة من عشرة نقاط تفضي إلى الانسحاب الإسرائيلي من الأراضي المصرية التي احتلت عام ١٩٦٧، وإنهاء حالة الحرب بين مصر وإسرائيل وتوقيع اتفاق نهائي يشمل ذلك، وإيداعه لدى الأمم المتحدة وتقديمه لمجلس الأمن للمصادقة عليه^٢، وبعد ذلك قدّم روجرز مسودة لمبادرة تهدف إلى الوصول لاتفاق أردني- إسرائيلي مشابه بشكل كبير لما طرحه بخصوص مصر، مع إجراء بعض التعديلات عليه وبما يتناسب مع ظروف الجبهة الأردنية، وقد شملت المبادرة الحديث عن قيام الأردن وإسرائيل بالعمل على التوصل إلى اتفاق حول مدينة القدس "يضمن بقاءها مدينة موحدة لا قيد على حرية الوصول إليها من أي ملّة أو جنسيّة"، وأن "تراعي الترتيبات الإدارية للمدينة الموحدة مصالح جميع سكانها ومصالح الطوائف المسيحية والإسلامية واليهودية، مع ضمان دور الحكومتين الأردنية والإسرائيلية في الحياة المدنيّة والاقتصادية فيها"^٣.

وبخصوص قضية اللاجئين، دعت المبادرة الطرفين إلى القبول بتخيير اللاجئين بين العودة لـ "إسرائيل" أو توطينهم مع تقديم التعويضات لهم، على أن يتفق الطرفان على

^١ آلاء البديري، "وليم روجرز ودوره في السياسة الخارجية للولايات المتحدة الأمريكية ١٩٦٩-١٩٧٣"، رسالة ماجستير، كلية التربية، جامعة القادسية، العراق، ٢٠١٩، ص ٣٤-٣٥.

^٢ "JOINT US-USSR WORKING PAPER: FUNDAMENTAL PRINCIPLES," *Office of The Historian: Department of State: United State of America*, accessed on 4/3/2020, at: <http://bit.ly/2POTw82>

^٣ البديري، ص ٤٧.

الترتيبات التي يتم بموجبها العودة أو التوطين، وعلى أعداد الأشخاص الذين يوطنون أو يعودون سنوياً.

وقد رفضت إسرائيل هذه المبادرة لاعتراضها على مضمونها فيما يخص مسألة الحدود، كما أعلن الرئيس المصري جمال عبد الناصر بأنه غير مستعد لإجراء مفاوضات مع إسرائيل، فيما أبدى الملك حسين سروره بهذه المقترحات^١.

لم تستطع مبادرة روجرز الأولى أن تنال حظاً من التطبيق، واستمر التدهور على الجبهة المصرية، وزادت خشية روجرز من تزايد الدعم السوفيتي لمصر فتقدم بمبادرة ثانية تنصّ على الاتفاق على وقف شامل لإطلاق النار لثلاثة أشهر (تموز/ يوليو- تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٧٠)، مع موافقة الأطراف على الدخول في مفاوضات غير مباشرة لتنفيذ القرار ٢٤٢، ومع الإقرار بقبول مبدأ الانسحاب قبل المفاوضات، وقد أعلن روجرز عن هذه المبادرة في مؤتمر صحفي في ٢٥/٦/١٩٧٠.

أعلن عبد الناصر قبول المبادرة معللاً ذلك بعدم احتوائها على شيء جديد يخالف ما وُفق عليه سابقاً في القرار ٢٤٢، وأعلن الملك حسين قبول المبادرة وتأييده لموقف عبد الناصر، وبعث برقية له بهذا الخصوص، مؤكداً (أي الملك حسين) على وجوب قبول إسرائيل بمبدأ الانسحاب من كافة الأراضي العربية التي احتلتها دون أي استثناء، والاعتراف بكامل الحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني، وأبدت إسرائيل استعدادها للالتزام بوقف إطلاق النار لثلاثة أشهر على الأقل من أجل التوصل إلى اتفاقية سلام ملزمة لجميع الأطراف.

لم يقدم روجرز مبادراته للفلسطينيين ورفض الحوار المباشر معهم، في حين رفض الفلسطينيون المبادرتين المقدمتين لكونهما تمثلان تصفية للقضية الفلسطينية واعترافاً بإسرائيل، وتنازلاً عن حقوق الشعب الفلسطيني، كما رفض كل من العراق وسوريا والجزائر المبادرة، في حين آيدتها كل من ليبيا والسعودية والكويت والمغرب وتركيا، كما

^١ المرجع نفسه، ص ٤٩، ٥١.

أيدها الاتحاد السوفيتي والدول الأعضاء في مجلس الأمن، وأُعلن في ٧/٨/١٩٧٠ من واشنطن عن موافقة الأطراف الثلاثة (مصر، الأردن، إسرائيل) على بدء وقف إطلاق النار وفقاً لخطة روجرز، مع البدء بالمفاوضات، وتقدمت إسرائيل بشكوى إلى اللجنة المكلفة بمراقبة تنفيذ الاتفاق اثناء المفاوضات ، وتزعم فيها بأن مصر تخرق الاتفاق من خلال نصب صواريخ سوفيتية على الضفة الغربية من قناة السويس، وأعلنت الولايات المتحدة تأييدها لهذه الشكوى في ٣/٩/١٩٧٠، وفي ٦/٩/١٩٧٠ أعلنت إسرائيل تعليق مشاركتها في المفاوضات إلى حين التزام المصريين به، وكان هذا إعلاناً عن فشل مبادرة روجرز الثانية لتحقيق حل للصراع العربي- الإسرائيلي^١.

٢. مشروع زيغنيو بريجنسكي ١٩٧٧

اقترح هذا المشروع زيغنيو بريجنسكي مستشار الرئيس الأمريكي جيمي كارتر لشؤون الأمن القومي عام ١٩٧٧، وتضمّن المشروع تقسيم الأردن إلى إقليمين: أحدهما أردني، والثاني فلسطيني، ويتكون الإقليم الفلسطيني من الضفة الغربية التي ستمنح حكماً ذاتياً منزوع السلاح ويُسمح للإسرائيليين بتسيير دوريات أمنية فيه، ويكون تابعاً إدارياً للأردن.

وبخصوص القدس، نصّ المشروع على أن تكون القدس الموحدة عاصمة لإسرائيل، مع إمكانية أن تصبح القدس عاصمةً إداريةً للإقليم الفلسطيني^٢.

٣. اتفاقيات كامب ديفيد ١٩٧٨

وُقعت هذه الاتفاقيات في منتجع كامب ديفيد بولاية ماريلاند الأمريكية بعد مفاوضات استمرت من ٥-١٧/٩/١٩٧٨ بين مصر وإسرائيل، ومثّل مصر فيها الرئيس أنور السادات، وإسرائيل رئيس الوزراء مناحيم بيغن، وبشهادة الرئيس الأمريكي جيمي

^١ المرجع نفسه، ص ٥٢-٦١.

^٢ محمد بوبوش، مشروع بناء الدولة الفلسطينية: دراسة قانونية وسياسية (عمّان: أمواج للطباعة والنشر والتوزيع، ٢٠١٥)، ص ٢٧-٢٨.

كارتر، وقد جاء توقيع هذه الاتفاقيات بعد طرح مبادرة سلام من قبل الرئيس كارتر هدفت إلى تحقيق السلام في الشرق الأوسط منطلقاً من ثلاثة عناصر أساسية، هي: اعتراف العرب بحق إسرائيل في العيش بسلام، وانسحاب إسرائيل من الأراضي التي احتلتها عام ١٩٦٧ بعد التفاوض مع الدول العربية المجاورة بما يضمن عدم تعرّض أمن إسرائيل للخطر، والحفاظ على القدس موحدة غير مقسّمة^١.

تحدّث الوثيقة الأولى من الاتفاقيات والتي سمّيت "إطار السلام في الشرق الأوسط" عن ضرورة اشتراك "مصر وإسرائيل والأردن وممثلي الشعب الفلسطيني في المفاوضات الخاصة بحلّ المشكلة الفلسطينية بكلّ جوانبها"، مقسّمة المفاوضات حول الضفة الغربية وقطاع غزة إلى ثلاث مراحل تتضمّن مرحلة انتقالية لا تتجاوز خمس سنوات، وتبدأ بانتخاب الفلسطينيين في الضفة وغزة سلطة حكم ذاتي لهم لتحلّ محلّ الحكومة العسكرية الإسرائيلية، وستكون صلاحيات سلطة الحكم الذاتي خاضعة للتفاوض بين الأطراف، مع احتفاظ القوات الإسرائيلية بعد انسحابها بمواقع أمن معيّنة، وتشكيل قوة بوليس محلية قوية قد تضمّ مواطنين أردنيين"، واشتراك قوات أردنية وإسرائيلية في دوريات أمنية لحفظ الأمن، وعلى أن "تجري مفاوضات لتحديد الوضع النهائي للضفة الغربية وغزة وعلاقتها مع جيرانها، ولإبرام معاهدة سلام بين إسرائيل والأردن بحلول نهاية الفترة الانتقالية"، ونصّت الاتفاقية على أنّ هذه المفاوضات النهائية ستجري بين مصر وإسرائيل والأردن ومن يتخبرهم "السكان الفلسطينيون" في الضفة الغربية وقطاع غزة لتمثيلهم، وبخصوص قضية اللاجئين نصّت الاتفاقية على أنّ مصر وإسرائيل و"الأطراف المهتمّة الأخرى" ستعمل على "وضع إجراءات متفق عليها للتنفيذ العاجل والعاقل والدائم لحلّ مشكلة اللاجئين"^٢.

وبالإضافة إلى ذلك وقّعت مصر وإسرائيل وثيقة أخرى مثّلت إطاراً لإبرام معاهدة

السلام بينهما، والتي تم توقيعها في ٢٦/٣/١٩٧٩.

^١ "Camp David Accords: Jimmy Carter Reflects 25 Years Later," *The Carter Center*, 16/9/2003, accessed on 4/3/2020, at: <http://bit.ly/2PMOk4j>

^٢ "وثائق اتفاقيات كامب ديفيد"، شؤون فلسطينية، العدد ٨٤ (تشرين الثاني / نوفمبر ١٩٧٨)، ص ٢١٩-٢٢٩.

٤. مبادرة الرئيس رونالد ريغان عام ١٩٨٢

طرح الرئيس الأمريكي رونالد ريغان مبادرته التي سمّيت "مبادرة سلام أمريكية لشعوب الشرق الأوسط" في خطاب تلفزيوني ألقاه في ١/٩/١٩٨٢، وقد جاءت هذه المبادرة بعد مرحلة من جمود الدور الأمريكي بعد توقيع اتفاقيات كامب ديفيد عام ١٩٧٨، كما جاءت في أعقاب الغزو الإسرائيلي للبنان الذي أثار شكوكاً عربية كبيرة حول الضلوع الأمريكي فيه^١، وكان له دور كبير في إضعاف منظمة التحرير الفلسطينية بعد إخراج قياداتها من لبنان، وهو ما أوضحه ريغان في مقدمة خطابه حين قال: "إن الحرب في لبنان بكل ما فيها من مأس آتاحت لنا فرصة جديدة لإحلال السلام في الشرق الأوسط، إن علينا أن نغتنم هذه الفرصة الآن وتحقيق السلام في تلك المنطقة التي تعاني الاضطرابات وتمثل أهمية حيوية لاستقرار العالم"^٢، وانطلق ريغان في مبادرته من أن التفاوض هو الوسيلة الوحيدة التي من شأنها أن توفّق بين المخاوف الأمنية المشروعة لإسرائيل وبين الحقوق المشروعة للفلسطينيين، مؤكداً أن السلام الحقيقي سيتطلب تنازلات من جميع الأطراف، واقترح في سبيل تحقيق السلام سبعة مبادئ يجب أن تتفق الأطراف عليها، أبرزها أن التطلعات السياسية للفلسطينيين مرتبطة ارتباطاً وثيقاً بحق إسرائيل في مستقبل آمن، وأنّ على الدول العربية أن تقبل بأنّ إسرائيل هي حقيقة واقعة وراسخة وشرعية داخل المجتمع الدولي، وأنه لا عودة إلى حدود ما قبل عام ١٩٦٧، وأن قضية الفلسطينيين أكثر من مسألة لاجئين^٣.

وقد رسم الرئيس ريغان إطاراً عاماً لتحقيق السلام وحل الصراع العربي - الإسرائيلي من وجهة نظر إدارته، ويتمثل هذا الإطار في اتفاقيات كامب ديفيد باعتبارها السبيل الوحيد لتحقيق حل للنزاع، قائلاً: "إن اتفاقيات كامب ديفيد لا تزال تشكل أساس سياستنا".

^١ علي محافظة، الديمقراطية المقيدة: حالة الأردن ١٩٨٩-١٩٩٩ (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠٠١)، ص ٢٠.

^٢ زكريا السنوار، "مشروع ريغان (للسلام)"، المركز الفلسطيني للإعلام، ٦/٩/٢٠٠٩، شوهد في ٤/٣/٢٠٢٠، في: <http://bit.ly/3cwT1sM>

^٣ United State Department of State: Bureau of Public Affairs, *President Ronald Reagan's Peace Initiative in the Middle East*, Current Policy No. 418, 10/9/1982, accessed on 4/3/2020, at: <http://bit.ly/3av95cX>

واستناداً إلى الإطار والمبادئ التي وضعها الرئيس ريغان جاءت معالم خطته في ثماني خطوات، أبرزها أن تحقيق السلام لا يمكن أن يتأتى بإقامة دولة فلسطينية على أراضي الضفة الغربية وقطاع غزة، كما أنه لا يمكن أن يتحقق باستمرار السيطرة الإسرائيلية عليهما، وفي هذا السياق أكدت الخطة على التفسير الأمريكي لقرار مجلس الأمن ٢٤٢ والذي يتضمن مبادلة الأرض بالسلام، أي أن المادة الخاصة بالانسحاب من الأراضي التي احتلت عام ١٩٦٧ وبما فيها الضفة الغربية وقطاع غزة ستطبق في مقابل تحقيق السلام مع إجراء تعديلات طفيفة على الحدود، لذلك اقترحت الخطة إقامة حكم ذاتي للفلسطينيين في الضفة الغربية وقطاع غزة لمدة خمس سنوات مرتبطاً بالأردن يؤدي بعدها إلى وطن للفلسطينيين القاطنين في الضفة الغربية وقطاع غزة، ومقابل ذلك تلتزم إسرائيل خلال تلك المدة بتجميد إقامة المستوطنات في الضفة الغربية وقطاع غزة كإجراء لبناء ثقة بينها وبين العرب، كما نصّت الخطة على بقاء مدينة القدس غير مجزأة، على أن يتحدد وضعها النهائي عن طريق التفاوض^١.

اعتُبر بيان القمة العربية في فاس في ٦/٩/١٩٨٢ معارضةً عربيةً لعناصر ومقترحات الخطة، وهو ما أوضحه وزير الخارجية الأمريكي جورج شولتز في خطابه في الكونغرس الأمريكي من أنّ القمة العربية وإن لم تكن موجهةً ضد الخطة الأمريكية، إلّا أنها قد عارضت عناصر الخطة الرئيسية ومقترحاتها، كما أعلنت الحكومة الإسرائيلية برئاسة مناحيم بيغن رفضها للخطة^٢.

٥. الدعوة إلى مؤتمر مدريد للسلام عام ١٩٩١

جاءت الدعوة إلى هذا المؤتمر بعد أشهر قليلة على انتهاء حرب الخليج الثانية، وانطلقت فكرة المؤتمر من الخطاب الذي ألقاه الرئيس جورج بوش الأب أمام الكونغرس الأمريكي في ٦/٣/١٩٩١ حيث قال "أن الآوان لإنهاء النزاع في الشرق الأوسط على

^١ المرجع نفسه.

^٢ محمد اثنية، موسوعة المصطلحات والمفاهيم الفلسطينية (عمان: دار الجليل للنشر والدراسات والأبحاث الفلسطينية، ٢٠١١)، ص ٥١٠.

أساس قرارَي مجلس الأمن الدولي ٢٤٢ و٣٣٨، ومبدأ الانسحاب مقابل السلام، الذي ينبغي أن يوفر الأمن والاعتراف بإسرائيل واحترام الحقوق المشروعة للفلسطينيين"، وتلا ذلك تكليف الرئيس بوش وزير خارجيته جيمس بيكر بالقيام باتصالات رسمية بهذا الصدد مع العواصم العربية وتل أبيب، بالإضافة إلى الاتحاد السوفيتي والاتحاد الأوروبي، تمهيداً لعقد مؤتمر دولي للسلام في الشرق الأوسط على أرضية المبادرة التي أعلنها الرئيس في خطابه^١.

وقد وُجّهت الدعوة الرسمية إلى وزراء خارجية الدول المعنية في ١٨/١٠/١٩٩١، ووجّهت دعوة باسم الرئيس الأمريكي جورج بوش الأب ورئيس الاتحاد السوفيتي ميخائيل غورباتشوف بالمشاركة في مؤتمر دولي يُعقد في العاصمة الإسبانية مدريد في ٣٠/١٠/١٩٩١ تليه مفاوضات مباشرة بين الأطراف المعنية، ودُعِيَ إلى المؤتمر كل من سوريا ولبنان والأردن وإسرائيل، أما الفلسطينيون فقد تمّت دعوتهم كجزء من وفد أردني- فلسطيني مشترك، بالإضافة إلى دعوة مصر كمشارك، ومجلس التعاون الخليجي والأمم المتحدة كمراقب، وشاركت جميع هذه الأطراف في المؤتمر.

نصّت الدعوة الرسمية للمؤتمر على أنّ المفاوضات بين الإسرائيليين والفلسطينيين (الممثلين في الوفد الأردني- الفلسطيني المشترك) ستدور على مراحل، حيث سيبدأ التفاوض على ترتيبات حكم ذاتي مؤقت للفلسطينيين بهدف التوصل إلى اتفاق في موعد أقصاه سنة واحدة، تبدأ بعده ترتيبات الحكم الذاتي المؤقت الذي سيدوم لخمس سنوات، على أن تبدأ المرحلة الثانية من التفاوض ابتداء من السنة الثالثة من هذه الفترة للوصول إلى اتفاق الوضع الدائم، وذلك على أساس قرارَي مجلس الأمن ٢٤٢ و٣٣٨^٢.

وقد وُجّهت الولايات المتحدة الأمريكية رسالة ضمانات إلى الحكومة الإسرائيلية بغية تشجيعها على القبول بالمشاركة في المؤتمر، وتضمّنت هذه الرسالة عدّة بنود

^١ "مؤتمر مدريد للسلام / ١٩٩١"، الموسوع الفلسطينية، ٢٨/١٠/٢٠١٥، شوهد في ٤/٣/٢٠٢٠، في:

<http://bit.ly/32RsKRr>

^٢ "نص الدعوة إلى حضور مؤتمر مدريد"، مجلة الدراسات الفلسطينية، العدد ٩ (شتاء ١٩٩٢)، ص ١-٣.

استجابت فيها الحكومة الأمريكية للمطالب الإسرائيلية، ومن بينها التأكيد على أن الولايات المتحدة " لا تؤيد إنشاء دولة فلسطينية مستقلة"، كما دار جدل بين الأمريكيين والإسرائيليين حول كون "القدس" إحدى نقاط التفاوض، فرفضت إسرائيل اعتبار القدس موضوعاً للتفاوض في أي مرحلة من مراحل المفاوضات، كما رفضت مشاركة سكان القدس العربية أو تمثيلهم في الوفد الأردني- الفلسطيني المفاوضات، لكن الولايات المتحدة التي أكدت على أنها تعتبر القدس جزءاً من الأراضي المحتلة، ومع أنها آيدت تأجيل التفاوض عليها إلى مفاوضات الوضع الدائم، كما ذكرت في رسالة ضمانات وجهتها للفلسطينيين، غير أن كل ما يفعله الوفد المفاوض في هذه المرحلة من المفاوضات لا يؤثر على حقهم في المطالبة بالقدس الشرقية.

كما حثت الإدارة الأمريكية إسرائيل على تجميد الاستيطان في الأراضي المحتلة قبل انعقاد المؤتمر أو مع بدء انعقاده كبادرة حسن نية وكخطوة بناء ثقة، مقابل أن يقوم العرب بإلغاء المقاطعة الاقتصادية لإسرائيل، إلا أن إسرائيل رفضت ذلك مدعيةً أحقيتها بالاستيطان، وأصرّت الولايات المتحدة على موقفها، ومنعت منح إسرائيل ضمانات لقروض بقيمة ١٠ مليارات دولار كانت إسرائيل قد طلبتها قبل ذلك، إلا أنها رضخت بعد ذلك للموقف الإسرائيلي، وبدأت المفاوضات دون تجميد الاستيطان^١.

وبخصوص قضية اللاجئين، فقد طرحت الإدارة الأمريكية بحث "مشكلة اللاجئين الفلسطينيين" في المفاوضات المتعددة الأطراف، لا في المفاوضات الثنائية بين الوفد الأردني- الفلسطيني المشترك والوفد الإسرائيلي^٢. وقد استمرت المفاوضات لمدة عامين مرّت فيها بمراحل عديدة، إلا أنها لم تحقق أي تقدم أو نجاح في حلّ الصراع.

٦. مفاوضات كامب ديفيد ومبادرة الرئيس بيل كيتتون للسلام عام ٢٠٠٠

دعا الرئيس الأمريكي بيل كيتتون لعقد قمة في كامب ديفيد بين الفلسطينيين والإسرائيليين، وذلك بعد بعد ثلاثة أشهر من انسحاب إسرائيل من جنوب لبنان، وبعد

^١ "مؤتمر مدريد للسلام"، مرجع سابق.

^٢ أحمد خليفة، "مفاوضات السلام: الموقف الإسرائيلي عشية مؤتمر مدريد"، مجلة الدراسات الفلسطينية، العدد ٨ (خريف ١٩٩١)، ص ١٦٤.

أربعة أيام من تعهد منظمة التحرير الفلسطينية بإعلان قيام الدولة الفلسطينية في ١٣/٩/٢٠٠٠، وكانت المنظمة قد أجلت ذلك الإعلان في ١٣/٩/١٩٩٩ بعد أن حلّ موعده المتفق عليه طبقاً لاتفاق المبادئ الموقع في أوسلو في ١٣/٩/١٩٩٣ استجابة لضغوط أوروبية، وهدفت هذه القمة التي استمرت لـ ١٥ يوماً ابتداءً من ١١/٧/٢٠٠٠ الى التوصل لاتفاق فيما يخص قضايا الحل النهائي التي تأجل نقاشها في اتفاقية أوسلو عام ١٩٩٣، وقد تم الاتفاق ابتداءً على استبعاد تجزئة القضايا وعلى طرحها جميعاً على طاولة المفاوضات، السهلة منها والمعقدة^١.

جرت المفاوضات بين الطرفين حول العديد من القضايا الإجمالية والتفصيلية، كالكيان الفلسطيني المقبل والحدود والمياه والسيادة والأماكن المقدسة والإدارة البلدية والقدس واللاجئين والأسرى والترتيبات الأمنية والمسألة الاقتصادية، وسرعان ما ظهرت الاختلافات الشديدة بينهما، فتقدمت الولايات المتحدة باقتراحات لتجاوز الخلافات بين الجانبين، كان أبرزها انسحاب إسرائيل من أجزاء من أراضي الضفة الغربية وإقامة دولة فلسطينية عليها، وتقسيم القدس إلى ثلاثة قطاعات؛ أحدها تحت السيادة الإسرائيلية، والثاني تحت السيادة الفلسطينية، والثالث يوضع تحت السلطة الإدارية للفلسطينيين، ويشمل الأحياء الجنوبية مثل رأس العمود وجبل المكبر والثوري، بالإضافة إلى تمتع الإسرائيليين بحرية في التنقل على الطرقات المؤدية للمستوطنات، وفي الطيران في المجال الجوي الفلسطيني، وفي انتشار الجيش على نهر الأردن، وفي الغور حال وجود تهديد عسكري من الشرق، مع عدم السماح للدولة الفلسطينية بالاحتفاظ بأسلحة ثقيلة أو سلاح جوي^٢.

لم تنجح هذه المقترحات في تقريب وجهات النظر، وأعلن بشكل رسمي في بيان ثلاثي أمريكي فلسطيني إسرائيلي عن فشل القمة، بالرغم من تحديدها لجملة من المبادئ

^١ شيماء البشتاوي، "مفاوضات كامب ديفيد الثانية"، مجلة دراسات شرق أوسطية، العدد ١٣ (٢٠٠٠)، ص

١٠١.

^٢ المرجع نفسه ١٠٥-١٠٩.

التي نُظر إليها على أنها ستشكّل خطوياً استرشادية للمفاوضات الفلسطينية الإسرائيلية التالية للقمة، وتلا ذلك بشهرين انطلاق الانتفاضة الفلسطينية الثانية^١.

٧. خارطة الطريق عام ٢٠٠٣

طُرحت فكرة هذه المبادرة في خطاب الرئيس الأمريكي جورج بوش الابن في ٢٤/٦/٢٠٠٢، ومن ثم رَحّب بها الاتحاد الأوروبي وروسيا والأمم المتحدة في البيانات الوزارية للجنة الرباعية في ١٦ تموز/ يوليو و١٧ أيلول/ سبتمبر، وقد جاءت هذه الخطة في ظل استمرار الانتفاضة الفلسطينية الثانية التي انطلقت في ٢٨/٩/٢٠٠٠، وتكونت المبادرة من مقدمة و٣ مراحل تفصيلية، تبدأ الأولى منها من لحظة بداية التطبيق وحتى شهر أيار/ مايو ٢٠٠٣، والمرحلة الثانية في حزيران/ يونيو ٢٠٠٣ وحتى كانون الأول/ ديسمبر من نفس العام، ثم تأتي المرحلة الثالثة التي كان من المقرر لها أن تنتهي في عام ٢٠٠٥^٢.

وتبدأ المرحلة الأولى من خارطة الطريق بالقيام بإجراءات سياسية وأمنية وإدارية واسعة في الجانب الفلسطيني، مقابل قيام الإسرائيليين بإجراءات من شأنها أن تخفف من الظروف المعيشية الصعبة على الفلسطينيين، بالإضافة إلى وقف الاستيطان الإسرائيلي وتفكيك جزء من المستوطنات الموجودة، أما المرحلة الثانية فكان من المقرر لها أن تبحث في مؤتمر دولي تعقده اللجنة الرباعية الدولية بالتشاور مع الأطراف حول مسألة قيام دولة فلسطينية مؤقتة، على أن يتم إقرار ما يتم التوصل إليه من اتفاق بهذا الشأن ومن ثم البحث في قضايا القدس واللاجئون والمستوطنات والحدود والمياه للوصول إلى حل نهائي ووضع دائم في المرحلة الثالثة والأخيرة، عن طريق مؤتمر دولي آخر^٣.

ومن الواضح أن هذه الخطة ركّزت على الإجراءات والآليات أكثر من تركيزها على جوانب الصراع الأساسية، والتي قامت بتأجيلها إلى المرحلة الأخيرة مفترضةً أن

^١ المرجع نفسه، ص ١١٠.

^٢ "النص الحرفي لخطة خريطة الطريق- ٢٠٠٢"، الجزيرة نت، شوهدي في ٤/٣/٢٠٢٠، في:

<http://bit.ly/2VV3gBB>

^٣ المرجع نفسه.

الابتعاد عنها في المرحلتين الأوليين سيسمح بالوصول إلى إنجاز يمكن أن يشكّل بيئة محفزة يُبنى عليها عند نقاش القضايا الأساسية.

٨. مؤتمر أنابوليس عام ٢٠٠٧

عُقد المؤتمر في ٢٧/١١/٢٠٠٧ بدعوة من الرئيس جورج بوش الابن في مدينة أنابوليس عاصمة ولاية ماريلاند الأمريكية، وهدف إلى الوصول إلى اتفاق نهائي بين الجانبين الفلسطيني والإسرائيلي بحلول نهاية عام ٢٠٠٨، وهو ما تعهد به الجانبان في البيان الذي تلاه الرئيس بوش بحضور الطرفين الفلسطيني والإسرائيلي، بالإضافة إلى الدول دائمة العضوية في مجلس الأمن والأمين العام للأمم المتحدة والأمين العام للجامعة العربية، إلى جانب ١٥ دولة عربية وُجّهت الدعوات إليها وعلى رأسها السعودية مصر وسوريا والأردن والجزائر والسودان^١.

لم يتم طرح آراء أو مقترحات جديدة في المؤتمر، واقتصر ما تم طرحه على إحياء خارطة الطريق، وذلك بالانخراط في مفاوضات مكثفة ومستمرة للوصول إلى معاهدة سلام دائمة في نهاية عام ٢٠٠٨ كحدّ أقصى تقوم على أساس وجود دولتين، وفي سبيل تحقيق ذلك نصّ البيان المشترك للمؤتمر على تشكيل هيئة أمريكية فلسطينية إسرائيلية بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية لمتابعة تطبيق خارطة الطريق، كما نصّ البيان على التزام الطرفين بتنفيذ واجباتهما وتعهداتهما المنصوص عليها في خارطة الطريق تحت إشراف الولايات المتحدة إلى حين التوصل إلى معاهدة سلام دائمة بينهما، وفي حال عدم اتفاقهما على ما يخالف ذلك فسيكون تطبيق معاهدة السلام المقبلة خاضعاً لتطبيق خارطة الطريق، وتحت إشراف الولايات المتحدة الأمريكية^٢.

٩. خطة جون كيري للسلام في الشرق الأوسط عام ٢٠١٦

بدأ الرئيس باراك أوباما عهده الرئاسية الأولى عام ٢٠٠٩ بإظهار طموح كبير لحلّ الصراع وتحقيق حلّ الدولتين، وفي سبيل تحقيق ذلك كان أول عمل دبلوماسي يقوم به بعد

^١ سميح شبيب، "قراءة في وثائق مؤتمر أنابوليس ٢٧ تشرين الثاني (نوفمبر) ٢٠٠٧"، مجلة شؤون فلسطينية (منظمة التحرير الفلسطينية)، العدد ٢٦٤ (صيف ٢٠١٦)، ص ٤٧.

^٢ المرجع نفسه.

استلامه لسلطاته الدستورية هو تعيين السيناتور السابق جورج ميتشل مبعوثاً خاصاً للسلام في الشرق الأوسط، وبدأت بذلك جولات طويلة من المفاوضات غير المباشرة حيناً، والمباشرة أحياناً أخرى، وقد كانت الإدارة الأمريكية تؤكد في بداية الأمر أن المفاوضات تهدف إلى إقامة الدولة الفلسطينية على حدود عام ١٩٦٧ إلى جانب إسرائيل، ثم تراجع هدفها إلى إقامة دولة مجدود مؤقتة لسنوات، يتبعها تفاوض على تبادل أراض بين الطرفين، إلا أن الفترة الرئاسية الأولى للرئيس أوباما انتهت دون التوصل إلى شيء^١.

وفي بداية الفترة الرئاسية الثانية للرئيس أوباما، ومع اختياره جون كيري وزيراً للخارجية، انطلقت جهود جديدة لدفع المفاوضات الفلسطينية- الإسرائيلية، وقد حاول كيري إقناع إسرائيل بتجميد الاستيطان في الضفة الغربية والقدس لفترات محدّدة خلال إجراء المفاوضات، إلّا أن الرفض الإسرائيلي حال دون تحقيق ذلك، باستثناء فترات مؤقتة ومحدودة، وفي ٢٠١٣/١٢/٩ كشفت السلطة الفلسطينية عن مقترحات أمريكية للحل النهائي تشمل بقاء تواجد عسكري إسرائيلي في غور الأردن^٢.

وفي ٢٠١٦/١٢/٢٣، أي في نهاية الفترة الرئاسية الثانية للرئيس أوباما، امتنع المندوب الأمريكي في مجلس الأمن عن استخدام "حق النقض" في التصويت على قرار مجلس الأمن رقم ٢٣٣٤ والذي يؤكد عدم شرعية بناء المستوطنات الإسرائيلية في الأراضي الفلسطينية المحتلة عام ١٩٦٧ بما فيها القدس الشرقية، كما اعتبر القرار إقامة هذه المستوطنات عقبة كبرى أمام حل الدولتين وانتهاكاً صارخاً للقانون الدولي، وطالب بوقف الاستيطان في الضفة الغربية بما فيها القدس الشرقية، وبالرغم من أن الولايات المتحدة لم تؤيد القرار، إلّا أنّ امتناعها عن استخدام "حق النقض" تجاه إدانة الاستيطان الإسرائيلي يعدّ الموقف الأول لها منذ عام ١٩٧٩^٣.

^١ "أوباما والسلام.. سبع سنوات عجاف"، الجزيرة نت، ٢٠١٥/١١/١٢، شوهدي في ٢٠٢٠/٣/٤، في: <http://bit.ly/39mZnJv>

^٢ المرجع نفسه.

^٣ "نص قرار مجلس الأمن حول الاستيطان الإسرائيلي في فلسطين / رقم ٢٣٣٤"، المجلس الوطني الفلسطيني، ٢٠١٦/١٢/٢٦، شوهدي في ٢٠٢٠/٣/٤، في: <http://bit.ly/2TnwI1p>

طرح جون كيري في ٢٨/١٢/٢٠١٦ خطته للسلام في الشرق الأوسط في خطاب ألقاه في وزارة الخارجية، واستهلّ كيري خطابه بالتأكيد على أن "حلّ الدولتين هو الطريقة الوحيدة لتحقيق سلام عادل ودائم بين الإسرائيليين والفلسطينيين، إنها الطريقة الوحيدة لضمان مستقبل إسرائيل كدولة يهودية وديمقراطية"، وأكد أن "ستة مبادئ كبرى تلقى توافقاً بشأن السلام في الشرق الأوسط يمكن أن تستخدم أساساً لمفاوضات جدية عندما يكون الطرفان مستعدّين"، وتضمّنت هذه المبادئ الستة "إقامة حدود آمنة ومُعترف بها من قبل الأسرة الدولية، بين إسرائيل وفلسطين القابلة للاستمرار، وذلك عبر التفاوض على أساس حدود عام ١٩٦٧ مع عمليات تبادل متساوٍ لأراضٍ يقبل بها الطرفان"، مؤكداً أنّ "الأسرة الدولية لن تعترف بأيّ تغيير تقوم به إسرائيل لحدود ١٩٦٧ ما لم يقبله الطرفان"، و"إيجاد حل عادل ومقبول وواقعي لمشكلة اللاجئين الفلسطينيين، بمساعدة دولية، يشمل تعويضاً وخيارات ومساعدة للعثور على مساكن دائمة واعترافاً بالمعاناة وإجراءات أخرى ضرورية ليكون حلّاً كاملاً منسجماً مع دولتين للشعبين"، و"إيجاد حل مقبول من الطرفين للقدس كعاصمة معترف بها دولياً للدولتين، وحماية وتأمين حرية الوصول إلى المواقع الدينية"، و"تلبية احتياجات إسرائيل في مجال الأمن بشكل مُرضٍ وإنهاء كل الاحتلال بشكل كامل، والعمل في الوقت نفسه على أن تكون إسرائيل قادرة على الدفاع عن نفسها بفاعلية، وأن تتمكن فلسطين من ضمان أمن شعبها في دولة تتمتع بالسيادة وغير وبخصوص الاستيطان، أكد جون كيري في خطابه أنّ "خطط الاستيطان الإسرائيلية تدمّر خطط السلام مع أن الاستيطان ليس السبب الأول للنزاع"^٢.

١٠. خطة الرئيس دونالد ترامب/ "صفقة القرن" عام ٢٠٢٠

طرح الرئيس الأمريكي هذه الصفقة في ٢٨/١/٢٠٢٠ في احتفالية في البيت الأبيض بحضور رئيس الوزراء الإسرائيلي بنيامين نتنياهو، وقد جاءت الخطة منحازة

^١ "النقاط الست في خطة كيري للسلام بين الفلسطينيين والإسرائيليين"، فرانس ٢٤، ٢٩/١٢/٢٠١٦، شوهد في <http://bit.ly/39yTVU1>، في ٤/٣/٢٠٢٠،

^٢ "Full text: John Kerry's remarks on Middle East peace," POLITICO, 28/12/2016, accessed on 4/3/2020, at: <https://politi.co/3crnLM1>

انحيازًا واضحًا للرواية الإسرائيلية للصراع، كما أنها تجاوزت العديد من القرارات الدولية المتعلقة بالصراع العربي- الإسرائيلي بحجة عدم اتساقها أو اختلاف الأطراف في تفسيرها، أو عدم قدرتها على حلّ الصراع طوال الفترة السابقة.

وتُعتبر هذه الخطة أول طرح أمريكي لحلّ الصراع العربي- الإسرائيلي يتناول تصورات محدّدة لجميع القضايا التفصيلية، فقد جاءت الخطة في ١٨١ صفحة شملت الشقّين: السياسي والاقتصادي، وتناول الشقّ السياسي منها ٢٢ قسمًا، أبرزها جاءت حول قضايا الحدود والقدس والأمن والمعابر واللاجئين والتعليم والثقافة والأسرى، كما تناول الشق الاقتصادي منها جداول تفصيلية مُدعّمة برسوم بيانية وأشكال توضيحية للمشاريع والبرامج الاقتصادية المطروحة، بالإضافة إلى أنها قدّمت الخرائط التي سيكون عليها الوضع في حال طبّقت الخطة*.

ثانيًا: التحولات في الطرح الأمريكي لحلّ الصراع العربي- الإسرائيلي

يُظهر التتبع السابق لمبادرات السلام الأمريكية لحلّ الصراع العربي- الإسرائيلي منذ مبادرتي روجرز عامي ١٩٦٩-١٩٧٠ وصولًا إلى "صفقة القرن" عام ٢٠٢٠ اختلاف الحلول المطروحة فيها للقضايا الأساسية في الصراع، أو لما يسمّى بـ "قضايا الحل النهائي" (اللاجئون وحق العودة، والقدس، والمستوطنات، والدولة والحدود)، على النحو التالي:

- **اللاجئون:** في الوقت الذي نصّ فيه الطرح الأمريكي في مبادرات روجرز عامي ١٩٦٩-١٩٧٠ على "تخيير اللاجئين بين العودة لإسرائيل أو توطينهم مع تقديم التعويضات لهم"، اختفى نصّ العودة إلى الأراضي المحتلة عام ١٩٤٨ من جميع المبادرات التي تلت ذلك، واقتصرت الطروحات على إيجاد حل وُصف بأنه "عادل" و"مقبول" و"واقعي"، مع التركيز على تقديم "التعويضات"

* لن تُذكر تفاصيل خطة "صفقة القرن" في هذا التقرير؛ وذلك لورود "تحليل مضمون" تفصيلي لها في تقرير آخر في هذا العدد من المجلة.

لللاجئين ومحاولة توطينهم في أماكن تواجدهم، أو عودة أعداد محدودة منهم إلى "الدولة الفلسطينية" المفترضة.

• **القدس:** ابتدأت الطروحات الأمريكية في مبادرة روجرز عام ١٩٧٠ بالتأكيد على أن تبقى المدينة "موحدة" مع ضمان دور أردني في الحياة الاقتصادية والإدارية فيها، وهو ما يُفهم منه بقاؤها على حالتها آنذاك من الناحية السياسية، أي أن تبقى تحت السيادة الإسرائيلية، ثم أضيف إلى الطرح الأمريكي في مشروع بريجنسكي عام ١٩٧٧ "إمكانية أن تصبح القدس عاصمة إدارية للإقليم الفلسطيني" مع النصّ على اعتبارها كـ "مدينة موحدة عاصمةً لإسرائيل"، وشهد الموقف تغيراً في مفاوضات كامب ديفيد عام ٢٠٠٠ بالنص على تقسيم المدينة وتجزئة السيادة عليها إلى فلسطينية وإسرائيلية، ليتعزز ذلك فيما طرحه جون كيري عام ٢٠١٦ بـ "إيجاد حل مقبول من الطرفين للقدس كعاصمة معترف بها دولياً للدوئين"، وهو ما انتكست عنه "صفقة القرن" عام ٢٠٢٠ وعادت به إلى الطرح القديم عندما نصّت على أن تكون القدس "العاصمة الموحدة لإسرائيل".

• **المستوطنات:** تلافت المبادرات الأمريكية الأولى ذكر موضوع الاستيطان، بينما ذكرته مبادرة الرئيس ريغان عام ١٩٨٢ بالمطالبة بتجميد الاستيطان خلال الفترة الانتقالية التي اقترحتها لقيام الحكم الذاتي والتي تمتد لخمس سنوات، في حين حثّت الولايات المتحدة الحكومة الإسرائيلية على تجميد الاستيطان قبل أو مع بدء مؤتمر مدريد للسلام والذي دعت إليه عام ١٩٩١، ليأتي طرح وزير الخارجية جون كيري عام ٢٠١٦ والذي رغم تأكيده على أن "الاستيطان ليس السبب الأول للنزاع" إلا أنه أكد على أن الاستيطان الإسرائيلي "يدمر خطط السلام"، وصولاً إلى تكريس الاستيطان وقبوله في خطة "صفقة القرن" لعام ٢٠٢٠، حيث شملته الخرائط المطروحة.

• **الدولة الفلسطينية والحدود:** شكّلت فكرة إعطاء "الحكم الذاتي" للفلسطينيين السقف الذي جاءت به معظم الطروحات الأمريكية السابقة، مع ذكر ربطها بالأردن أحياناً، والتأكيد على نزع سلاحها في معظم هذه الطروحات، فطُرحت فكرة "الحكم الذاتي" في مشروع بريجنسكي عام ١٩٧٧ واتفاقيات كامب ديفيد عام ١٩٧٨ ومبادرة ريغان عام ١٩٨٢، وفي الدعوة إلى مؤتمر مدريد للسلام عام ١٩٩١، في حين طُرحت إدارة كلينتون في مفاوضات كامب ديفيد عام ٢٠٠٠ إقامة دولة فلسطينية على قطاع غزة و٩٥٪ من الضفة الغربية، وأشارت مبادرة كيري عام ٢٠١٦ إلى التفاوض على أساس حدود عام ١٩٦٧ مع عمليات تبادل متساوٍ لأراضٍ يقبل بها الطرفان، مع التأكيد على عدم الاعتراف بالتغييرات التي تقوم بها إسرائيل دون موافقة الطرفين، ثم أتى الطرح الأمريكي في "صفقة القرن" لعام ٢٠٢٠ ليكرّس الاعتراف بالتغييرات التي أجرتها إسرائيل من طرف واحد، ويعدّ الفلسطينيين، في حال تحقيقهم لاشتراطات عديدة، بـ "دولة" منزوعة السيادة الخارجية وذات سيادة داخلية منقوصة، وبأجزاء مقطّعة ومنزوعة السلاح، مع عدم سيطرتها على المعابر والأجواء، أي أنها لا تصلح لأن تكون "دولة" إلا في تعريف الإدارة الأمريكية في عهد الرئيس ترامب.

وبذلك تؤكد المقارنة السابقة أنّ "صفقة القرن" تمثّل مشروعاً يهدف إلى طمس معاناة الشعب الفلسطيني وتصفية قضيته، وتصدير الرواية الإسرائيلية على أنها الرواية الوحيدة والصحيحة للصراع، وهو ما يتنافى مع الحقائق التاريخية والحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني من جهة، ومع القانون الدولي بل وحتى مع معظم الطروحات الأمريكية السابقة، من جهة أخرى.



رؤية للسلام

خريطة مفاهيمية

اسرائيل

الأردن

مصر

سكاني وزراعي

منطقة صناعية وتصنيع باستخدام التكنولوجيا المتطورة

النفق الرابط بين الضفة الغربية وقطاع غزة

مدينة غزة

أشدود

البحر الميت

جسر الملك حسين (جسر النبي)

جسر الأمير محمد (جسر دامية)

بحيرة طبريا

حيفا

جنين

طولكرم

نابلس

قلقيلية

رام الله

أريحا

القدس

بيت لحم

الخليل

رفح

"صفحة القرن"

التحديات والفرص واحتمالات المستقبل*

مقدمة

أعلن الرئيس الأمريكي عن خطته لتصفية القضية الفلسطينية التي أسماها "خطة البناء السلام العادل" في البيت الأبيض بحضور الرئيس الوزراء الإسرائيلي بنيامين نتنياهو. وشمل ذلك إعلان الرئيس عن أساسيات الخطة وأهدافها وأهم ملامحها، ثم أعطى نتياهو فرصة إلقاء كلمة فصل فيها مكاسب إسرائيل الكبرى في هذه الخطة، واعتبرها تحولاً تاريخياً بل صناعة تاريخ جديد في المنطقة والعالم.

لا تشكل خطة الرئيس الأمريكي دونالد ترامب لتسوية الصراع العربي-الإسرائيلي (تصفية القضية الفلسطينية) المعروفة بصفحة القرن الخطة الأولى من نوعها من قبل الإدارات الأمريكية (روجرز ١٩٧٠، الحكم الذاتي ١٩٧٤، ريغن ١٩٨٢،... بل كلنتون، جورج بوش خارطة الطريق ٢٠٠٢، جورج بوش أنابولس ٢٠٠٧، أوباما ٢٠١٣-٢٠١٤،... وأخيراً ترامب ٢٠٢٠)، لكن المتغير الجديد هو تبني الإدارة الأمريكية للتفكير والنصوص التي يتبناها اليمين الإسرائيلي المتطرف من جهة، والإهمال الكامل للجانب الفلسطيني وللشرعية الدولية من جهة ثانية، وأنها منبته تماماً عما توصل إليه الطرفان في المفاوضات السابقة أو وقعا عليه من اتفاقات وتفاهات من جهة ثالثة، بل إنها لا تستند حتى إلى مبادرات وسياسات الإدارات الأمريكية السابقة ذاتها من جهة رابعة، بمعنى أنها منبته عن ماضي المحاولات، ومنبته عن النهج السياسي والدولي في التعاطي مع هذه المسألة.

أولاً: أهم ملامح الخطة

تعدّ أهم ملامح الخطة أو الصفقة الأمريكية المعروضة كما يلي:

- إنهاء موضوع اللاجئين الفلسطينيين بلا عودة ولا حتى وضوح التعويض، بل

* إعداد أ. جواد الحمد، رئيس مركز دراسات الشرق الأوسط، ورئيس تحرير مجلة دراسات شرق أوسطية.

واعتبار اللاجئين الفلسطينيين الذي هُجروا من أراضيهم مثل "المهاجرين" اليهود الذين نزحوا إلى إسرائيل من الدول العربية طوعاً أو بتشجيع من الحركة الصهيونية والمطالبة بتعويضهم أيضاً.

- إنهاء موضوع القدس لتكون يهودية بالكامل وعاصمة موحدة لإسرائيل بمساحتها الحالية (١٠٢ كم٢)، وإقرار التقسيم الزمني والمكاني للمسجد الأقصى (الحرم الشريف) واعتبار الصلاة فيه مفتوحة لكل الأديان.
- إقرار يهودية الدولة الإسرائيلية أو العبرية كوطن قومي لليهود فقط، واعتبار غيرهم مقيمين فيها.
- إنهاء مشروع الدولة الفلسطينية بكل مسمياتها، وبالتالي إنهاء حق تقرير المصير، وتحويل الأراضي الفلسطينية في الضفة التي تسميها الخطة دولة المستقبل إلى معازل منفصلة تتمتع بحكم إدارة ذاتية تحت السيادة الإسرائيلية بالكامل، ومعايرها الخارجية تحكمها إسرائيل بالكامل، وتستخدم الموانئ الإسرائيلية بما يسمح به الوضع الأمني الإسرائيلي.
- تشريع قانونية الجدار الصهيوني العازل حول الضفة الغربية مع تعديلات عليه بما يحقق الضم لإسرائيل والأمن الإسرائيلي، وكذلك استكمال بنائه في منطقة الغور وشمال البحر الميت ليفصل الضفة الغربية جغرافياً بشكل كلي عن الأراضي الأردنية.
- الضم الكامل لكل المستوطنات اليهودية في الضفة والقدس لإسرائيل، واعتماد الطرق الالتفافية القائمة وحمايتها لهذه المستوطنات (وطبعاً مع مساحات الحماية الأمنية حولها Landscape، فيما تتواصل المعازل الفلسطينية المختلفة بالأنفاق والجسور التي يتم إنشاؤها لاحقاً، بما في ذلك التواصل بين قطاع غزة وجنوب الضفة الغربية.

- يخضع إعطاء الفلسطينيين لهذا الحكم الإداري الذاتي داخل المعازل لاختبارات أمنية لمدة أربع سنوات مسبقاً بما فيها نزع السلاح كاملاً في الضفة الغربية وقطاع غزة.
 - العمل المشترك بين الفلسطينيين والعرب وإسرائيل لمواجهة المنظمات الإرهابية- حسب وصف الخطة- وإيران، وأي منظمات تعادي إسرائيل أو تحرض عليها في العالم.
 - إلغاء كل الاتفاقات الموقعة السابقة فيما يتعلق بالأراضي المحتلة عام ١٩٦٧ والقدس سواءً مع مصر أو الأردن أو في اتفاقات أوسلو وما تبعها من تفاهمات.
 - إنهاء الاستناد إلى المرجعيات الدولية واعتبار هذه الأفكار والخطة هي المرجعية الوحيدة، واعتبارها تطبيقاً لقرار مجلس الأمن الدولي رقم ٢٤٢ الصادر عام ١٩٦٧ وبنسبة لا تقل عن ٨٨٪.
 - اعتبار التطبيع والتعاون في حماية إسرائيل واجب عربي وفلسطيني لتحقيق الأمن والسلام في المنطقة.
- وبذلك يمكن وصف الوثيقة/ الخطة بأنها وثيقة استسلام وإذعان في الحرب يخضع فيها المهزوم لإملاءات المنتصر، وهي أسوأ من وثيقة استسلام ألمانيا بعد الحرب العالمية الثانية عام ١٩٤٥.

ثانياً: التحديات الأساسية التي تواجه الخطة

- تواجه خطة صفقة القرن العديد من التحديات الأساسية على مختلف الجوانب والمستويات، وأهمها:
- ١- الموقف الفلسطيني الشعبي والرسمي الراض للصفقة والذي سيعمل على منع تطبيقها ويعزل كل فلسطيني يقبل أن يشارك فيها.
 - ٢- تنامي النقد والرفض الدولي للصفقة أوروبياً وأفريقياً وعربياً وإسلامياً حتى من أصدقاء وحلفاء أمريكا.

- ٣- احتمالات سقوط نتنياهو بالانتخابات أو محاكمته بتهم الفساد، وبالتالي فقدان الحليف الأصيل فيها، مع أن غانتس لا يتعد في يمينته عن نتنياهو، لكنه ربما لديه مقاربات أخرى قد لا تتفق مع التفكير الذي في الصفقة بسبب تحالفاته مع الوسط الإسرائيلي وآخرين.
- ٤- احتمالات عدم نجاح دونالد ترامب في الانتخابات الأمريكية القادمة في تشرين ثاني/ نوفمبر ٢٠٢٠، الأمر الذي سيحول الخطة إلى مجرد مشروع سياسي لرئيس سابق.
- ٥- موقف الأمم المتحدة الراض لتجاوزات قرارات مجلس الأمن والجمعية العامة وما أيدته من اتفاقات أو سلو المختلفة.
- ٦- التحرك الدبلوماسي العربي والإسلامي لدعم الموقف الفلسطيني وإنجازاتها في الحشد ضد التصورات الأمريكية.
- ٧- تنامي المعارضة البرلمانية في أوساط الديمقراطيين الأمريكيين لخطة الرئيس بوصفها عدمية ولا تنشئ الاستقرار، خصوصاً في حال اندلاع مواجهات فلسطينية عنيفة ومستمرة مع الاحتلال، ونجاح الحراك الشعبي العربي في إدانة الولايات المتحدة وسياساتها.
- ٨- تنامي التهديدات السياسية والاقتصادية بالمقاطعة وربما الأعمال الإرهابية ضد المصالح الأمريكية من منظمات متطرفة في المنطقة والعالم.
- ٩- تماسك الموقف الرسمي العربي والإسلامي ضدّ الصفقة وإلى جانب الموقف الفلسطيني.
- ١٠- إن أي محاولات لتطبيق الخطة بالقوة سوف تصطدم بالشعب الفلسطيني، والتي قد ينجم عنها ضحايا ومواجهات ساخنة قد تشعل الأرض المحتلة والشعوب العربية.

ثالثاً: الفرص الممكنة لنجاح الخطة (المستوى، المدى، الاستقرار)

بالمقابل هناك العديد من الفرص والعوامل التي يمكن لها أن تساعد على قبول الخطة، ومن أهمها:

- ١- استعداد إسرائيل للمضي قدماً بتطبيق الخطة في حكومة ننتياهو الحالية أو التالية وتحمل تبعات ذلك.
- ٢- قياساً على ردود الفعل الأولية على إعلان الصفقة وردود الفعل على الاعتراف بالقدس عاصمة لإسرائيل، تعتقد الولايات المتحدة أن ردّة الفعل العربية مؤقتة وقابلة للاحتواء سواء الرسمية منها أو الشعبية.
- ٣- القدرات التدخلية الأمريكية في النظام السياسي الفلسطيني واستنادها إلى دول عربية مالية وثقيلة جيواستراتيجياً للضغط عليهم عند اللزوم.
- ٤- مواقف الدول العربية الفردية المرحبة بالجهود الأمريكية (٨ دول)، تعطي الأمل بفرصة تحول المواقف الأخرى على الأقل لعدم الإعاقة.
- ٥- توفر الزمن أمام الرئيس لما يصل إلى عام (حتى ٢٠٢١/١/١٩) لإحداث هذه التحولات وتطبيق الخطة.
- ٦- امتلاك الولايات المتحدة لحق النقض الفيتو في مجلس الأمن في حال أي مشروع عربي أو فلسطيني ضد الصفقة.
- ٧- انشغال الصين بمرض "كورونا" مما يجعلها بحاجة إلى الولايات المتحدة وغير قادرة على الضغط عليها سياسياً عبر مجلس الأمن، وكذلك تداخل مصالح روسيا مع الولايات المتحدة في سوريا وليبيا مثلاً.
- ٨- احتمالات تنامي الأزمة السياسية في إسرائيل في حال تكرار نتائج الانتخابات القادمة لما سبقها بين الكتلتين الكبيرتين واستمرار الشقاق بينهما، ما يعني عدم استقرار النظام السياسي في إسرائيل، الأمر الذي يضعف القدرة الإسرائيلية على اتخاذ قرارات سياسية كبيرة كهذه بتبعاتها الأمنية والسياسية والاقتصادية المحتملة.

رابعاً: العوامل الأساسية الفاعلة في تحديد مستقبل الخطة

ثمة عوامل ومحددات أساسية تحدد قدرة الخطة على تجاوز التحديات التي تواجهها أو معزمتها، واستثمار الفرص أو معزمتها، ومن أهم هذه المحددات والعوامل الفاعلة:

١- قدرة الرئيس ترامب على اتخاذ قرارات صعبة كهذه في عام انتخابي يعارضه فيها خصومه السياسيون في الحزب الديمقراطي والذين يتهمونه بتعريض أمن الولايات المتحدة للخطر.

٢- نجاح الرئيس ترامب في الانتخابات الرئاسية في تشرين ثاني/ نوفمبر ٢٠٢٠، لأن من سبقه من رؤساء قدموا مشاريع مماثلة من ريغن إلى بوش الأب وكلتون وبوش الابن وأوباما، لكنها لم تطبق ولم ترَ النور، باستثناء اتفاق أوسلو الذي وقع عليه الطرفان، ولذلك فإن سقوط الرئيس في الانتخابات يعدّ عاملاً حاسماً في تحديد مستقبل الخطة.

٣- نتائج الانتخابات الإسرائيلية وقدرتها على بلورة نظام سياسي إسرائيلي مستقر يمكنه تحمل تبعات تنفيذ هذه الخطة من جانب واحد مع ما فيها من تعقيدات ومخاطر أمنية.

٤- قدرة الفلسطينيين على بلورة موقف قوي و متماسك وموحد مدعوم بالمقاومة الشعبية والمسلحة ضد الاحتلال.

٥- قدرة الفلسطينيين على المساهمة الفعلية في حفظ التماسك العربي والإسلامي خلف موقفهم الرفض، وقدرتهم الدبلوماسية على إقناع بقية دول العالم وخاصة الأوروبيين على رفض الصفقة واستبدالها بمشروع سياسي آخر يحقق إنهاء الاحتلال للأرضي المحتلة عام ١٩٦٧ و يقيم الدولة الفلسطينية المستقلة على خط الرابع من حزيران/ يونيو وعاصمتها القدس ويعيد اللاجئين.

٦- قدرة الحركات السياسية والقوى الشعبية والنقابية والحزبية العربية والعالم العربي على الوقوف خلف الموقف الفلسطيني المتماسك ضد الصفقة، وقدرة هذه

الحركات على إلزام دولها بالمحافظة على موقف الرفض رغم الضغوط الأمريكية المحتملة اقتصادياً وعسكرياً وسياسياً.

٧- تحول التفكير الأمريكي إلى تعديلات وتغييرات في الخطة تخرج الموقف العربي والفلسطيني، وتضطره لتعديل موقفه بالقبول بدل الرفض أو على الأقل بالتمرير، خصوصاً في حال احتمال القبول الفلسطيني الرسمي بها.

٨- نجاح الجانب الإسرائيلي والأمريكي بخلق قيادة جديدة للشعب الفلسطيني على غرار قيادات البلديات وتجربة روابط القرى السابقة، لتكون هي ممثل الشعب الفلسطيني بقبول الصفقة مع تعديلات، وتتلقى دعماً اقتصادياً وسياسياً عربياً رئيسياً.

خامساً: احتمالات مستقبل الخطة

ينظر إلى الخطة بوصفها تصوراً للمستقبل بغض النظر عن دقة التعبير، لكنها تقع في خانة التوقعات المستقبلية والتصورات الأمريكية والإسرائيلية، ولذلك فإنها تخضع لقواعد احتمالات المستقبل وعواملها ومحدداتها المختلفة.

الاحتمالات

في ظل مكونات الخطة وديناميكياتها وارتباطاتها المقترحة في ثناياها على مختلف الأصعدة، فإن دائرة التوقعات لمستقبل الخطة تقع بين احتمالات متعددة ومتناقضة ومن أهمها:

١. تراجع الولايات المتحدة عن الخطة تحت الضغط وفشل استقرار النظام السياسي الإسرائيلي، وتنامي المهددات للمصالح الأمريكية وإسرائيل في المنطقة، والعجز عن إيجاد أي بديل فلسطيني للقبول بالصفقة.

٢. تقديم تعديل في الصفقة، لإطلاق مفاوضات سياسية بين الطرفين على أن تكون مرجعيتها الصفقة بوصفها إطاراً للتفاوض بديلاً للأطر السابقة، الأمر الذي

يوفر الوقت ويعغري الطرف الفلسطيني بتحقيق مكاسب ويشغل الضغط العربي المعتاد على الفلسطينيين بضرورة المحاولة.

٣. نجاح الرئيس ترامب بتشجيع إسرائيل لتطبيق الخطة من جانب واحد، وفرضه كأمر واقع على الفلسطينيين ووقوف الولايات المتحدة خلفها دولياً، وبالتالي فرض الأمر الواقع.

٤. تحوّل الخطة إلى مشروع "درج" لا أكثر، كما حصل مع مشاريع سابقة في ظل الرفض الفلسطيني والعربي، وخصوصاً في حال سقوط بنيامين نتنياهو أو دونالد ترامب في الانتخابات القادمة آذار وتشيرين ثاني ٢٠٢٠.

ويعتقد بأن الاحتمالين الأولين ربما لا يرجحان بسبب تعنت الإدارة الأمريكية والمواقف العربية الضعيفة في مواجهتها، كما أن الاحتمال الرابع يخضع للوضع الانتخابي لكل من نتياهو وترامب، أما الاحتمال الثالث فهو راجع إلى قدرة المجتمع الدولي على توفير البيئة التي تمرر مثل هذا الإجراء كما حصل في إعلان القدس عاصمة لإسرائيل، غير أن التطبيق الأحادي لا يعني بناء أي علاقة أو سلام بين إسرائيل والفلسطينيين حتى في ظل أي قيادة قد تخلف محمود عباس في رئاسة حركة فتح أو السلطة والمنظمة.

لذلك فإن مستقبل الخطة يتحدد بإرادة الناخبين الأمريكيين والإسرائيليين من جهة، وإرادة الشعب الفلسطيني، وبتماسك الموقف العربي إلى جانب الموقف الفلسطيني الراض للصفقة من جهةٍ أخرى، وهي عوامل لا تزال تتفاعل، ما يجعل الاحتمالات مفتوحة في هذه المرحلة.

"صفحة القرن"

وخيارات التعامل معها*

عقد مركز دراسات الشرق الأوسط والجمعية الأردنية للعلوم السياسية ندوة مشتركة متخصصة بعنوان "صفحة القرن وخيارات التعامل معها"، بمشاركة نخبة من المتخصصين والسياسيين من فلسطين والأردن والعالم العربي.

جاءت هذه الندوة عقب إعلان الرئيس الأمريكي دونالد ترامب عن تفاصيل الشق السياسي للخطة الأمريكية في مؤتمر صحفي مع رئيس الوزراء الإسرائيلي بنيامين نتانياهو يوم الثلاثاء ٢٨/١/٢٠٢٠، ما يشير بوضوح إلى تشكيل متغير جديد تجاه حل القضية الفلسطينية والصراع العربي-الإسرائيلي، من خلال تبني الإدارة الأمريكية لتفكير ومطالبات اليمين الإسرائيلي المتطرف وإهمال أي حق فلسطيني وضرب للشرعية الدولية بعرض الحائط، ما يعني أن تطبيقها يصفي القضية الفلسطينية وينهي موضوع اللاجئين الفلسطينيين بلا عودة، وينهي ملف القدس لتكون عاصمة موحدة لإسرائيل، ويضم جميع المستوطنات الإسرائيلية في الضفة والقدس قانوناً وتطبيقاً، إضافة إلى نزع سلاح الفلسطينيين في قطاع غزة والضفة الغربية.

وفي ضوء ذلك سعت هذه الندوة في إطار هذا المشهد لتحليل مضمون الخطة الأمريكية ومخاطر تطبيقها وانعكاسها على القضية الفلسطينية وعلى الأردن وعلى الأمن العربي القومي، وتعرض الندوة لفرص فشل الخطة/ الصفقة ذاتياً وواقعياً، وتبحث في الخيارات الفلسطينية والأردنية والعربية التي لا بد من المضي فيها لمواجهة الخطة/ الصفقة وإفشالها، وللمحافظة على المصالح العليا للقضية الفلسطينية وللأردن وللعالم العربي، ما يستلزم تقديم الندوة لتوصيات ومقترحات عملية لصاحب القرار الفلسطيني والأردني والعربي.

الافتتاح

تحدّث في الافتتاح كلٌّ من د. نظام بركات نائب رئيس الجمعية الأردنية للعلوم السياسية، ود. بيان العمري، مدير مركز دراسات الشرق الأوسط.

* تقرير علمي لمخرجات ندوة عُقدت في الأردن يوم الثلاثاء الموافق ٢٥/٢/٢٠٢٠.

حيث تناول بركات في كلمته أهمية التعاون والعمل المشترك بين مؤسسات المجتمع المدني العاملة في مجال البحث العلمي ممثلة في الجمعية الأردنية للعلوم السياسية التي تمثل الأكاديميين والخبراء في مجال العلوم السياسية، ومركز دراسات الشرق الأوسط الذي مثل دوماً علامة بارزة في العمل البحثي والإنتاج العلمي والندوات التي تتناول قضايا الأردن والصراع العربي - الإسرائيلي.

وأشار بركات إلى أن صفقة القرن تسعى لفرض أمر واقع من الجانب الأمريكي والإسرائيلي في كل ما يتعلق بالقضايا الرئيسية في مجال القضية الفلسطينية، والتي كانت مؤجلة في اتفاقيات أوسلو سنة ١٩٩٣ وهي: القدس، والمستوطنات، واللاجئين، والحدود ومستقبل الدولة الفلسطينية، والمياه.

وختم بركات بأن هدف هذه الندوة معالجة مجموعة من القضايا المتعلقة بهذه الصفقة والإجابة عن مجموعة من التساؤلات الهامة في هذا المجال، والتي تشمل تحليل بنود هذه الصفقة وتوقيتها والجوانب الرئيسية التي تناولتها، إضافةً إلى الوضع الفلسطيني والعربي والإقليمي والدولي، وأشار أيضاً إلى أهمية بحث انعكاسات صفقة القرن على مواقف الأطراف المعنية بالقضية الفلسطينية، وما هي الخيارات المطروحة للتعامل مع هذه الصفقة على كافة المستويات الفلسطينية والإيرانية والعربية والإسرائيلية.

ومن جهته، أوضح العمري في كلمته أن صفقة القرن هي بمثابة تحدٍّ أمام القضية الفلسطينية وأمام بلدنا الأردن ووطننا العربي على حد سواء، وهناك فرص ظاهرة أمامنا وأمام الشعب الفلسطيني، وثمة فرص باطنة كذلك أمام النخب السياسية والقوى الحزبية والشعبية تحتاج إلى مثل هذا الجهد الفكري والعلمي من المشاركين في الندوة، جهداً يستخلصها ونحن في غمار تلك التحديات ويضعها أمام النخب للتعامل معها وتبني عليها خياراتها في مواجهة الاحتلال ومواجهة مشروع طامح وطامع نحو مزيد من فرض أجندته على المنطقة العربية وعموم الشرق الأوسط.

وشدد العمري على أن العالم العربي معنيّ رسمياً وشعبياً بدعم الشعب الفلسطيني، ومساندته ودعم مواجهته للاحتلال سياسياً واقتصادياً وميدانياً، لما يمثله ذلك من أهمية

كبرى في المحافظة على الأمن العربي عموماً، وعندما نتحدث عن المستويين الرسمي والشعبي العربي فإن هذا يفتح المجال أمام الحديث التفصيلي والعملي عن الخيارات والإمكانات الممكنة، والعمل على تأمين متطلبات العمل بها.

المحور الأول: "صفقة القرن" .. المضمون والانعكاسات، والخيارات العربية

ترأس المحور الأول د. محمد قطاطشة، عميد كلية الأمير حسين بن عبدالله الثاني للدراسات الدولية في الجامعة الأردنية، وقدم فيه كلٌّ من د. وليد عبد الحفيظ أستاذ العلاقات الدولية في جامعة اليرموك، والمتخصص بالدراسات المستقبلية، ود. أمين مشاقبة أستاذ العلوم السياسية في الجامعة الأردنية ووزير تنمية سابق، وأ. جواد الحمد رئيس مركز دراسات الشرق الأوسط ورئيس تحرير مجلة دراسات شرق أوسطية.

وقد أكد عبد الحفيظ في ورقته على أن إدارة ترامب تتعامل مع القضية الفلسطينية كعقار وليس كقضية، وأنه لا بد من تتبع المسار التاريخي للصراع العربي الإسرائيلي للاستدلال على المنطق التاريخي السائد وتحديد الاتجاه العام لحركة التاريخ، وذكر أن الصراع العربي-الإسرائيلي مرّ بعدة مراحل وهي: مرحلة تأسيس الكيان (١٨٩٧-١٩٤٧)، ومن ثم مرحلة الانتقال من مرحلة الرفض التام إلى الرفض التدريجي (١٩٤٧-١٩٦٧)، تلتها مرحلة الاعتراف العربي (١٩٦٧-١٩٧٧) بعد زيارة السادات للقدس، وبعدها مرحلة الاعتراف الفلسطيني بإسرائيل (١٩٨٨-١٩٩٣) بعد اتفاق أوسلو وأخيراً مرحلة الانتقال من الصراع الخارجي إلى الداخلي. وذكر عبد الحفيظ أن أخطر نقطة في صفقة القرن هي يهودية الدولة والتي تعني إما تحويل الفلسطينيين إلى مقيمين أو التهجير القسري أو الناعم بالتضييق على الفلسطينيين.

وفي ورقته أشار مشاقبة إلى أن من انعكاسات وآثار صفقة القرن على الأردن أنها تحسم الصراع لصالح إسرائيل وليس حله، وبالتالي تصفية القضية الفلسطينية على حساب الأردن من النواحي السياسية والاجتماعية والديمقراطية مما يجعل الأردن الخاسر الأول بعد الشعب الفلسطيني. وركز على أن تطبيق صفقة القرن يعني القضاء على مبدأ حل الدولتين وإنهاء كامل لحق العودة للاجئين والنازحين الفلسطينيين في الأردن، وإلغاء حدود الدولة الأردنية مع فلسطين وخلق حدود جديدة للدولة الأردنية مع فلسطين.

وتحدث الحمد في ورقته عن الخيارات العربية في التعامل مع صفقة القرن، أن الصفقة لا تشكل خطة الرئيس الأمريكي دونالد ترامب لتسوية الصراع العربي - الإسرائيلي (تصفية القضية الفلسطينية) المعروفة بصفقة القرن الخطة الأولى من نوعها من قبل الإدارات الأمريكية، لكن المتغير الجديد هو تبني الإدارة الأمريكية للتفكير والنصوص التي يتبناها اليمين الإسرائيلي المتطرف من جهة، والإهمال الكامل للجانب الفلسطيني وللشريعة الدولية من جهة ثانية. كما أشار الأستاذ جواد الحمد إلى ضرورة رفض " صفقة القرن " على المستوى العربي ورفض التعامل مع مخرجاتها، والتماسك مع الموقف الفلسطيني الرسمي والشعبي والاستناد إلى موقف جماعي عربي وإسلامي، وجعل الرفض هو الخيار الأول، ورفض المشاركة في تطبيقها، ورفض تمريرها أو السكوت عنه. لأن القبول بالصفقة أو تمريرها هو في جوهره أخطر من رفضها وأكثر كلفة استراتيجية ومرحلية على مختلف المستويات، كما أكد أن خيار الرفض أردنياً وعربياً لا يعدّ صداماً شاملاً مع الولايات المتحدة نظراً لتداخل المصالح والعلاقات وحاجة الولايات المتحدة الأمريكية إلى استقرار الأردن والمنطقة، كما أن اتخاذ أي موقف مهادن أو موافق أو موارب هو مغامرة محفوفة بالمخاطر تضع القضية الفلسطينية والأمن العربي ومستقبل الأنظمة العربية في موقف خطير وتحت قسوة التفكير الصهيوني.

المحور الثاني: الخيارات الأردنية والفلسطينية في التعامل مع صفقة القرن

ترأس د. أحمد نوفل أستاذ العلوم السياسية وعضو الأمانة العامة للمؤتمر الشعبي الفلسطيني في الخارج هذا المحور، وقدّم فيه كلٌّ من د. أيمن يوسف أستاذ العلوم السياسية في الجامعة الأمريكية العربية - فلسطين عبر السكايب، وأ. عاطف الجولاني الكاتب والمحلل السياسي وعضو فريق الأزمات العربي، ود. حسن المومني أستاذ العلاقات الدولية وعضو النزاعات في الجامعة الأردنية، وم. عبد الهادي فلاحات نقيب المهندسين الزراعيين، وأ. جميل النمري عضو مجلس نواب سابق وأمين عام الحزب الديمقراطي الاجتماعي.

وقد أوضح يوسف في ورقته أن " صفقة القرن " من منظور الأمن من خلال المنظور الإسرائيلي، ومن تحقيق الازدهار الاقتصادي والاجتماعي لإسرائيل على حساب الحقوق

الفلسطينية المشروعة، وإلغاء كل قضايا الحل النهائي وشطب كل مفردات القضية الفلسطينية كالقدس والمستوطنات واللاجئين والحدود والمياه ومستقبل الدولة الفلسطينية المستقلة، ودعا إلى تشكيل هيئة تنسيق فلسطينية عربية رسمية دبلوماسية وسياسية وقانونية لمواجهة صفقة القرن دولياً.

ومن جهته شرح الجولاني سيناريوهات مستقبل الصفقة وهي فشل الصفقة، أو التنفيذ الجزئي للصفقة عبر إجراءات أحادية، أو فرض سيناريو الأمر الواقع وتحميل الجانب الفلسطيني المسؤولية لعدم جدية التعامل مع الصفقة، وأخيراً سيناريو التوصل إلى تسوية سياسية. ومن ثم يعدد الجولاني الخيارات الفلسطينية في التعامل مع الصفقة وهي مواجهة الصفقة والسعي القوي والجاد إلى إفشالها، أو قبول الصفقة والتفاوض على تحسين مضمونها، وأخيراً تمرير الصفقة. ويخلص إلى أن الخيار الوحيد الذي يحافظ على حقوق الشعب الفلسطيني وثوابت القضية الفلسطينية هو الخيار الأول بمواجهة الصفقة بصورة جدية وبإجراءات جدية وعملية والتحرك بشكل جاد.

وعن الخيارات الأردنية للتعامل مع الصفقة أكد المومني في ورقته أن تعامل الأردن مع القضايا العربية والإقليمية من منطلق دبلوماسي سلمي، وأشار إلى أن الموقف الأردني تاريخياً مرتبط بالعربي والفلسطيني ويقبل ما يقبل به الفلسطينيون، ويبيّن أن أمام الأردن خيار الرفض بالانسجام مع الموقف الفلسطيني الراض للصفقة، كما أن المواقف الأمريكية السابقة من قرار الاعتراف بالقدس والجولان أثرت على العلاقة الرسمية مع إسرائيل ولا يتوقع أن يكون هناك ضغط أمريكي على الموقف الأردني لقبول الصفقة.

وفي نفس موضوع الخيارات الأردنية دعا الفلاحات إلى تعزيز نهج وطني أردني يلتقي فيه الجميع رسمياً وشعبياً على الثوابت الوطنية الأردنية والذي يؤدي إلى التوافق على مشروع وطني لمواجهة "صفقة القرن"، كما دعا إلى التمتين والتنسيق الوثيق بين الأردن وفلسطين، وفقاً لرؤية استراتيجية متفق عليها وخارطة طريق عملية تضعف كل أثر لهذا المشروع، والانطلاق منها إلى مشروع عربي مشترك لمواجهة الصفقة.

ومن جهته أكد النمري أن هناك ثلاثة ملفات تخص الأردن مباشرة فيما يخص صفقة القرن وهي القدس والمقدسات والحدود واللاجئين، وذكر أنه بالنسبة للقدس فإن الضم

الإسرائيلي الكامل للقدس يتناقض مع الوضع القائم المقرر في المعاهدة الأردنية الإسرائيلية، وكذلك الحال بالنسبة للحدود فإن ضم شريط الغور إلى إسرائيل يعتبر خرقاً لاتفاقية السلام الموقعة. أما بالنسبة للاجئين فقد نصت الصفقة على حل قضيتهم خارج إسرائيل، وهو ما يرفضه الأردن ويؤكد على رفض التوطين، وانتهى إلى أنه لا يمكن للأردن مواجهة صفقة القرن إلا بالتنسيق وثيق مع الجانب الفلسطيني وضمن حدود قراره السيادي ومصالحه الوطنية.

خلاصة

خُصّ المشاركون إلى أن خطة الصفقة القرن تمثل تحدياً جوهرياً للموقف الفلسطيني والأردني والعربي في سياق الصراع العربي الإسرائيلي، وأن تطبيق صفقة القرن كما هي تحسم الصراع لصالح إسرائيل وليست حلاً للصراع، وبالتالي تصفية القضية الفلسطينية على حساب الأمن الوطني الأردني والأمن القومي العربي.

كما أكد المشاركون على أن تبني الجانب الفلسطيني لخيار رفض الصفقة يعزز من فرص إفشالها، حتى لو ذهب الجانبان الإسرائيلي والأمريكي إلى فرض إجراءات أحادية دون موافقة الجانب الفلسطيني، لأن ما ينتج لن يتعدى كونه إدارة صراع ضمن موازين القوى الحالية. كما أن الرد الأمثل على صفقة القرن من الجانب الفلسطيني هو تحقيق الوحدة الوطنية والتوافق على المشروع الوطني الفلسطيني والذي من شأنه تعزيز قدرة الفلسطينيين على مواجهة الصفقة.

كما حذّر المشاركون من أن "صفقة القرن" لن تكون المرحلة الأخيرة من الصراع العربي- الإسرائيلي، فالمرحلة الأخيرة هي تفرغ فلسطين من أهلها الفلسطينيين في حال تطبيق الصفقة.

وأوصى المشاركون العرب جميعاً والفلسطينيين برفض "صفقة القرن" على المستوى العربي ورفض التعامل مع مخرجاتها، والتماسك مع الموقف الفلسطيني الرسمي والشعبي والاستناد إلى موقف جماعي عربي وإسلامي، وجعل الرفض هو الخيار الأول، ورفض المشاركة في تطبيقها، ورفض تمريرها أو السكوت عنه. لأن القبول بالصفقة أو تمريرها هو في جوهره أخطر من رفضها وأكثر كلفة استراتيجية ومرحلية على مختلف المستويات.

المقالات والتقارير

انخفاض كلفة الاحتلال على إسرائيل

قراءة في الأسباب والمستقبل*

تعدّ العلاقة بين مستقبل أي احتلال والتمن الذي يدفعه مقابل احتلاله، أحد القواعد الأساسية التي يُبنى عليها الفهم العام لاستمرار الاحتلال وإطالة عمرة أو نهايته، فكلما كان هناك ثمن باهظ يدفعه الاحتلال نتيجة لاحتلاله، كلما أصبحت نهايته أقرب للحدوث، والعكس صحيح. وعلى الرغم من الخصوصية الفلسطينية- (كون الاحتلال ليس احتلالاً بمعنى الاحتلال المعروفة)- إلا أن ذلك لا يمنحه حالة الشذوذ التام أو المطلق عن باقي الاحتلال التي عرفتها البشرية، ويؤكد هذه القاعدة مجموعة من المحددات والمنطقات ومن أبرزها، أن الاحتلال الإسرائيلي تأسس على قاعدة دولة الرخاء والرفاهية ليهود العالم، والثاني أن المقاومة الفلسطينية منذ اليوم الأول لانطلاقتها حددت أهدافها الرئيسية بإنهاء الاحتلال وإزالة الكيان، وجعل الاحتلال احتلالاً مكلفاً، وإذا ما أُضيف لهذين السببين متغير آخر اليوم وهو الاحتلال في أراضي عام ١٩٦٧ فإن قضية كلفة الاحتلال تبدو أكثر وضوحاً، لأن الانطلاق من هذه القاعدة يقود إلى أن تصنيف الاحتلال في أراضي عام ١٩٦٧ بشكل لا يختلف عن أي احتلال آخر.

وقد تصاعدت في السنوات الخمس الأخيرة نبرة الحديث عن كلفة الاحتلال الإسرائيلي وأسباب انخفاضها، وأصبح الحديث يدور حول مصطلحات جديدة مثل "احتلال نظيف" و"احتلال بلا كلفه" و"احتلال ديوكس" و"احتلال خمس نجوم" أطلقها العديد من المحللين والدارسين للقضية الفلسطينية^١، وتدور أهمية دراسة هذا الموضوع كونه السؤال الرئيس اليوم والذي لا يكاد يفارق أي منشغل بالقضية الفلسطينية

* إعداد د. رائد نعيرات، أستاذ العلوم السياسية في جامعة النجاح الوطنية ورئيس المركز المعاصر للدراسات وتحليل السياسات.

^١. محسن صالح، أوسلو كيف تحول الاحتلال الإسرائيلي إلى احتلال خمس نجوم، مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات. <https://www.alzaytouna.net/2019/09/27>

وهو ما العمل لجعل كلفة الاحتلال عالية، إذ أن شعور الاحتلال بأنه لا توجد تكلفه لاحتلاله، جعله لا يقبل بأي حلول أولاً، وثانياً نجد أن الاحتلال يكرس من سياساته في الأراضي المحتلة وبالتدريج بحيث لم يعد هناك إمكانية للحديث عن الحلول المستقبلية، سواء على صعيد المستوطنات والاستيطان وما تقضمه من الأراضي الفلسطينية، أو حتى على مستوى نزع الصلاحيات من السلطة الفلسطينية في الضفة الغربية وتقزيم دورها^١. وكذلك بات من المهم التفكير في الأسباب التي جعلت الاحتلال يتصرف بهذا الشكل، خاصة أن الممارسات الاحتلالية ذات طابعين، الأول: ممارسة الاحتلال بصفته دولة حامية للسلوك الاحتلالي وموظفة للقانون لخدمة المصالح الاحتلالية في الضفة الغربية والقدس، والثاني ممارسات المستوطنين على الأرض، وبمحاية جيش ودولة الاحتلال، وتصاعد هذه الممارسات، والتي باتت تستهدف حياة المواطنين وبشكل دائم ولحظي، هذا علاوة على التمييز ضد المواطنين في العلاقة مع فلسطيني ١٩٤٨.

لذا تقوم المشكلة الرئيسة في تناول هذا الموضوع محددة بسؤالها المركزي: ما هي الأسباب التي جعلت الاحتلال احتلالاً منخفض الكلفة؟

إن التحول الأبرز وحسب ما يدعيه هذا التحليل هو التغير الذي طرأ على المشهد الفلسطيني بكل تفاصيله، والذي أصبح غير قادر على أن يجعل من البيئات الأخرى روافع للفعل السياسي الفلسطيني، بل إنه أحياناً ونتيجة لحالة السكون والضعف والتزام التنسيق الأمني مع الاحتلال الذي أصاب الحالة الفلسطينية تشكلت حالة عدم القدرة على كسب وتوظيف بعض المعطيات الخادمة للهدف الفلسطيني، خاصة ما يتعلق بخروج حركة فتح وعدد من القوى الأخرى من حالة المقاومة ضد الاحتلال، وفي نفس الوقت التنسيق الأمني مع الاحتلال للقضاء على المقاومة في الضفة الغربية وأحداث وإشكالات دائمة مع المقاومة في غزة بما فيها فرض عقوبات وقطع الرواتب من قبل السلطة الفلسطينية.

^١. تشير التقارير إلى أن عدد المستوطنين بلغ ٨٠٠ ألف مستوطن في الضفة الغربية والقدس، أي تقريباً ثلث السكان، عدا عن طبيعة توزيع المستوطنات الجغرافي في الضفة الغربية، مضافاً إلى ذلك تصاعد دور الإدارة المدنية في السنوات الثلاث الأخيرة والذي تغول حتى على صلاحيات السلطة الفلسطينية المدنية وبدأ يمل محلها، في التعامل المباشر مع قضايا المواطنين الفلسطينيين.

البيئة الفلسطينية: مسارات متناثرة وتقييدات

يعدّ العامل الفلسطيني الأساس في تحديد اتجاهات مسارات القضية، وبالتأكيد هذا لا يعني أنه يمكن أن يغير المسارات بالكامل ولكن قطعاً يستطيع العامل الفلسطيني أن يقلل من حدة تأثير البيئات الأخرى، أو من تقليل تأثيراتها الاستراتيجية السلبية. ومما يعاظم من هذا الافتراض أن ضعف الحالة الفلسطينية وتبعثر مساراتها وضياع بوصلتها خلال المرحلة السابقة جعلها غير قادرة على استثمار المتغيرات البيئية والسياسية الخادمة للهدف الفلسطيني بالتححر والعودة، والقادرة على إلحاق الخسائر بالاحتلال على الصعد القانونية والسياسية والدبلوماسية وانكشافه كاحتلال بشع ينتهك حقوق الإنسان بفضاعة، وهنا لا بد من التنويه لثلاث محطات رئيسية لم يستطع الفلسطينيون الاستثمار فيها رغم أنها متغيرات خادمة للهدف الفلسطيني، ومنها: أولاً المتغير التركي ومواقفه وسياساته الواضحة تجاه الاحتلال، فمنذ العام ٢٠٠٢ وبالذات بعد ٢٠٠٨ أصبحت السياسة التركية مناوئة لإسرائيل، وداعمة للأهداف العليا للشعب الفلسطيني، سواء على المستوى الرمزي أو السياساتي أو السياسي^١.

أما المتغير الثاني وهو حركة BDS وهي حركة ذات امتداد عالمي تقوم على مقاطعة إسرائيل وسحب الاستثمارات منها وفرض العقوبات عليها^٢. وكبدت إسرائيل خسائر كبيرة في الاقتصاد أو على صعيد سمعتها العالمية وهذا ما أكدته تقارير الحكومة الإسرائيلية، أو مؤسسات دولية مثل مؤسسة راند^٣، لدرجة أن إسرائيل جعلت من حركة المقاطعة عدواً مركزياً لها ويجب محاربتها واعتبرتها "خطراً استراتيجياً" عليها^٤، ونقلت ملف حركة المقاطعة من وزارة الخارجية إلى وزارة الأمن القومي والاستخبارات. وعلى الرغم من أن حركة

^١. ياسر مناع، الدور التركي في القدس وانعكاساته، الجزيرة نت، ١٥/٧/٢٠١٨.

^٢. موقع حركة BDS، <https://bdsmovement.net/ar>.

^٣. للمزيد حول الخسائر التي كبدتها حركة BDS لإسرائيل الرجاء مراجعة تقرير BDS تسبب خسائر بالمليارات للاحتلال الإسرائيلي... تعرّف عليه، موقع العربي الجديد. ٣٠ نوفمبر ٢٠١٧.

<https://www.alaraby.co.uk/economy/2017/11/30/bds>

^٤. عبد الرحمن أبو نخل، الحرب الإسرائيلية ضد حركة المقاطعة BDS، المركز الفلسطيني لأبحاث السياسات والدراسات الاستراتيجية- مسارات، <https://www.masarat.ps/article/1783>.

المقاطعة مدعومة من منظمة التحرير الفلسطينية إلا أن موقف السلطة الفلسطينية ما زال باهتاً تجاه حركة المقاطعة ودعمها، ولم نشهد لها في الضفة الغربية تواجداً إلا في الأيام الأخيرة، حتى أنها لم تنتشر في الجامعات الفلسطينية كما هي في خارج فلسطين.

كما أن الموقف الرسمي لم يستطع أن يستغل المكانة الدولية التي حصلت عليها فلسطين في العام ٢٠١٢ الدولة العضو غير كامل العضوية، وانضمامها للعديد من المؤسسات الدولية، والذي يمكن السلطة من رفع القضايا المتعددة ضد الاحتلال وجرائمه في المحاكم الدولية سواء ما يرتكبه الاحتلال من جرائم في الضفة الغربية بالاستيطان، والقتل العمد... إلخ، أو ممارسات الاحتلال تجاه مسيرات العودة والقتل المتعمد للمتظاهرين السلميين^١.

تكمن أسباب ضعف الحالة الفلسطينية في شقيها الرسمي والشعبي من رفع تكلفة الاحتلال إلى عدة أسباب ومن أبرزها:

أولاً: اتفاق أوسلو والمسيرة السلمية

كَبَل اتفاق أوسلو (١٩٩٣) السلطة الفلسطينية والشعب الفلسطيني بمجموعة من الاتفاقيات التي جعلت الاحتلال احتلالاً غير مكلف وذلك على عدة صُعد، من ناحية فإن عدم سماح السلطة الفلسطينية بالمقاومة ضد المحتل الإسرائيلي، تطبيقاً لما جاء في اتفاق أوسلو، وبأن تحل الأجهزة الأمنية مكان قوات الاحتلال الإسرائيلي في منع أي نوع من أنواع المقاومة ضد المستوطنات، قد ساهم مساهمة كبيرة في خفض تكلفة الاحتلال في الضفة الغربية. ومن ناحية أخرى نجد أن الاتفاقيات الموقعة بين السلطة وإسرائيل ونقل المسؤوليات الخدمية والمدنية للسلطة دون القضايا السياسية، جعل الاحتلال احتلالاً غير متعب ومتفرغ فقط لممارسة سياساته الاحتلالية، حتى أن الضغط الحاصل من قبل الاحتلال على الشعب الفلسطيني جعل السلطة مجبرة على الانشغال بإيجاد الحلول، أو أنها تقع تحت سخط وغضب الشارع الفلسطيني، وهنا أصبح الاحتلال

^١. جريدة الرسالة ١١/٢/٢٠١٩، السلطة تتهرب من الجناية الدولية ولهذا انسحبت من معبر رفح،

إلى حد ما بعيداً عن مواجهة دفع أثمان سياساته الاحتلالية، بل على العكس من ذلك نجد أن الاحتلال أصبح يضاعف من ثقل الأعباء على السلطة كعدم تسليم عائدات الضرائب مثلاً لتصبح السلطة ومعها الشعب الفلسطيني وطواقم الموظفين تواجه الإشكاليات الاقتصادية والانشغال بالهموم اليومية.

كما أن اتفاق أوسلو حوّل أغلب قطاعات الشعب الفلسطيني إلى موظفين إما مدنيين أو في القطاع الأمني، الذين أصبحوا يعتمدون على القرار الرسمي للسلطة، وفي الوقت الذي لا تملك السلطة فيه قرار المواجهة.

علاوة على ذلك تعاني الساحة الفلسطينية اليوم من العديد من الآثار التي تركها اتفاق أوسلو والممارسات البنيوية في السياسة الفلسطينية على مدار حقبة المسيرة السلمية، سواء ما يتعلق منها بالهوية الوطنية وتجزئتها، أو ما له علاقة بدور المؤسسات الوطنية الجامعة مثل منظمة التحرير الفلسطينية وغيابها عن المشهد العام الفلسطيني.

السياسات الفلسطينية المبعثرة

لقد تم انتهاج مجموعة من السياسات الفلسطينية بشكل مبعثر أحدثت فجوة تارة في الثقافة الفلسطينية الجمعية، وتارة أخرى في السلوك الفلسطيني، وهنا يمكن إيجاز ذلك في سياستين مركزيتين:

الأولى: وهي السياسات الاقتصادية التي اتبعتها السلطة الفلسطينية، فقد تنوعت سياسات السلطة الفلسطينية منذ نشوئها، مما أحدث خللاً كبيراً في هيكلية وبنية الاقتصاد الفلسطيني، حيث انتقل الاقتصاد الفلسطيني من اقتصاد المقاومة والمعتمد على المنشآت الصغيرة والمتوسطة والقطاعات الزراعية، إلى اقتصاد الخدمات، ومما أضعف من قدرة المواطن الفلسطيني، أما القفزة غير المسبوقة في الاقتصاد الفلسطيني فقد حدثت عام ٢٠٠٨ ولغاية الآن وهي تبني الاقتصاد النيوليبرالي^١، والذي أرهق المواطن الفلسطيني

^١. موقع الشبكة، النيوليبرالية بنكهتها الفلسطينية، ٢٧/٤/٢٠١٩. وللمزيد حول النيوليبرالية وتطبيقاتها في فلسطين الرجاء الاطلاع على: رجا الخالدي وصبحي سمور، النيوليبرالية بصفقتها تحرر الدولة الفلسطينية وإعادة تكوين الحركة الوطنية، مجلة دراسات فلسطينية، عدد ٨٨ مجلد ٢٢، ٢٠١١. ص ٧٤-٩٣.

بالقروض من البنوك، وشجع ثقافة الاستهلاك مما زاد من الاعتمادية على الاحتلال وعدم قدرة السلطة الفلسطينية على توظيف الخريجين، وهنا قامت إسرائيل بفتح أسواق العمل داخل دولة الاحتلال والمستوطنات.

وجميع هذه السياسات أرهقت السلطة الفلسطينية والمواطن الفلسطيني على حد سواء، حيث أصبح المواطن الفلسطيني منهمكاً في تأمين قوت يومه، ومجاعة سياسات الاستهلاك التي تحيط به من كل جانب.

الثانية: المقاومة الشعبية والمقاومة السلمية، كلا الشكلين من المقاومة تم تبنيهما نظرياً من قبل السلطة الفلسطينية، ولكنهما لم يتحوّلا إلى برنامج عمل وطني فلسطيني، بل إنهما بقيا حبيسا مناطق جغرافية معينة، أو فترات موسمية معينة، ولم يتحوّلا إلى استراتيجية وطنية فلسطينية سواء تبنها السلطة بشكل رسمي وتوفر لها الإمكانيات والظروف، أو يتبنها الشارع بشكل فعلي وتسخر لها الطاقات اللازمة^١.

فالمقاومة سواء كانت شعبية أو سلمية ما زالت برسم التنسيق الأمني ومواجهة مجموعات وحركات المقاومة بالقوة. وثانياً كيف ستكون هناك مقاومة شعبية أو سلمية مع غياب نقاط الاحتكاك مع الاحتلال؟

وهنا نجد أن مجموعة السياسات التي اتبعتها السلطة الفلسطينية وكانت مبعثرة، فهي عنوانها كل شيء ولكنها لم تحتوي على ما كان يجب أن تحويه، ويعود ذلك إلى سببين:

الأول: أن السلطة الفلسطينية ما زالت تراهن على خيار المفاوضات والعملية السلمية، ولا يوجد لديها مشروع آخر وبالتالي هنا تصبح مسارات العمل محدودة للسلطة.

الثاني: أن السلطة سارت منذ عام ٢٠٠٨ بمشروع الدولة ولذا أحدثت مجموعة من التغيرات في البيئة العامة للنظام السياسي الفلسطيني، وإعادة هندسة المجتمع قيماً واجتماعياً واقتصادياً، يصعب معها الآن نقل المجتمع إلى الحالة النضالية المطلوبة.

^١. محمود جرابه، المقاومة الشعبية الفلسطينية، ١٣ مارس ٢٠١٨، مركز كارنيجي.

الانقسام الفلسطيني

يعتبر الانقسام الداخلي وما تبعه من سياسات وسلوكيات من الأسباب الرئيسة التي جعلت الاحتلال غير مكلف، بل إنها منحت الاحتلال فرصة تعزيز ذاته والاستفراء بالكل الفلسطيني، سواء في قطاع غزة أو الضفة الغربية، فالانقسام الفلسطيني وبالذات في سنواته الأولى الثلاث منذ عام ٢٠٠٧ ولغاية نهاية عام ٢٠١١ طغى على الحدث الفلسطيني، وكان الانشغال الفلسطيني منصباً على الانقسام، بل إن الاحتلال تراجع في تفكير السلطة الفلسطينية إلى الدرجة الثانية، أما التأثير الثاني الذي أحدثه الانقسام فيتمثل في نظرة أطراف الانقسام إلى الإنجازات وتقييمها، فإلى حدّ ليس بالقليل نجد أن أطراف الانقسام تعاملت مع ما ينجزه الطرف الآخر على أنه خسارة للطرف المناوئ وسيعزز طرف على حساب طرف آخر، وهذا شهدناه في كثير من المحطات والمواقف منها، سواء في الحروب الثلاث على قطاع غزة، أو حتى في مسيرات العودة، حيث بقيت هناك خشية دائمة من أن ما قد ينجزه القطاع سيقود إلى تعظيم مكاسب حماس، وكذلك سيدفع إلى تشكيل دولة في القطاع على حساب القضية الفلسطينية.

أما الأثر الآخر الذي جعل الاحتلال بلا كلفه كانعكاس طبيعي للانقسام فيعود إلى تعطل المؤسسات الرسمية والتي من شأنها أن ترسم السياسة العامة الفلسطينية، وعلى رأسها المؤسسة التشريعية والحكومة، وكانت النهائية بحل المجلس التشريعي الفلسطيني، وكل ذلك عطلّ المسيرة "الديمقراطية" مما أفقد المواطن الفلسطيني القدرة الذاتية على الفعل^١.

أما الأثر الأخير الذي أحدثه الانقسام غياب البرنامج الوطني الموحد والقائم على الحد الأدنى للمطالب الفلسطينية، فصحيح أن البرنامج الوطني الموحد كان طموحاً فلسطينياً قبل الانقسام، ولكن في ظل الانقسام، أصبح هنالك برنامجان ومتضادان ومتنافران.

التحولات في البيئة العربية: الأبعاد واختلاف الحسابات

شهد العالم العربي تحولين مهمين خلال السنوات العشر الأخيرة، التحول الأول وهو إعادة إنتاج الأنظمة الدكتاتورية في أغلب دول الربيع العربي، والتحول الثاني وهو

^١ محمد عمران، حل المجلس التشريعي الفلسطيني... تداعيات قانونية وسياسية، ٢٣/١٢/٢٠١٨، الجزيرة نت.

التغيير في مراكز القوى في العالم العربي وتبعاته، في التوجهات السياسية وطبيعة علاقات دول المنطقة.

فقد جاءت المرحلة الارتدادية للربيع العربي في العالم العربي ببعض الأنظمة الدكتاتورية أكثر من الأنظمة التي سبقت الربيع العربي، وهذه الحالة أثرت على القضية الفلسطينية من خلال مجموعة من المسارات والاتجاهات:

أولاً: طبيعة أنظمة الارتداد وإعادة إنتاجها للدكتاتورية جعلها أكثر حرصاً على إرضاء الجانب الأمريكي تارة نتيجة لتقاطع مصالحهما في أولويات كل منهما، وبالذات قضايا المنطقة الكبرى كالحرب على الإرهاب، ومحاربة الجماعات الإسلامية، وتارة أخرى بهدف الحصول على تأييد الإدارة الأمريكية لسياسة الأنظمة، وبالتالي حسنت من علاقاتها كثيراً مع إسرائيل^١.

ثانياً: فقدت هذه الدول دورها الإقليمي المركزي في المنطقة وأصبحت أعلى حساباتها الحفاظ على النظام، وهذا أفقد القضية الفلسطينية دولاً مركزية مثل مصر وما تشكله من إسناد عربي للقضية الفلسطينية.

ثالثاً: الصراع الداخلي بين الدول العربية وفي داخلها أثر سلباً على القضية الفلسطينية، حيث انشغل النظام العربي والشعب العربي في قضايا محلية على حساب القضايا المركزية والكبرى وعلى رأسها القضية الفلسطينية.

أما على صعيد التغيير في مراكز القوى في العالم العربي وبناء توجهات جديدة، فنجد غياب القوى المركزية عن المشهد السياسي لصالح الدول النفطية، فقد غيبت مصر والعراق وسوريا عن رسم السياسات العربية في المنطقة، وهذا التغييب أتى نتاجاً إما للصراعات الداخلية داخل هذه الدول، أو نتيجة للدعم الاقتصادي الذي تلقت الأنظمة الارتدادية من بعض الدول النفطية بعيد انقلابها على الأنظمة المنتخبة^٢.

^١. مركز الجزيرة للدراسات، العلاقات المصرية- الأمريكية بعد فوز ترامب لماذا احتفت القاهرة بفوز الرئيس الأمريكي دونالد ترامب، ١٦ نوفمبر ٢٠١٦:

<http://studies.aljazeera.net/ar/reports/2016/11/161116091628671.html>

^٢. بي بي سي عربي، لماذا سارعت دول الخليج إلى دعم مصر بعد الإطاحة بمرسي؟، ١٠ يونيو ٢٠١٣:

https://www.bbc.com/arabic/interactivity/2013/07/130710_comments_egypt_saudi_emirat

كما أن دول الخليج نفسها عاشت صراعاً بينياً فيما بينها، جعلها تتصارع وتتسابق على تحسين علاقاتها مع الولايات المتحدة الأمريكية، حيث استغلت الولايات المتحدة الأمريكية الخلاف لتعظيم مكاسبها الاقتصادية والسياسية في المنطقة، وهذا جميعه أضعف من دور هذه الدول في القضية الفلسطينية^١.

إلا أن أبرز التغيرات تأثيراً كانت التوجهات الجديدة لدول الخليج العربي خاصة مع تنامي دورها الإقليمي، كما أسلفنا، على حساب الدول القيادية التقليدية، وتمثلت هذه التوجهات الجديدة في الاتجاه نحو التغيير في طبيعة العدو، وما بُني عليه من تحالفات جديدة لهذه الدول، ومن أبرز هذه التغيرات اعتبار إيران العدو المركزي، والذي قاد إلى محاولة إسرائيل فتح علاقات معها بصفتها شريكاً في العداء لإيران.

التغيير في البيئة الدولية: السياسات والمرتكزات

بعد توقيع اتفاق أوسلو برعاية دولية، وتصنيف المقاومة الفلسطينية كحركات إرهابية، شهدت البيئة الدولية مجموعة من المتغيرات التي خدمت الاحتلال، ومن أبرز هذه المتغيرات غياب الأيدولوجيا عن العلاقات الدولية، فلم تعد قضية مناهضة الاحتلال، وقيم العدالة ذات بعد مهم في السلوك السياسي، وهذا التغيير أصاب كثيراً من الدول التي تاريخياً كانت داعمة للحق الفلسطيني، مثل الهند، والصين، وروسيا، وفرنسا إلى حد ما، أو حتى دول العالم الثالث المركزية كما هي أمريكا اللاتينية، وحل محل قيادات هذه الدول قيادات تبني علاقاتها على المنفعة الاقتصادية، وكذلك على تبادل الخبرات... إلخ. وهنا طورت هذه الدول من علاقاتها مع دولة إسرائيل وبالذات فيما يتعلق بالاقتصاد العسكري والأمني^٢.

^١ أميرة الراشد، العلاقات الأمريكية الخليجية عام ٢٠١٨: التوافق والتباين والتحديات المستقبلية. آراء حول الخليج http://araa.sa/index.php?view=article&id=4359:324231&Itemid=172&option=com_content.

^٢ وليد عبد الحفي، المجتمع الدولي والقضية الفلسطينية نظرة مستقبلية، ١٩ نوفمبر ٢٠١٧، مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات.

أما التغيير الثاني فُيبنى على ظهور القيادات والأحزاب اليمينية وتسلمها القيادة في أغلب دول العالم، وبالذات في الولايات المتحدة الأمريكية، وأغلب دول أوروبا، والتي كان لها أثر واضح في التأثير في القضية الفلسطينية، حيث أن أغلب القيادات اليمينية في أوروبا تدعم إسرائيل وتعتبرها نموذجاً ديمقراطياً، وتتفق مع إسرائيل في عدائها للعرب والمسلمين^١. كما لا يمكن إغفال تراجع أهمية القضية الفلسطينية في السياسة الدولية^٢، وذلك لعدة أسباب ولعل أبرزها، تعاظم إشكاليات المنطقة التي طغت على الجهود الدولية في معالجتها على حساب القضية الفلسطينية، والثاني حالة السكون الذاتي الذي تعاني منه القضية الفلسطينية، جعل السياسات الدولية حبيسة التفكير في عدم تأزيم العلاقة بين الفلسطينيين والإسرائيليين من ناحية وبالذات كلما طلبت السلطة الفلسطينية موقفاً دولياً تكون الاستجابة أن ذلك قد يؤثر سلباً على عملية السلام.

أما التغيير الأبرز على الساحة الدولية فتمثل في الإدارة الأمريكية ووصول دونالد ترامب وفريقه إلى رئاسة الولايات المتحدة الأمريكية، فقد تحولت الولايات المتحدة الأمريكية من داعم لإسرائيل إلى شريك للاحتلال^٣، حيث أن ما أقدمت عليه الولايات المتحدة من خطوات منحت الاحتلال تحولين مهمين: الأول على صعيد مفهوم القانون والاحتلال، والقضية الثانية على صعيد مضاعفة الإشكاليات التي يعاني منها الشعب والقيادة الفلسطينية. فقد جاء قرار الإدارة الأمريكية والمتعلق سواء بحق إسرائيل في الجولان، أو نقل السفارة الأمريكية إلى القدس وإغلاق مكتب منظمة التحرير الفلسطينية في واشنطن وقطع المساعدات عن الأنروا والسلطة الفلسطينية، وتوجت باعتبار المستوطنات لا تحالف القانون الدولي وشرعيتها بمثابة شرعه للمفاهيم التي يقوم عليها الاستعمار الاستيطاني الإسرائيلي

^١ . صعود الأحزاب اليمينية في أوروبا وتأثيرها على الشرق الأوسط، بال ثينك للدراسات الاستراتيجية.

<http://palthink.org/?p=1562>

^٢ . أحمد مجدلاني، القضية الفلسطينية والمتغيرات الدولية، جريدة الأيام، ٣٠/١/٢٠١٧.

^٣ . رائد نعيرات: مسيرات العودة في قطاع غزة النهج والأهداف والمآلات، مجلة دراسات شرق أوسطية، عدد ٨٤، ص ٧٣، عمان الأردن.

في الأراضي المحتلة^١، ولذا تناغمت هذه الخطوات مع إعلان نتياهو عن ضم الأغوار إلى دولة الاحتلال، أما قطع المساعدات عن الأونروا والمساعدات الموجه للشعب والسلطة الفلسطينية فكان الهدف منه إرهاب السلطة الفلسطينية والشعب الفلسطيني وإشغالهما في قضايا الحياة اليومية، وهذه الخطوات كذلك ترافقت مع إعلان إسرائيل وقف تحويل أموال الضرائب للفلسطينيين، والذي بُني عليه انقطاع جزئي في رواتب الموظفين، وهذه الخطوة كذلك هدفت إلى مضاعفة الإرهاب الذاتي للشعب الفلسطيني.

الخلاصة

مع تصاعد الحديث عن "الاحتلال النظيف" وانخفاض كلفة الاحتلال الإسرائيلي، أصبح التساؤل عن الأسباب التي دعت إلى ذلك ملحاً، لما كان له من انعكاسات على مستقبل القضية الفلسطينية والمساهمة في تكريس الاحتلال وسياساته في الأراضي المحتلة وبالتدرج، بحيث لم يعد هناك إمكانية للحديث عن الحلول المستقبلية، سواء على صعيد المستوطنات والاستيطان أو حتى على مستوى تقزيم دور السلطة الفلسطينية في الضفة الغربية.

وبالبحث في الأسباب التي ساهمت في تكوين ما يسمى بالاحتلال النظيف فإننا نجد أن العامل الفلسطيني كان له دور كبير في انخفاض كلفة الاحتلال، حيث ساهم اتفاق أوسلو وما تضمنه من بنود بتكبير المقاومة الفلسطينية، إضافة إلى تبثر السياسات الفلسطينية سواء السياسية منها أو الاقتصادية، وحالة الانقسام الفلسطيني التي منحت الاحتلال فرصة تعزيز ذاته والاستفراد بالكل الفلسطيني، سواء في قطاع غزة أو الضفة الغربية.

أما على الصعيد العربي فإننا نجد أن مرحلة الربيع العربي قد جاءت بأنظمة أكثر دكتاتورية لما سبقها تحرص على إرضاء الجانب الأمريكي، كما تحرص على المحافظة على نظامها، مما أفقد القضية الفلسطينية دولاً مركزية في المنطقة العربية. إضافة إلى أن الصراع الداخلي بين الدول العربية أشغل النظام والشعب العربي عن القضية الفلسطينية.

وعلى الصعيد الدولي فكان لظهور القيادات والأحزاب اليمينية وتسلمها القيادة

^١. الجزيرة نت، قرارات ترامب السبعة لتصفية القضية الفلسطينية، ١٠/٩/٢٠١٨:

<https://www.aljazeera.net/news/reportsandinterviews/2018/9/10>

في أغلب دول العالم، وبالذات في الولايات المتحدة الأمريكية، وأغلب دول أوروبا، إضافة إلى وصول دونالد ترامب وفريقه إلى رئاسة الولايات المتحدة الأمريكية أثر واضح في التأثير سلباً على القضية الفلسطينية.

لذا فإن الحاجة على الصعيد الفلسطيني إلى الاتفاق على برنامج وطني موحد لمقاومة الاحتلال وإفشال صفقة القرن المعنية بتصفية القضية الفلسطينية وقواها الوطنية الحية، وتبّعه استراتيجية وطنية لاستعادة دور الشارع الفلسطيني ومنحه عناصر الاقتدار السياسي والوطني، والعمل على دعم الاقتصاد المقاوم بدل التركيز على الاقتصاد النيوليبرالي الاستهلاكي، وتبني المؤسسات الرسمية وباقي القوى والقطاعات المجتمعية سياسةً وطنيةً تهدف إلى مناهضة ومقاومة الاحتلال وإطلاق حرية المقاومة الفلسطينية بكل أشكالها ضده، والانفكاك عن الاحتلال اقتصادياً وسياسياً وأمنياً، وتفعيل العمل الدبلوماسي الخارجي والتشبيك مع القوى العالمية المناهضة لإسرائيل والصهيونية، على أن يكون الهدف الفلسطيني في كل هذه البرامج هو إنهاء الاحتلال ومستوطناته وتحقيق التحرير والعودة للاجئين الفلسطينيين، وليس التعايش مع الاحتلال أو قبول تسويات ظالمة.

أمّا عربياً، فتبرز أولوية العمل العربي المشترك على دعم الشعب الفلسطيني في نضاله ومقاومته الوطنية، وفي تحقيق المصالحة الوطنية وتثبيت أركانها والحفاظ على ديمومتها، وعلى التوقف عن أي اتصالات مع إسرائيل قبل التزامها بحقوق الشعب الفلسطيني، ومناهضة صفقة القرن على المستوى الدولي كونها تهدف لتصفية القضية الفلسطينية وبسط هيمنة إسرائيل على العالم العربي، وبالعمل على رفع الحصار عن الشعب الفلسطيني.

البعد السياسي لاتفاقية الغاز الأردنية- الإسرائيلية*

مقدمة

شكل اكتشاف الغاز الطبيعي في إسرائيل تحولاً مهماً في القدرات الجيواستراتيجية لإسرائيل، وقد باشرت إسرائيل بمجرد الاستكشاف بعقد صفقات غير موثوقة مع مصر التي كانت تصدر لها الغاز قبل سنوات، ومع الأردن الذي تتوفر لديه كل فرص الاكتفاء الذاتي من الطاقة، وبلغت الصفقتان حوالي ٢٥ مليار دولار خلال خمسة عشر سنوات مما شكّل دعماً كبيراً لمشاريع الحفر والتنقيب، ولميزانية العدو الإسرائيلي من الأموال العربية وبشكل غير مسبق.

كما شكّلت الصفقة الأردنية خطوة كبيرة لتعزز الترابط الاقتصادي مع إسرائيل وتسهيل النشاط الاقتصادي، وتساند الولايات المتحدة الأمريكية إسرائيل في صياغة أهداف دبلوماسية الطاقة، حيث تتعاون إسرائيل مع شركات نفط أمريكية لتحقيق هذه الغاية، وعلى رأسها شركة نوبل إنرجي التي تشرف على استخراج الغاز الطبيعي من حقل الغاز الذي أعلن عنه، ويطلق عليه "لفيathan"، وبذلك أصبحت نوبل إنرجي وسيطاً بينها وبين الدول العربية لإبرام مثل هذه الصفقات^١.

وقد وقع الأردن في أيلول/ سبتمبر ٢٠١٦ اتفاقية توريد الغاز من إسرائيل عبر الشركة الأمريكية نوبل، والتي بمقتضاها سوف يدفع الأردن ما لا يقل عن ١٠ مليارات دولار على مدى ١٥ عاماً لما مجموعه ٤٥ مليار متر مكعب من الغاز الطبيعي، مع الأخذ بالاعتبار أن سعر الغاز عرضة للتغير اعتماداً على القيمة السوقية، كما أن الأردن سوف يتحمل تكاليف إضافية لبناء خط أنابيب البنية التحتية اللازمة لتسييل هذا الغاز إلى المحطات الأردنية^٢.

* إعداد أ. مجدي عبد العزيز، باحث متعاون مع مركز دراسات الشرق الأوسط- الأردن.

¹Stanly Reed & cliffod cruss, Israel's Gas Offers Lifeline for Peace, new york times news paper, 14 december, 2014, <https://nyti.ms/2v7ZwkU>

² Nobel energy website, Noble Energy Executes Leviathan Gas Sales Contract With the National Electric Power Company of Jordan, September, 2016. <http://bit.ly/2wGm6lf>, Accessed 22/2/2020.

خلفيات توقيع الصفقة

يستورد الأردن ٩٣٪ من احتياجاته للطاقة^١، وقد عانى الأردن من نقص الغاز الطبيعي، خصوصاً بعد الهجمات المتكررة التي قام بها مسلحون في سيناء على خط الغاز المصري الأردني في عام ٢٠١١، حيث تعطلت إمدادات الغاز للأردن، وأدت إلى خسائر متزايدة في قطاع الكهرباء والطاقة الأردنية.

تعود خلفيات توقيع صفقة الغاز بين إسرائيل والأردن إلى عهد الرئيس الأمريكي أوباما ووزيرة خارجيته هيلاري كلنتون، حيث تبنى مفهوم الاعتماد الاقتصادي المتبادل (interdependency) لتقليل الصراع الدولي وتعزيز فرص السلام^٢، حيث دفعت إدارة أوباما هذه الاستراتيجية بهدوء على أساس أن العلاقات الاقتصادية المعتمدة على الطاقة يمكن أن تعزز السلام بين إسرائيل وجيرانها، ولذلك برز الدور الهام للولايات المتحدة الأمريكية في التوصل إلى هذه الاتفاقية، حيث حركت الملف وزيرة الخارجية السابقة هيلاري كلنتون عندما تحدثت إلى العاهل الأردني الملك عبدالله حول الغاز الإسرائيلي في عام ٢٠١١^٣، لكن الأردن لم يكن متشجعاً لصفقة مع إسرائيل رغم حاجته للغاز آنذاك نظراً لما ستواجهه من ردود فعل سياسية ورفض شعبي، إلا أن الجهود الأمريكية مهدت الطريق أمام الحكومة الأردنية لعقد صفقة قانونية مع الشركة الأمريكية بدلاً من إسرائيل لتخفيف حدة الرفض الشعبي الأردني.

ففي أيلول/ سبتمبر عام ٢٠١٤ وقعت شركة نوبل اتفاقاً مبدئياً على شكل مذكرة نوايا مع شركة الكهرباء الوطنية الأردنية لتوريد الغاز من حقل ليفيathan إلى الأردن لتوليد الطاقة الكهربائية^٤، ومن ثم تم التوقيع والاعتماد الكامل للاتفاقية في أيلول/ سبتمبر من ٢٠١٦ قبل الطرفين، حيث وقّعت بين كل من NBL Jordan Marketing Limited وشركة الكهرباء الوطنية المملوكة للحكومة الأردنية NEPCO. مع الأخذ

¹Jordan times newspaper, "93 per cent of Jordan's electricity generated by natural gas", 5/5/2018, <https://cutt.us/ebXBM>, Accessed 22/2/2020. □

²Copeland, Dale C, Economic interdependence and war, Princeton University Press, Year:2015, p.33

³ Stanly Reed & cliffod cruss, Israel's Gas Offers Lifeline for Peace, new york times newspaper, 14 december, 2014, <https://nyti.ms/2v7ZwkU>

⁴ Nobel energy website, Noble energy announces letter of intent to sell Leviathan gas to the national electric power company of Jordan, September, 2014. <http://bit.ly/37LJTwY>.

بالاعتبار بأن NBL Jordan Marketing هي شركة مملوكة لشركة نوبل إنيرجي الأمريكية، ومسجلة في جزر كايمان، وهي ملاذ ضريبي خارجي، ويقع مقرها الرئيسي في مدينة هرتسليا الإسرائيلية بالقرب من تل أبيب، كما أن شركة NBL بدورها تتمثل ثلاث شركات إسرائيلية وهي: Derek Drilling و Avner Oil Exploration و Ratio Oil Exploration المعنية بالغاز بالكيان الإسرائيلي.

وفي إحدى فقرات الاتفاقية (فقرة ١٨/٣/١) أكدت على ضمان وكفالة حكومة الولايات المتحدة الأمريكية للالتزامات المترتبة على شركة الكهرباء الوطنية، وأكدت الاتفاقية أن البائع يتلقى ضمانات من الحكومة الأمريكية فوق كل تلك الضمانات، الأمر الذي يعني أنه وفي حال تخلف حكومة الأردن عن التسديد أو تنفيذ أحد بنود الاتفاق، فإن حكومة الولايات المتحدة الأمريكية ستُحوّل جزءاً تحدهه هي من مخصصاتها المالية لمساعدة الأردن إلى الطرف الآخر، وهو إسرائيل، حتى يتم تسديد ما يترتب على الأردن حسب الاتفاقية.

أهمية الاتفاقية سياسياً واستراتيجياً وانعكاساتها على الأردن

تم تسريب بنود اتفاقية الغاز هذه في كانون الأول/ ديسمبر ٢٠١٩، وأصبحت عامة للمرة الأولى منذ توقيعها في أيلول/ سبتمبر ٢٠١٦^٢، ويذكر أن البند رقم (١/٥/٩) من الاتفاقية ينص على أنها سرية بين الطرفين حول كل البنود منذ توقيعها حتى مرور خمس سنوات على انتهائها، أي حتى عام ٢٠٣٦.

تكمن خطورة الاتفاقية- بحسب التسريب- بالنسبة للأردن بأنها تنصّ على أنه سيعاقب بدفع مبلغ ١,٥ مليار دولار حال الإلغاء (فقرة ٢١/٥)، علماً أن الشرط الجزائي حال التقصير أو الإلغاء من أحد الطرفين غير متساو، فهي تختلف فيما يخص الجانب الأردني عنها فيما يخص الإسرائيلي، حيث يترتب على الأردني دفع المبلغ إذا كانت في الخمس سنوات الأولى من خلال شركة NEPCO، بينما إذا حصل العكس وأرادت NEPCO أن تنهي الصفقة بسبب قصور التوريد فإن شركة NBL Jordan Marketing ملزمة بدفع تعويضات قدرها ٢,١ مليار في السنوات الخمس الأولى مع الأخذ بالاعتبار أن التعويضات تقل بعد هذه السنوات^٣.

^١ نص الاتفاقية المسرب باللغة العربية على الرابط: <https://bit.ly/32QRitA>

^٢ المصدر السابق.

^٣ نفسه.

يذكر أيضاً أن الاتفاقية تنعكس سلباً على اقتصاد الأردن وعلى قدرته الاستراتيجية لاستثماره موارده الطبيعية السيادية حسب البند الخاص فقرة رقم (٩/٧)^١، حيث يتمتع الأردن عن تخفيض كميات الاستيراد من إسرائيل في حال وجد وفرة في الإنتاج المحلي، مما يجعل الأردن ملزماً عبر هذه الاتفاقية بالاعتماد على هذا المصدر الإسرائيلي، ما يعني عدم جدوى استثماره لمصادر طاقته المتنوعة مثل الصخر الزيتي ومصادر الطاقة البديلة إلى أن تنتهي هذه الاتفاقية، في ظل توقيع الحكومة الأردنية اتفاقيات استغلال الصخر الزيتي المتواجد بكميات احتياط كبيرة في الأردن كمورد للطاقة مع شركات عالمية مثل (شل) و(انفيننت) و(ابكو)^٢. وقد استعدت الحكومة العراقية للأردن لـتوقيع اتفاق لإنشاء خط أنابيب للنفط العراقي إلى ميناء العقبة الأردني ببرنامج زمني لتزويد الكهرباء للأردن في نهاية عام ٢٠٢١^٣. كما ظهرت مئات من مشاريع الطاقة النظيفة البديلة باستخدام الطاقة الشمسية وطاقة الرياح لإنتاج الكهرباء في المملكة. وقد يكون ملف الغاز ورقة ضغطٍ إسرائيلية على القرار الأردني في ظل العلاقات الأردنية- الإسرائيلية المتدهورة عقب إنهاء العمل بملحقي الباقورة والغمر من اتفاقية السلام وإستعادة الأردن لهذه الأراضي، وصدور تصريحات رئيس الوزراء الإسرائيلي المتكررة بنيتة ضمّ غور الأردن إلى إسرائيل، وتصريح العاهل الأردني في المقابل وأمام معهد واشنطن لسياسيات الشرق الأدنى المقرب من إسرائيل بأن "علاقتنا مع إسرائيل في أسوأ حالاتها"^٤.

لذلك فإن الأردن هو المتضرر الأكبر من هذه الاتفاقية حيث يرهن مستقبله في ملف استراتيجي أساسي مثل الطاقة بيد إسرائيل، خصوصاً أن ذلك يعزز النفوذ الإسرائيلي الإقليمي

^١ المصدر السابق.

^٢ صحيفة السبيل الأردنية، أربعة مشاريع لاستغلال الصخر الزيتي عاملة في المملكة <http://bit.ly/2wJmrDT>

٢٠١٦/١/١٩، تم الوصول إليه ٢٠٢٠/٢/٢٢

^٣ صحيفة الرأي الأردنية، الحكومة العراقية تقر مدّ أنبوب نفط من العراق عبر الأردن، <http://alrai.com/article/10493181> تم الوصول إليه

٢٠٢٠/٢/٢٢

^٤ صحيفة الغد الأردنية، "الملك: علاقتنا مع إسرائيل في أسوأ حالاتها"، ٢٠١٩/١١/٢٢، الرابط <https://cutt.us/ov68w> تم الوصول إليه ٢٠٢٠/٢/٢٢.

داخل منطقة شرق البحر المتوسط من خلال الترابط الاقتصادي بين دول المنطقة، وبالتالي تسهيل النشاط الاقتصادي، وكما يخدم محاولات إسرائيل لتطبيع علاقاتها مع العالم العربي. من جهةٍ أخرى، فإن للاتفاقية أهمية استراتيجية بالنسبة لإسرائيل، حيث أن بناء خط أنابيب الغاز عبر الأردن سيساهم في إدماج إسرائيل ضمن السياق الإقليمي لتصدير الغاز الى الدول الأخرى، بحيث من الممكن أن تستغل إسرائيل خط الغاز الأردني في تعزيز شراكاتها الإقليمية مع دول عربية أو إقليمية أخرى، وسيفتح لإسرائيل الباب أمام علاقات مستقبلية تزيد من قوتها الإقليمية وتؤثر سلباً على الأمن والاقتصاد العربي المشترك، بما في ذلك الأردن. كما أن هذه المليارات العشرة ستدخل الخزانة الإسرائيلية وستعزز الاقتصاد الإسرائيلي وتزيد قوة إسرائيل الجيوسياسية والجيواستراتيجية في المنطقة العربية.

إعادة النظر في الاتفاقية والإشكالية القانونية

شهدت العاصمة عمان العديد من الاحتجاجات ضد اتفاقية الغاز عقب تسريب بنودها، وأحدها كان قرب السفارة الأمريكية^١، مما شكل ضغطاً شعبياً على الحكومة وعلى مجلس النواب للتحرك ضد الاتفاقية، إلا أن إلغاء الاتفاقية يواجه العديد من العوائق القانونية والدستورية، أولها أنها سرية وغير معلنة، وبالتالي لم يقرأ نصها الأصلي أي شخص، وهناك احتمال أن تتضمن بنوداً غير معلنة تتعلق بوجوب التطبيق وتمنع إلغائها، وأيضاً عدم وضوح جهة التحكيم في حال الخلاف بين الطرفين الموقعين على الاتفاقية، أضف إلى ذلك عدم وضوح الأساس أو المخرج الذي يمكن للأردن أن يتخلص من التزامه تجاه الاتفاقية، وخصوصاً الشرط الجزائي المحدد في حال إلغاء هذه الاتفاقية.

في ١٩ كانون الثاني/يناير ٢٠٢٠، نجح البرلمان الأردني في الموافقة على مشروع قانون لحظر واردات الغاز الإسرائيلي بعد أقل من شهر من بدء التدفق في مرحلة تجريبية^٢. وتم تمرير الاقتراح البرلماني بالإجماع وأُرسل الآن إلى مجلس الوزراء ليتم سنه ويصبح قانوناً نافذاً، رغم من أن العقوبات القانونية قد تحول دون دخوله حيز التنفيذ، حيث صرح خبراء في

^١ قناة رؤيا، "أردنيون غاضبون للرزاز: تسقط اتفاقية العار مع الاحتلال"، 17/1/2020،

<https://cutt.us/4POIF> تم الوصول إليه ٢٢/٢/٢٠٢٠

^٢ صحيفة الغد الأردنية، "النواب" يجيل مشروع قانون حظر الغاز من إسرائيل إلى الحكومة بصفة الاستعجال، ١٩/١/٢٠٢٠ <http://bit.ly/2v9utFu> تم الوصول إليه ٢٢/٢/٢٠٢٠

القانون أن القانون في حال صدوره سيطبق بأثر فوري وليس بأثر رجعي، وبذلك فإنه لن يشمل اتفاقية الغاز التي تم توقيعها في عام ٢٠١٦.

مستقبل الاتفاقية

تحسن وضع الأردن بشكل كبير على مستوى الطاقة منذ توقيع الاتفاقية في أيلول/ سبتمبر ٢٠١٦ وحتى ما قبل بدء الضخ التجريبي للغاز الإسرائيلي في كانون الأول/ ديسمبر ٢٠١٩، حيث يوجد في الأردن الآن ميناء للغاز المسال في العقبة يسمح للأردنيين باستيراد الغاز من السوق الدولية المفتوحة، كما استمر الغاز المصري بالتدفق مرة أخرى باستقرار عندما عززت حكومة الرئيس عبد الفتاح السيسي سلطتها في مصر، وبالتالي لم يكن الأردن اقتصادياً بحاجة ماسة لهذا الغاز في ظل توفر قدراته الكهربائية وجهوده الحثيثة في توفير مصادر طاقة متعددة كما ذكر.

ورغم تصاعد الاحتجاجات الشعبية ضد الاتفاقية، ورغم ما تم ذكره سابقاً عن الخيارات البديلة للطاقة التي يملكها الأردن، إلا أن المؤشرات الحالية تفيد أن الحكومة لا تنوي إلغاء الاتفاقية، رغم أن رئيس الوزراء الأردني عمر الرزاز أعلن بعد ضغوط من مجلس النواب "أن الحكومة بصدد مراجعة كل اتفاقيات الطاقة"، لكن الاتفاقية ما زالت سارية حتى الآن في ظل العقوبات القانونية والاقتصادية التي تواجهها حسب مسؤولي الحكومة الأردنية، وسيعتمد مستقبلها على وجود إرادة سياسية حقيقية لإلغائها وتحمل تبعاتها.

ويثير بعض الخبراء مسألة الثمن الذي سيدفعه الأردن في حال قرر أن يلغي الصفقة، لكن الأبعاد السياسية والاستراتيجية تشير بأن المضي قدماً في هذه الصفقة سيحمل الأردن تبعات سياسية وإقليمية مستقبلية تتجاوز قيمة الغرامة المالية عند الإلغاء والبالغة ١.٥ مليار دولار حسب التسريبات، خصوصاً في ظل طرح الإدارة الأمريكية لخطة السلام المعروفة "بصفقة القرن"، كما أن إسرائيل دولة عاصية للقانون الدولي، فلم العجلة في دفع هذه الغرامة عند الإلغاء؟، خاصة في حال استند الأردن على قرار البرلمان الذي يمثل الشعب صاحب الحق والسلطة في البلاد.

^١ صحيفة الرأي الأردنية، "الرزاز الحكومة بصدد مراجعة اتفاقيات الطاقة" ٥/١/٢٠٢٠، <https://cutt.us/UbAKH>، تم الوصول إليه ٢٢/٢/٢٠٢٠.

الدلالات الإحصائية لنتائج الانتخابات الإسرائيلية

وإمكانية تأثير المكون العربي فيها*

تهدف الورقة إلى تقديم قراءة إحصائية لنتائج الانتخابات الإسرائيلية وإمكانية تأثير المكون العربي فيها، حيث تتناول انتخابات الكنيست في أربع محطات: انتخابات الكنيست العشرين (آذار/مارس ٢٠١٥)، والحادية والعشرين (نيسان/أبريل ٢٠١٩)، والثانية والعشرين (أيلول/سبتمبر ٢٠١٩)، والثالثة والعشرين (آذار/مارس ٢٠٢٠)، وعلى النحو الآتي:

أولاً: انتخابات الكنيست العشرين (آذار/مارس ٢٠١٥)

أجريت انتخابات الكنيست العشرين بتاريخ ١٧/٣/٢٠١٥، وبلغ عدد الناخبين الكلي (٥٨٨١٦٩٦) ناخباً، منهم (٨٣٤٦١٠) ناخبين من العرب، ويشكّلون ما نسبته (٢,١٤٪) من عدد الناخبين الكلي، في حين بلغ عدد المقترعين الكلي (٤٢٥٠٦٩٧) مقترعاً، ويشكّلون ما نسبته (٣١,٧٢٪) من عدد الناخبين الكلي، أما عدد المقترعين من العرب فقد بلغ (٥٣١٦٤٦) مقترعاً، ويشكّلون ما نسبته (٧,٦٣٪) من عدد الناخبين الكلي للعرب، والجدول التالي يبين هذه الأعداد والنسب.

الجدول (١) أعداد ونسب الناخبين والمقترعين الكلي، والناخبين والمقترعين العرب

الأعداد	الناخبون	المقترعون	نسبة الاقتراع	الأصوات الصالحة	الأصوات الملقية
الكلي	5881696	4250697	72.31%	4206849	43848
العرب	834610	531646	63.7%		

بعد الانتهاء من الاقتراع أسفرت النتائج عن حصول حزب الليكود على أعلى عدد من أصوات المقترعين بلغت (٩٨٥٤٠٨) أصوات، وبنسبة تساوي (٢٣,٤٠٪)، وهذه النسبة تعادل (٣٠) مقعداً من أصل ١٢٠ مقعداً من مقاعد الكنيست، وبذلك استطاع تشكيل الحكومة باتّلاف مع عدد من الأحزاب من قوى اليمين بعدد مقاعد يساوي (٦٦) مقعداً، كما يُلاحظ أن المعسكر الصهيوني قد حصل على (٧٨٦٣١٣) صوتاً، وبنسبة

* إعداد الدكتور أيمن خاطر، محلل إحصائي.

تساوى (٦٧, ١٨٪)، وهذه النسبة تعادل (٢٤) مقعداً، أما بالنسبة للمكُون العربي (الأحزاب العربية) والتي تم توحيدها تحت ما اسم " القائمة المشتركة"، فقد حصلت على (٤٤٦٥٨٣) صوتاً ونسبة تساوى (٦١, ١٠٪)، وهذه النسبة تعادل (١٣) مقعداً، وحلّت في المرتبة الثالثة من حيث عدد الأصوات، والجدول التالي يبيّن الأحزاب التي فازت في انتخابات عام ٢٠١٥، وهي الأحزاب التي حازت على نسبة الحسم (٢٥, ٣٪) فما فوق حتى تحصل على مقعد في الكنيست وهذا يعني أن بقية الأحزاب التي لم تحصل على مقعد قد حصلت على (١٨٥٤٨٢) صوتاً من عدد الأصوات الكلي.

الجدول (٢) نتائج انتخابات الكنيست العشرين آذار/ مارس ٢٠١٥

عدد المقاعد	النسبة	عدد الأصوات	اسم القائمة
30	٪23.40	985408	الليكود بنيامين نتنياهو
24	٪18.67	786313	المعسكر الصهيوني يتسحاق هرتسوغ وتسيبي ليفني
13	٪10.61	446583	القائمة المشتركة (الجبهة، الإسلامية، التجمع، التغيير)
11	٪8.82	371602	يش عتيد - يائير لابيد
10	٪7.49	315360	كلنا - موشيه كحلون
8	٪6.74	283910	البيت اليهودي - نفتالي بينيت
7	٪5.74	241613	اتحاد الشرقيين المحافظين على التوراة حركة الحاخام عوفاديا يوسف
6	٪5.10	214906	إسرائيل بيتنا - أفيغدور ليبرمان
6	٪4.99	210143	يهדות التوراة والسبت أغودات إسرائيل - ديبغل التوراة
5	٪3.93	165529	اليسار الإسرائيلي

على الرغم من فوز القائمة العربية المشتركة وحلّوها في المرتبة الثالثة من حيث عدد المقاعد، إلّا أن هناك عدداً لا بأس به من الأصوات العربية لم تُستثمر في هذه الانتخابات، إما لأنها أُحجمت عن الاقتراع، أو ذهبت إلى أحزاب صهيونية، فقد بلغ عدد المقترعين الكلي للعرب في هذه الانتخابات (٥٣١٦٤٦) مقترعاً، وشكّل هذا ما نسبته (٧, ٦٣٪) من العدد الكلي الناخبين العرب البالغ (٨٣٤٦١٠) ناخبين، مما يعني أن (٣٠٢٩٦٤) ناخباً لم يدلّوا

بأصواتهم، وشكلت ما نسبته (٣٦٪)، ويضاف إليهم حوالي (٨٥٠٦٣) مقترعاً من المقترعين العرب أعطوا أصواتهم لأحزاب صهيونية، وتشكل هذه الأصوات ما نسبته (١٦٪) من العدد الكلي للمقترعين العرب، وهذا يعني أن الناخبين العرب قد أضعوا (٣٨٨٠٢٧) صوتاً ما بين غير مقترع، أو مقترع لغير العرب، والجدول التالي يبين عدد الناخبين العرب وعدد المقترعين وغير المقترعين، وعدد الأصوات التي ذهبت للعرب، وعدد الأصوات التي ذهبت للأحزاب الصهيونية.

الجدول (٣) أعداد ونسب الناخبين والمقترعين وغير المقترعين العرب، وعدد الأصوات العربية التي ذهبت للعرب، وعدد الأصوات العربية التي ذهبت للأحزاب الصهيونية

عدد من يحق له الاقتراع	عدد المقترعين الكلي	نسبة التصويت العامة	عدد غير المقترعين	نسبة غير المقترعين	الأصوات للقائمة المشتركة	نسبة التصويت للقائمة	الأصوات لأحزاب صهيونية	نسبة التصويت لأحزاب صهيونية
834610	531646	63.70%	302964	36%	446583	84%	85063	16%

ثانياً: انتخابات الكنيست الحادية والعشرين نيسان / أبريل ٢٠١٩

بلغ عدد الناخبين الكلي في الانتخابات الإسرائيلية نيسان / أبريل ٢٠١٩ (٦٣٣٩٧٢٩) ناخباً، منهم (٩٨٠٥٠٠) ناخب من العرب، ويشكلون ما نسبته (١٥,٥٪) من عدد الناخبين الكلي، في حين بلغ عدد المقترعين الكلي (٤٣٤٠٢٥٣) مقترعاً، ويشكلون ما نسبته (٦٨,٤٦٪) من عدد الناخبين الكلي، أما عدد المقترعين من العرب فقد بلغ (٤٨٠٤٤٥) مقترعاً، ويشكلون ما نسبته (٤٩٪) من عدد الناخبين العرب الكلي، وهذا يشير إلى انخفاض في عدد المقترعين عن عددهم في انتخابات ٢٠١٥، والجدول التالي يبين هذه الأعداد والنسب.

الجدول (٤) أعداد ونسب الناخبين والمقترعين الكلي، والناخبين والمقترعين العرب

الأعداد	عدد الناخبين	عدد المقترعين	نسبة الاقتراع	الأصوات الصالحة	الأصوات الملغية
الكلي	6339729	4340253	68.46%	4309270	30983
العرب	980500	480445	49%		

بعد الانتهاء من الاقتراع، أسفرت النتائج عن حصول حزب الليكود على أعلى عدد من

أصوات المقترعين، والتي بلغت بلغت (١١٣٨٧٧٢) صوتاً، وبنسبة تساوي (٢٦, ٢٧٪)، وهذه النسبة تعادل (٣٦) مقعداً من أصل ١٢٠ مقعداً من مقاعد الكنيست، وبذلك استطاع تشكيل الحكومة باتتلاف مع عدد من الأحزاب من قوى اليمين بعدد مقاعد تساوي (٦٥) مقعداً، كما يلاحظ أن حزب أزرق- أبيض (كحول لفان) قد حصل على (١١٢٣٩٢٩) صوتاً، وبنسبة تساوي (٢٥, ٩٢٪)، وهذه النسبة تعادل (٣٥) مقعداً، أما بالنسبة للمكوّن العربي (الأحزاب العربية) والتي حصل فيها انقسام ولم تدخل في قائمة موحدة كما جرى في انتخابات عام ٢٠١٥، وإنما دخلت في قائمتين، الأولى ضمّت (الجبهة الديمقراطية للسلام والمساواة والحركة العربية للتغيير)، والتي حصلت على (١٩٣٤٤٢) صوتاً وبنسبة تساوي (٤, ٤٦٪)، وهذه النسبة تعادل (٦) مقاعد، وأما القائمة العربية الثانية فقد ضمّت (القائمة العربية الموحدة - التجمع الوطني الديمقراطي)، وحصلت على (١٤٣٦٦٦) صوتاً، وبنسبة تساوي (٣, ٣٢٪)، وهذه النسبة تعادل (٤) مقاعد، وبذلك يكون المكوّن العربي بجميع أحزابه قد حصل على (١٠) مقاعد في الكنيست، وهذا يدل على انخفاض عدد المقاعد عن انتخابات عام ٢٠١٥ والتي كانت ١٣ مقعداً، مما يعني أن العرب خسروا في هذه الانتخابات (٣) مقاعد، والجدول التالي يبيّن الأحزاب التي فازت في انتخابات نيسان/ أبريل ٢٠١٩، وهي الأحزاب التي حازت على نسبة الحسم (٣, ٢٥٪) فما فوق حتى تحصل على مقعد في الكنيست، وهذا يعني أن بقية الأحزاب التي لم تحصل على مقعد قد حصلت على (٣٧٠٧٥٨) صوتاً من عدد الأصوات الكلية.

الجدول (٥) نتائج انتخابات الكنيست الحادي والعشرين (نيسان/ أبريل ٢٠١٩)

عدد المقاعد	النسبة	عدد الأصوات	الحزب
36	26.27%	1138772	الليكود، بنيامين نتنياهو
35	25.92%	1123929	أزرق- أبيض (كحول لفان)، بني غانتس
8	5.95%	257869	شاس
7	5.73%	249049	يهדות هتوراه، اغودات يسرائيل، ديغل هتوراه
6	4.46%	193442	الجبهة الديمقراطية للسلام والمساواة والحركة العربية للتغيير
6	4.41%	191323	حزب العمل - غيشر بقيادة عمير بيرتس واورلي ليفي ابي كسيس
5	3.99%	172933	يسرائيل بيتينو، افيغودور ليرمان

عدد المقاعد	النسبة	عدد الأصوات	الحزب
5	3.67%	159303	تحالف أحزاب اليمين: البيت اليهودي، اليمين الجديد، الاتحاد القومي
4	3.60%	156217	المعسكر الديمقراطي (تحالف ميرتس مع إيهود براك)
4	3.52%	152568	كولانو - اليمين العاقل برئاسة موشيه كحلون
4	3.32%	143666	القائمة العربية الموحدة - التجمع الوطني الديمقراطي

على الرغم من فوز المكوّن العربي بـ (١٠) مقاعد، إلا أن هناك عددًا من الأصوات العربية ضاعت ولم يحسن استثمارها، وقد يكون الانقسام الذي حصل بين الأحزاب العربية أحد أسباب هذا التراجع، ويضاف إلى ذلك إحجام عدد من العرب عن المشاركة في الاقتراع، أو الاقتراع لبعض الأحزاب الصهيونية، فقد بلغ عدد المقترعين الكلي للعرب في هذه الانتخابات (٤٨٠٤٤٥) مقترعًا، وشكّل هذا ما نسبته (٤٩٪) من العدد الكلي للناخبين العرب والبالغ (٩٨٠٥٠٠) ناخب، مما يعني أن (٥٠٠٠٥٥) ناخبًا لم يدلو بأصواتهم وشكّلوا ما نسبته (٥١٪) من الأصوات، ويضاف إليهم حوالي (١٤٣٣٣٧) مقترعًا من المقترعين العرب أعطوا أصواتهم لأحزاب صهيونية، ويشكّل هذا ما نسبته (٣٠٪) من العدد الكلي للمقترعين العرب، وهذا يعني أن الناخبين العرب قد أضاعوا (٦٤٣٣٩٢) صوتًا ما بين غير مقترع، أو مقترع لغير العرب، والجدول التالي يبيّن عدد الناخبين العرب، وعدد المقترعين وغير المقترعين، وعدد الأصوات التي ذهبت للعرب، وعدد الأصوات التي ذهبت للأحزاب الصهيونية.

الجدول (٦) أعداد ونسب الناخبين والمقترعين وغير المقترعين العرب، وعدد الأصوات العربية التي ذهبت للعرب، وعدد الأصوات العربية التي ذهبت للأحزاب الصهيونية

من يحق لهم الاقتراع	عدد المقترعين الكلي	نسبة الاقتراع للعرب	غير المقترعين	نسبة غير المقترعين	الأصوات للقائمة المشتركة	نسبة التصويت للقائمة المشتركة	الأصوات لأحزاب صهيونية	نسبة التصويت لأحزاب صهيونية
980500	480445	49%	500055	51%	337108	70%	143377	30%

ثالثاً: انتخابات الكنيست الثانية والعشرين (أيلول/ سبتمبر ٢٠١٩)

بلغ عدد الناخبين الكلي في الانتخابات الإسرائيلية أيلول/ سبتمبر ٢٠١٩ (٦٣٩٤٠٣٠) ناخباً، منهم (٩٨٠٤٣٩) ناخباً من العرب، ويشكّلون ما نسبته (١٥,٥٪) من العدد الكلي للناخبين، في حين بلغ عدد المقترعين الكلي (٤٤٥٨١٦٧) مقترعاً، ويشكّلون ما نسبته (٦٩,٧٢٪) من عدد الناخبين الكلي، أما عدد المقترعين من العرب فقد بلغ (٥٨٨٢٦٣) مقترعاً، ويشكّلون ما نسبته (٦٠٪) من العدد الكلي للناخبين العرب، وهذا يشير إلى ارتفاع في عدد المقترعين العرب عن عددهم في انتخابات نيسان/ أبريل ٢٠١٩، والجدول التالي يبين هذه الأعداد والنسب.

الجدول (٧) أعداد ونسب الناخبين والمقترعين الكلي، والناخبين والمقترعين العرب

الأصوات الملمّية	الأصوات الصالحة	نسبة الاقتراع	المقترعون	الناخبون	الأعداد
27601	4430566	69.72%	4458167	6394030	الكلي
		60%	588263	980439	العرب

أسفرت نتائج الانتخابات عن حصول حزب أزرق- أبيض (كحول لفان) بقيادة بني غانتس على أعلى عدد من أصوات المقترعين بلغت (١١٥١٢١٤) صوتاً، وبنسبة تساوي (٢٥,٩٥٪)، وهذه النسبة تعادل (٣٣) مقعداً من أصل ١٢٠ مقعداً من مقاعد الكنيست، أما حزب الليكود فقد حصل على (١١١٣٦١٧) صوتاً، وبنسبة تساوي (٢٥,١٠٪)، وهذه النسبة تعادل (٣٢) مقعداً، أما بالنسبة للمكوّن العربي (الأحزاب العربية) والتي عادت إلى توحيد صفوف أحزابها تحت القائمة المشتركة كما جرى في انتخابات عام ٢٠١٥، فقد حصلت على المرتبة الثالثة بعدد أصوات بلغ (٤٧٠٢١١) صوتاً وبنسبة تساوي (١٠,٦٠٪)، وهذه النسبة تعادل (١٣) مقعداً، وهذا يدل على ارتفاع عدد المقاعد للمكوّن العربي مقارنة بانتخابات نيسان/ أبريل ٢٠١٩ والتي كانت ١٠ مقاعد، والجدول التالي يبيّن الأحزاب التي فازت في انتخابات أيلول/ سبتمبر ٢٠١٩، وهي الأحزاب التي حازت على نسبة الحسم (٣,٢٥٪) فما فوق حتى تحصل على مقعد في الكنيست، وهذا يعني أن بقية الأحزاب التي لم تحصل على مقعد قد حصلت على (٣١٢٩٥٩) صوتاً من عدد الأصوات الكلية.

الجدول (٨) نتائج انتخابات الكنيست الثانية والعشرين (٢٢ أيلول/ سبتمبر ٢٠١٩)

عدد المقاعد	النسبة	عدد الأصوات	الحزب
33	25.95%	1151214	أزرق- أبيض (كحول لفان) بقيادة بني غانتس
32	25.10%	1113617	الليكود بنيامين نتنياهو
13	10.60%	470211	القائمة المشتركة
9	7.44%	330199	شاس
8	6.99%	310154	إسرائيل بيتنا بقيادة افغدور ليبرمان
7	6.06%	268775	يهדות هتوراه، اغودات يسرائيل، ديغل هتوراه
7	5.87%	260655	تحالف أحزاب اليمين: البيت اليهودي، اليمين الجديد، الاتحاد القومي
6	4.80%	212782	حزب العمل- غيشر بقيادة عمير بيرتس واورلي ليفي ابي كسيس
5	4.34%	19249	المعسكر الديمقراطي (تحالف ميرتس مع يهود براك)

على الرغم من فوز المكوّن العربي ب (١٣) مقعداً، إلا أن هناك عدداً من الأصوات العربية ضاعت أيضاً في هذه الانتخابات ولم يحسن استثمارها، وقد يكون أحد أسباب ذلك إجماع عدد من العرب عن المشاركة في الاقتراع، أو الاقتراع لبعض الأحزاب الصهيونية، فقد بلغ عدد المقترعين الكلي للعرب في هذه الانتخابات (٥٨٨٢٦٣) مقترعاً، وشكّل هذا ما نسبته (٦٠٪) من العدد الكلي للناخبين العرب، والبالغ (٩٨٠٥٠٠) ناخب، مما يعني أن (٣٩٢١٧٥) ناخباً عربياً لم يدلوا بأصواتهم وشكّلوا ما نسبته (٤٠٪) من الناخبين العرب، ويضاف إليهم حوالي (١١٧٦٥٢) مقترعاً من المقترعين العرب أعطوا أصواتهم لأحزاب صهيونية، ويشكّل هذه ما نسبته (٢٠٪) من العدد الكلي للمقترعين العرب، وهذا يعني أن الناخبين العرب قد أضاعوا (٥٠٩٨٢٧) صوتاً ما بين غير مقترع، أو مقترع لغير العرب، والجدول التالي يبيّن عدد الناخبين العرب، وعدد المقترعين وغير المقترعين، وعدد الأصوات العربية التي ذهبت للعرب، وعدد الأصوات العربية التي ذهبت للأحزاب الصهيونية.

الجدول (٩) أعداد ونسب الناخبين والمقترعين وغير المقترعين العرب، وعدد الأصوات العربية التي ذهبت للعرب، وعدد الأصوات العربية التي ذهبت للأحزاب الصهيونية

من يحق لهم الاقتراع	عدد المقترعين الكلي	نسبة الاقتراع للعرب	عدد غير المقترعين	نسبة غير المقترعين	الأصوات للقائمة المشتركة	نسبة التصويت للقائمة	الأصوات لأحزاب صهيونية	نسبة التصويت لأحزاب صهيونية
980439	588263	60%	392175	40%	470611	80%	118 ألف	20%

رابعاً: انتخابات الكنيست الثالثة والعشرين آذار/ مارس ٢٠٢٠*

بلغ عدد الناخبين الكلي في الانتخابات الإسرائيلية آذار/ مارس ٢٠٢٠ (٦٤٥٣٢٥٥) ناخباً، في حين بلغ عدد المقترعين الكلي (٤٦١٤٨٨٩) مقترعاً، ويشكلون ما نسبته (٧١,٥١٪)، من عدد الناخبين الكلي، أما في الأوساط العربية فقد وصلت نسبة المشاركة إلى (٦٥٪) من عدد الناخبين الكلي، وهذا يشير إلى ارتفاع في عدد المقترعين العرب عن عددهم في انتخابات أيلول/ سبتمبر ٢٠١٩، والجدول التالي يبين هذه الأعداد والنسب.

الجدول (١٠) أعداد ونسب الناخبين والمقترعين الكلي، والناخبين والمقترعين العرب

الأصوات الملغية	الأصوات الصالحة	نسبة الاقتراع	المقترعون	الناخبون	الأعداد
25071	4589818	71.51%	4614889	6453255	الكلي
		65%	662000	1019000	العرب

أسفرت نتائج الانتخابات عن حصول حزب الليكود على أعلى عدد من أصوات المقترعين بلغت (١٣٥٢٣٣٤) صوتاً، ونسبة تساوى (٢٩,٤٦٪)، وهذه النسبة تعادل (٣٦) مقعداً من أصل ١٢٠ مقعداً من مقاعد الكنيست، أما حزب أزرق- أبيض (كحول لفان) بقيادة بني غانتس فحصل على (١٢٢٠٢٩٠) صوتاً، ونسبة تساوى (٢٦,٥٩٪)، وهذه النسبة تعادل (٣٣) مقعداً، أما بالنسبة للمكوّن العربي (الأحزاب العربية) والتي وُحّدت صفوفها تحت "القائمة المشتركة" كما جرى في انتخابات عام آذار/ مارس ٢٠١٥ وأيلول/ سبتمبر ٢٠١٩ فقد حصلت على المرتبة الثالثة بعدد أصوات بلغ (٥٨١٥٤٠) صوتاً

* تم إعداد هذا التقرير قبل صدور النتائج النهائية لانتخابات آذار/ مارس ٢٠٢٠، لذلك تم اعتماد (أرقام تقريبية وأولية) ساهم في تحقيقها الكاتب والصحافي الفلسطيني برهوم الجرايسي، وسيحتوي العدد القادم من المجلة على تحليل تفصيلي لنتائج هذه الانتخابات.

وبنسبة تساوى (٦٧, ١٢٪)، وهذه النسبة تعادل (١٥) مقعداً، أي أنها حصلت على (١١٠٩٢٩) صوتاً إضافياً مقارنة مع انتخابات أيلول/ سبتمبر ٢٠١٩، كما أن نسبة المشاركة العربية في الانتخابات قد ارتفعت إلى (٦٥٪)، حصلت القائمة العربية على ٨٨٪ منها، بعد أن كانت في انتخابات أيلول/ سبتمبر ٢٠١٩ (٨٠٪)، فيما انتخب حوالي ٨٠٠٠٠ ناخبٍ عربيٍّ بنسبة (١٢٪) للأحزاب الصهيونية.

وهذا يدل على ارتفاع عدد المقاعد للمكوّن العربي مقارنة بانتخابات (أيلول/ سبتمبر ٢٠١٩) والتي كانت ١٣ مقعداً، والجدول التالي يبيّن الأحزاب التي فازت في انتخابات آذار/ مارس ٢٠٢٠، وهي الأحزاب التي حازت على نسبة الحسم (٢٥, ٣٪) فما فوق حتى تحصل على مقعد في الكنيست.

الجدول (١١) نتائج انتخابات الكنيست ٢ آذار/ مارس ٢٠٢٠

الحزب	عدد الأصوات	النسبة	عدد المقاعد
الليكود بنيامين نتنياهو	1352334	29.46%	36
أزرق- أبيض (كحول لفان) بقيادة بني غانتس	1220290	26.59%	33
القائمة المشتركة	581540	12.67%	15
شاس	352842	7.69%	9
يهדות هتوراه	274438	5.98%	7
حزب العمل- غيشر- ميرتس	267457	5.83%	7
إسرائيل بيتنا بقيادة افغدور ليرمان	263335	5.74%	7
يمينا	240590	5.24%	6

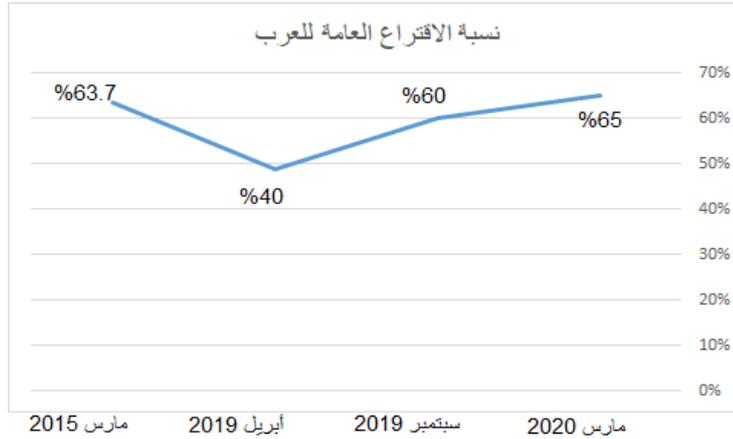
الجدول (١٢) أعداد ونسب الناخبين والمقترعين وغير المقترعين العرب وعدد الأصوات التي

ذهبت للعرب وعدد الأصوات التي ذهبت للأحزاب الصهيونية

من يحق لهم الاقتراع	عدد المقترعين الكلي	نسبة الاقتراع للعرب	عدد غير المقترعين	نسبة غير المقترعين	عدد الأصوات للقائمة	نسبة التصويت للقائمة	الأصوات لأحزاب صهيونية	نسبة التصويت لأحزاب صهيونية
1019000	662000	65%	357000	35%	581540	88%	80000	12%

ويلاحظ من الانتخابات الأربعة التي جرت في الفترة (٢٠١٥-٢٠٢٠) اختلاف نسب مشاركة المكوّن العربي فيها وقدرته على حصد المقاعد، والشكل التالي يبيّن هذه النسب:

شكل (١) نسب مشاركة المكوّن العربي في انتخابات الكنيست في الفترة (٢٠١٥ - ٢٠٢٠)



كما يبين الجدول التالي مقارنة بين الدورات الانتخابية الأربعة التي جرت في الفترة (٢٠١٥-٢٠٢٠).

الجدول (١٣) مقارنة بين الدورات الانتخابية الأربع التي جرت في الفترة (٢٠١٥ - ٢٠٢٠)

آذار 2020	أيلول 2019	نيسان 2019	آذار 2015	مجال المقارنة
1019000	980439	980500	834610	عدد من يحق لهم الاقتراع من العرب
662000	588263	480445	531646	عدد المقترعين العرب
65%	60%	49%	63.7%	نسبة الاقتراع العامة للعرب
357000	392175	500055	302964	عدد غير المقترعين من العرب
35%	40%	51%	36%	نسبة غير المقترعين من العرب
581540	470611	337108	446583	عدد الأصوات التي حصلت عليها "القائمة المشتركة" العربية
88%	80%	70%	84%	نسبة تصويت العرب للقائمة المشتركة
80000	117652	143337	85063	المصوتين العرب للأحزاب الصهيونية
12%	20%	30%	16%	نسبة المصوتين العرب لأحزاب صهيونية

الملف البيلوغرافي

الحركات الشعبية في العالم العربي

٢٠٢٠ - ٢٠١٦

- المراجع العربية

- المراجع الإنجليزية

- أحدث الإصدارات

الملف البيبلوغرافي

الحركات الشعبية في العالم العربي

٢٠١٦ - ٢٠٢٠*

أولاً: المراجع العربية

١. الكتب

- سراج، نادر. الخطاب الاحتجاجي: دراسة تحليلية في شعارات الحراك المدني. الطعنين، قطر: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، ٢٠١٧.
- مجموعة مؤلفين. الشباب والانتقال الديمقراطي في البلدان العربية. الطعنين، قطر: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، ٢٠١٩.
- البطريق، غادة. المواقع الإخبارية والحراك السياسي العربي. الجيزة، مصر: أطلس للنشر والإنتاج الإعلامي، ٢٠١٧.
- ديانى، مراد وآخرون. ٢٠ فبراير ومآلات التحول الديمقراطي في المغرب. الطعنين، قطر: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، ٢٠١٨.
- أبو عامر، عدنان. منظومة الأمن الإسرائيلي والثورات العربية. بيروت، لبنان: مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، ٢٠١٦.
- زين الدين، الحبيب. الحركات الاحتجاجية في المغرب ودينامية التغيير ضمن الاستمرارية. الطعنين، قطر: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، ٢٠١٩.
- شلاطة، أحمد وآخرون. التّخب والانتقال الديمقراطي: التشكل والمهمّات والأدوار. الطعنين، قطر: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، ٢٠١٩.
- روبرتس، آدم وآخرون. المقاومة المدنية في الربيع العربي: الانتصارات والكوارث. أبو ظبي، الإمارات: شركة المطبوعات للتوزيع والنشر، ٢٠١٧.
- حسن، عمر. النظام الإقليمي العربي بين التحديات المزمّنة والمتغيرات الجيوسياسية الراهنة. عمان، الأردن: دار الخليج للنشر والتوزيع، ٢٠١٩.

* إعداد أ. سعيد اللحام، مساعد باحث متعاون مع مركز دراسات الشرق الأوسط.

- دلال، أحمد وآخرون. الثورات العربية: عسر التحول الديمقراطي ومآلاته. الطعنين، قطر: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، ٢٠١٨.
- النصراوي، صلاح. فرص في مهب الريح: تأملاتي في تجارب عملية التغيير في العراق. الجيزة، مصر: دار بدائل، ٢٠١٦.
- طرابلسي، فواز. الطبقات الاجتماعية والسلطة السياسية في لبنان. بيروت، لبنان: دار الساقى، ٢٠١٦.
- بشارة، عزمي. الجيش والسياسة: إشكاليات نظرية ونماذج عربية. الطعنين، قطر: المركز العربي للدراسات، ٢٠١٧.
- عوض، جيهان. أمريكا والربيع العربي خفايا السياسة الأمريكية في المنطقة العربية. القاهرة، مصر: العربي للنشر والتوزيع، ٢٠١٩.
- الشريف، سامح. الشعارات السياسية: دراسة نظرية وتطبيقية. القاهرة، مصر: العربي للنشر والتوزيع، ٢٠١٧.
- بن سليمان، رحمة وآخرون. العنف والسياسة في المجتمعات العربية المعاصرة (الجزء الثاني). الطعنين، قطر: المركز العربي للدراسات، ٢٠١٧.

٢. مقالات الدوريات

- السرحان، عطا الله صالح غيثان. الإصلاحات السياسية في الأردن: بين رهانات الملكية وضغوط المعارضة والحراك الشعبي. دراسات- العلوم الإنسانية والاجتماعية. مجلد ٤٦. ع ٣ (٢٠١٩). ص ٥٠٢-٥٠١٥.
- سارة، تيتيلة. ثقافة التعايش السلمي والهوية الوطنية عبر الفيس بوك: الحراك الشعبي الجزائري نموذجاً. مجلة دراسات في العلوم الإنسانية والاجتماعية. مجلد ٢. ع ١٦ (٢٠١٩). ص ٢٥٧-٢٨١.
- بلهول، نسيم. احتجاجات الجزائر: الطريق نحو الجمهورية الثانية. مجلة الديمقراطية. مجلد ١٩. ع ٧٤ (٢٠١٩). ص ١٧٢-١٧٦.
- طيفور، فاروق. قراءة في الحراك الشعبي الجزائري ٢٠١٩: الأسباب والتطورات والسناريوهات المحتملة. مجلة دراسات شرق أوسطية. مجلد ٢٣. ع ٨٧ (٢٠١٩). ص ٦٢-٥٣.

- عودة، حنين. يوميات الحراك الشعبي الجزائري ٢٠١٩. مجلة دراسات شرق أوسطية. مجلد ٢٣. ع ٨٧ (٢٠١٩). ص ٦٣-٧٠.
- الشيخ، عبد الله. قراءة في الحراك الشعبي السوداني ٢٠١٩. مجلة دراسات شرق أوسطية. مجلد ٢٣. ع ٨٧ (٢٠١٩). ص ٧١-٨٠.
- شبانة، متاب. يوميات الحراك الشعبي السوداني ٢٠١٩. مجلة دراسات شرق أوسطية. مجلد ٢٣. ع ٨٧ (٢٠١٩). ص ٨١-٩٥.
- غانم، عبد الله. طموح شعبي يهدد أسس المحاصصة وشبكات الفساد: احتجاجات العراق. مجلة رؤية تركية. مجلد ٩. ع ١ (٢٠٢٠). ص ٥٧-٦٩.
- باكير، علي حسين. الثورة اللبنانية الثانية: تحديات التغيير الجذري في لبنان. مجلة رؤية تركية. مجلد ٩. ع ١ (٢٠٢٠). ص ٤٣-٥٦.
- نجم، وائل. لبنان في ظل الانتفاضة الشعبية: الواقع والتحديات واتجاهات المستقبل. مجلة دراسات شرق أوسطية. مجلد ٢٣. ع ٩٠ (٢٠٢٠). ص ١١٣-١٢٠.
- عبد العال، محمود جمال. حراك الجزائر: الأطراف الفاعلة، ومواقفها، والسيناريوهات المحتملة. آفاق سياسية. مجلد ____ . ع ٤٢ (٢٠١٩). ص ٣٣-٣٧.
- عروس، الزبير. الهبة الشعبية في الجزائر: الخلفيات والوقائع والآفاق حوار مع الزبير عروس. المستقبل العربي. مجلد ٤٢. ع ٤٨٦ (٢٠١٩). ص ١١-٢٣.
- صالح، محسن. الحراك الشعبي اللبناني إلى أين؟. فلسطين اليوم. ع ٥٠٧٤ (٢٠١٩). ص ١٨-٢٠.
- الأسمر، مروان. السودان والجزائر في ركب الثورات. مجلة دراسات شرق أوسطية. مجلد ٢٣. ع ٨٨ (٢٠١٩). ص ١٢٩-١٣٧.
- حسب الرسول، محمد. ثورة السودان وتحدي الاختطاف. المستقبل العربي. مجلد ٤٢. ع ٤٨٦ (٢٠١٩). ص ٧-١٠.
- عمرو، أحمد. مآلات الحراك في الجزائر. البيان. ع ٣٨٦ (٢٠١٩). ص ٤٢-٤٤.
- أوراكي، سرحان. الثورة والثورة المضادة في السودان والبحث عن الاستقرار. مجلة رؤية تركية. مجلد ٨. ع ٣ (٢٠١٩). ص ٢٩-٤١.
- خشيب، جلال. جيوبوليتيكا الحراك: ما الذي يقدمه الحراك لمستقبل القوة الجزائرية. مجلة رؤية تركية. مجلد ٨. ع ٣ (٢٠١٩). ص ٩-٢٧.

- حاروش، نور الدين. الحراك الشعبي في الجزائر: قياداته وجبهته؟. المستقبل العربي. ع ٤٨٧ (٢٠١٩). ص ١٤١-١٤٥.
- محارمة، إيهاب. الحركتان الاحتجاجيتان في السودان والجزائر وآفاق التغيير الديمقراطي. سياسات عربية. ع ٣٨ (٢٠١٩). ص ١٣٩-١٤٦.
- بلقزيز، عبدالإله. ما بعد الربيع العربي. مجلة النهضة. مجلد ١٣. ع ١٤ (٢٠١٧). ص ٢٤١-٢٥٢.
- طارق، حسن. الربيع والدستورانية: قراءة في تجارب المغرب وتونس ومصر. المجلة المغربية للسياسات العمومية. ع ١٩ (٢٠١٦). ص ٢٣٩-٢٤٦.
- شاكر، صفوت. الربيع العربي ما له وما عليه. مجلة الفهرست. ع ٥٦ (٢٠١٦). ص ١٧٣-١٨٨.
- الحوراني، محمد. دور اسرائيل في ثورات الربيع العربي: سوريا أنموذجاً. مجلة المعرفة. ع ٦٥٩ (٢٠١٨). ص ٢٦١-٢٦٢.
- الجموسي، جوهر. الافتراضي والثورة. مجلة عُمران للعلوم الاجتماعية. مجلد ٥. ع ٢٠ (٢٠١٧). ص ٢٠٩-٢١٥.
- كامو، ميشيل. الانتفاضات الشعبية وإعادة تشكيل التركيبة السياسية في الوطن العربي. مجلة المستقبل العربي. مجلد ٣٩. ع ٤٥١ (٢٠١٦). ص ١٦٦-١٧٢.
- المعيني، خالد. كي لا تسرق الثورات: دراسات موضوعية في ربيع الثورات العربية. مجلة المستقبل العربي. مجلد ٤٠. ع ٤٦٥ (٢٠١٧). ص ١٧٦-١٧٨.
- العجات، محمد. جيل الشباب في الوطن العربي ووسائل المشاركة غير التقليدية من المجال الافتراضي إلى الثورة. مجلة الناقد للدراسات السياسية. ع ١ (٢٠١٧). ص ٣٠٣-٣٠٨.
- حيدر، رندة. الرؤية الإسرائيلية للصراعات في الشرق الأوسط. شؤون عربية. ع ١٧٣ (٢٠١٨). ص ٢٤٠-٢٤٧.
- هديب، ماجد. تساؤلات حول الربيع العربي. شؤون الأوسط. ع ١٥٧ (٢٠١٨). ص ١٣١-١٣٨.
- بكيس، نور الدين. القبيلة والربيع العربي. دفاتر السياسة والقانون. ع ١٤ (٢٠١٦). ص ٣٤٧-٣٦٢.

- العلوي، إبراهيم. الربيع العربي بالمغرب: حالة ٢٠ فبراير. مجلة القانون المغربي. ع ٣٢ (٢٠١٦). ص ١٦٩-١٨٣.
- محمد، جيهان. الربيع العربي الآخذ بالأفول. مجلة الحقوق والعلوم السياسية. ع ٢٠ (٢٠١٨). ص ٤١٠-٤٢٣.
- العلوي، سيدي. الربيع العربي ومنطقة شمال أفريقيا. شؤون الأوساط. ع ١٥٣ (٢٠١٦). ص ٢١٠-٢١٩.
- بلقزيز، عبد الإله. الربيع العربي جردة حساب أولية. المستقبل العربي. مجلد ٣٩. ع ٤٤٧ (٢٠١٦). ص ٢٩-٤٤.
- جاهمي، عبد العزيز. موقف المثقف من الربيع العربي. مجلة الحوار الثقافي. مجلد ٦. ع ٢ (٢٠١٧). ص ٩٣-١٠١.
- المنوار، رشيد. الإحباط والربيع العربي في المغرب. المجلة المغربية للعلوم الاجتماعية والإنسانية. ع ٧ (٢٠١٩). ص ١١٣-١٢٣.
- بامية، محمد. متى يعود الربيع. المجلة العربية لعلم الاجتماع. ع ٤٥ (٢٠١٩). ص ٢٣٢-٢٤٣.
- العلوي، نور الدين. حزب النهضة التونسي في سياق الربيع العربي. مجلة رؤية تركية. مجلد ٦. ع ١ (٢٠١٧). ص ٩-٢٤.
- الحيلة، أحمد. مسارات القضية الفلسطينية بعد الربيع العربي. مجلة رؤية تركية. مجلد ٦. ع ٣ (٢٠١٧). ص ٩-٢٥.
- إبراهيم، سعد الدين. المجتمع المدني في ظل ثورات الربيع العربي. المستقبل العربي. مجلد ٤٠. ع ٤٥٩ (٢٠١٧). ص ١١-١٨.
- الجبوري، خلف. ثورات الربيع العربي وأثرها في عناصر الدولة. مجلة الرافدين للحقوق. ع ٦٣ (٢٠١٨). ص ١٥٣-١٩٠.
- لامة، فرج. سؤال الدولة في ظل تحولات الربيع العربي: مقاربات نظرية بالتركيز على الحالة الليبية. مجلة الجامعي. ع ٢٩ (٢٠١٩). ص ٣٣-٥٢.
- آل خليفة، عبد الله. الربيع العربي والملكيات: نموذج مملكة البحرين. مجلة المنارة للدراسات القانونية والإدارية. عدد خاص (٢٠١٨). ص ٣٣-٥١.

- سالم، حنان. تحديات التحول الديمقراطي بعد ثورات الربيع العربي: دراسة تحليلية للحالة المصرية. حوليات آداب عين شمس. مجلد ٤٤. (٢٠١٦). ص ١٣-٤٥.
- نعيبي، محمد. حراك الريف بالمغرب. مجلة الديمقراطية. مجلد ١٧. ع ٦٨ (٢٠١٧). ص ١٧١-١٧٦.
- السلامي، سامي. كيف تفكر الأنظمة في مواجهة الحراك الشعبي. مجلة الديمقراطية. مجلد ١٧. ع ٦٧ (٢٠١٧). ص ١٨٢-١٨٥.
- الحوراني، محمد. ديناميكيات المواجهة بين الحراك الشعبي والدولة في الأردن: مقارنة من منظور الصراع الاجتماعي التحليلي. مجلة الآداب والعلوم الإجتماعية. مجلد ٣. ع ١ (٢٠١٦). ص ١٣٥-١٥٤.
- الدعجة، حسن. أسباب نشأة الحراك الشعبي في الأردن من وجهة نظر أبناء البادية الأردنية. دراسات- العلوم الإنسانية والاجتماعية. مجلد ٤٣. (٢٠١٦). ص ١٦٧١-١٦٩٤.
- السرحان، عطا الله. الإصلاحات السياسية في الأردن: بين رهانات الملكية وضغوط المعارضة والحراك الشعبي. دراسات- العلوم الإنسانية والاجتماعية. مجلد ٤٦. ع ٣ (٢٠١٩). ص ٥٠٢-٥١٥.
- العتوم، نبيل. الإصلاحات السياسية في الأردن بعد أحداث الربيع العربي. مجلة كلية الاقتصاد والعلوم السياسية. مجلد ١٨. ع ١ (٢٠١٧). ص ١١٠-١٣٣.
- هاشم، محمد. دور الإعلام في التغيير في العالم العربي: دراسة تحليلية. دراسات- العلوم الإنسانية والاجتماعية. مجلد ٤٥. ع ٢ (٢٠١٨). ص ٢٠١-٢١٨.

٣. التقارير

- مركز دراسات الشرق الأوسط. فريق الأزمات العربي. الأزمة السودانية: استراتيجية الخروج. الأردن، ع ١٩ (يناير ٢٠٢٠).

ثانياً: المراجع الإنجليزية

1. Books

- Arce, Moisés & Rice, Roberta. *Protest and democracy*. Alberta, Canada: University of Calgary Press, 2019.
- Teti, Andrea & Abbott, Pamela & Cavatorta, Francesco. *The Arab Uprisings in Egypt, Jordan and Tunisia*. London, UK: Palgrave Macmillan, 2018.
- Ghanem, Hafez. *The Arab Spring five years later*. Washington, D.C: Brookings Institution Press, 2016.
- Saidin, Mohd. *The Arab Uprisings and Malaysia's Islamist Movements: Influence, Impact and Lessons*. Abingdon, Oxon, UK: Routledge, Taylor & Francis Group, 2020.
- Haas, Mark & Lesch, David. *The Arab Spring: the hope and reality of uprisings*. New York, USA: Routledge, 2018.
- Cambanis, Thanassis & Hanna, Michael. *Arab politics beyond the uprisings: experiments in an era of resurgent authoritarianism*. New York, USA: The Century Foundation Press, 2017.
- Çakmak, Cenap. *The Arab Spring, civil society, and innovative activism*. New York, USA: Palgrave Macmillan, 2017.
- El-Issawi, Fatima. *Arab national media and political change: recording the transition*. New York, USA: Palgrave Macmillan, 2016.
- Saikal, Amin. *The Arab World and Iran: a turbulent region in transition*. New York, USA: Palgrave Macmillan, 2016.
- Ryan, Curtis. *Jordan and the Arab uprisings: regime survival and politics beyond the state*. New York, USA: Columbia University Press, 2018.
- Volpi, Frédéric & Jasper, James. *Microfoundations of the Arab uprisings: mapping interactions between regimes and protesters*. Amsterdam, Netherland: Amsterdam University Press, 2018.
- Abdo, Geneive. *The new sectarianism: the Arab uprisings and the rebirth of the Shi'a-Sunni divide*. New York, USA: Oxford University Press, 2017.
- Alnasser, Sabah. *Arab revolutions and beyond : the Middle East and reverberations in the Americas*. New York, USA: Palgrave Macmillan, 2016.

- Di Peri, Rosita & Meier, Daniel. *Lebanon Facing The Arab Uprisings: Constraints and Adaptation*. London, UK: Palgrave Pivot, 2017.
- Tuğal, Cihan. *The fall of the Turkish model : how the Arab uprisings brought down Islamic Liberalism*. London ; New York :Verso, 2016.
- Allam, Nermin. *Women and the Egyptian revolution: engagement and activism during the 2011 Arab uprisings*. New York, USA; Cambridge, UK: Cambridge University Press, 2018.
- Ishay, Micheline. *The Levant express: the Arab uprisings, human rights, and the future of the Middle East*. New Haven, USA: Yale University Press, 2019.
- Zayani, Mohamed & Mirgani, Suzi. *Bullets and bulletins: media and politics in the wake of the Arab uprisings*. New York, USA: Oxford University Press, 2017.
- Kraetzschmar, Hendrik & Rivetti, Paola . *Islamists and the politics of the Arab uprisings: governance, pluralisation and contention*. Edinburgh, UK: Edinburgh University Press, 2018.
- Wahrab, Amentahru & McNeal, Michael. *US approaches to the Arab uprisings: international relations and democracy promotion*. London, UK: I.B. Tauris & Co. Ltd, 2018.
- Kohstall, **Florian** & Richter, Carola & Dhouib, **Sarhan** & Kastner, **Fatima**. *Academia in Transformation: Scholars Facing the Arab Uprisings*. Baden, Germany: Nomos Verlagsgesellschaft, 2018.
- Müller-Funk, Lea. *Egyptian diaspora activism during the Arab uprisings: insights from Paris and Vienna*. Abingdon, Oxon, UK; New York, USA: Routledge, 2019.
- Felsch, Maximilian & Wählich, Martin. *Lebanon and the Arab uprisings: In the eye of the hurricane*. London, UK; New York, USA: Routledge/Taylor & Francis Group, 2016.
- Burns, Sean. *Revolts and the military in the Arab Spring: popular uprisings and the politics of repression*. London, UK: I.B. Tauris, 2018.
- Berridge, **W. J.**. *Civil uprisings in modern Sudan: the 'Khartoum Springs' of 1964 and 1985*. London, UK: Bloomsbury Academic, an imprint of Bloomsbury Publishing Plc, 2016.
- Zoepf, Katherine. *Excellent daughters: the secret lives of young women who are transforming the Arab world*. New York, USA: Penguin Press, 2016.

- Sharp, Deen. Panetta, Claire. *Beyond the square: urbanism and the Arab uprisings*. New York: Terreform, Inc., 2016.
- Monshipouri, Mahmood. *Democratic uprisings in the new Middle East: youth, technology, human rights, and US foreign policy*. Abingdon, Oxon, UK: Routledge, 2016.
- Hinnebusch, Raymond. *After the Arab uprisings: between democratization, counter-revolution and state failure*. London, UK; New York, USA: Routledge, 2016.
- Trager, Eric. *Arab Fall: how the Muslim Brotherhood won and lost Egypt in 891 days*. Washington, D.C. USA: Georgetown University Press, 2017.
- Lynch, Marc. *The new Arab wars: uprisings and anarchy in the Middle East*. New York, USA: Public Affairs, 2017.
- Rabi, Uzi & Bouasria, Abdelilah. *Lost in translation: new paradigms for the Arab Spring*. Brighton; Portland: Sussex Academic Press, 2017.
- Achcar, Gilbert. *Morbid symptoms: relapse in the Arab uprising*. Stanford, California: Stanford University Press, 2016.
- Rivetti, Paola & Di Peri, Rosita . *Continuity and change before and after the Arab uprisings: Morocco, Tunisia, and Egypt*. London: Routledge, 2016.
- Karakoç, Jülide & Ersoy, Duygu. *New actors and issues in the post-Arab uprisings period*. Newcastle upon Tyne, UK: Cambridge Scholars Publishing, 2016.
- Bicchi, Federica. & Bicchi, Benoît. Heydemann, Steven. *The struggle for influence in the Middle East : the Arab uprisings and foreign assistance*. London; New York: Routledge: Taylor & Francis Group, 2016.

2. Articles

- Mohiuddin, Asif. "The Arab Uprisings Regional and Global Repercussions". *World Affairs: The Journal of International Issues*. Vol. 20. No. 2 (July 2016). Pp. 72-89.
- Ghoble, Vrushal. The Arab Uprisings and Energy Security Implications for Gulf Oil. *World Affairs: The Journal of International Issues*. Vol. 20. No. 2 (July 2016). Pp. 124-141.
- Cherstich, Igor. "Arab Spring: uprisings, powers, interventions. *Journal of the Royal Anthropological Institute*. Vol. 22. No. 4 (December 2016). p1011.

- Doğan, Battal. "The Arab Uprisings Explained: New Contentious Politics in the Middle East". *Turkish Journal of Middle Eastern Studies*. Vol. 3 No. 1 (2016). p197.
- Borg, Stefan. The Arab Uprisings, the Liberal Civilizing Narrative and the Problem of Orientalism. *Middle East Critique Journal*. Vol. 25. No. 3 (2016). Pp. 211-22.
- Köprülü, Nur. "The Arab Uprisings in Egypt, Jordan and Tunisia: Social, Political and Economic Transformations". *Insight Turkey Journal*. Vol. 20. No. 4 (Fall 2018). p293.
- Ibrahim, Ahmed. "The Arab Uprisings and the United States: The Dichotomy between Balancing Stability and Upholding Commitment to Democracy The Arab Uprisings and the United States". *Digest of Middle East Studies Journal*. Vol. 25. No. 1 (February 2016). Pp. 70-87.
- Felsch, Maximilian. "The Arab regional system after the Arab uprisings: Reaching hegemonic stability?". *Orient Journal*. Vol. 59. No. 1 (January 2018). Pp. 16-24.
- Cohen, Roger. "The Arab Spring Rekindled in Beirut". *New York Times (Online)*. (October 2019).
- Abushouk, Ahmed. "The Arab Spring: A Fourth Wave of Democratization?". *Digest of Middle East Studies Journal*. Vol. 25. No. 1 (Spring 2016). Pp. 52-69.
- W.K, Mujani & S.N, Musa. "Arab spring: Review of factors for people's uprising in Tunisia". *International Journal of Civil Engineering and Technology*. Vol. 9. No. 3 (March 2018). Pp. 558-565.
- Kraidy, Marwan. "The Enigma of the Arab Uprisings". *Current History Journal*. Vol. 116. No. 794 (December 2017). P. 363.
- Heydemann, Steven. "Explaining the Arab uprisings: transformations in comparative perspective". *Mediterranean politics Journal*. Vol. 21. No. 1 (2016). Pp. 192-204.
- Homsy, Tony. "In Lebanon, a protest movement crosses old boundaries". *America*. Vol. 221. No. 12 (November 2019). Pp. 17-17.
- Cochrane, Logan & Ahmed, Elfadil & Elkhazin, Tag. Protests in Sudan – International Actors and the Future (Part 1). *NokokoPod Journal*. No. 5 (2019). Pp. 1-24.

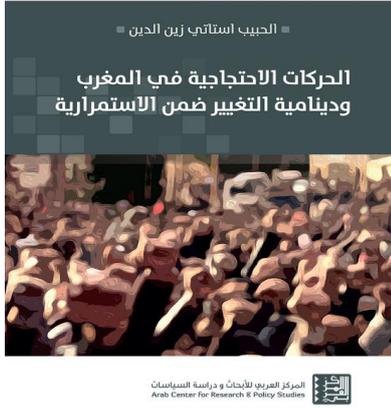
- Cochrane, Logan & Ahmed, Elfadil & Elkhazin, Tag. "Protests in Sudan – International Actors and the Future (Part 2)." *NokokoPod Journal*. No. 6 (2019). Pp. 1-19.
- Hussein, Ebtisam. "The 2019 Algerian Protests: A Belated Spring?." *Middle East Policy Journal*. Vol. 26. No. 4 (Winter 2019). Pp. 131-145.
- Jenkins, Chris. "Sudan: Anti-austerity protests spark regime crackdown". *Green Left Weekly Journal*. No. 1168 (February 2018).
- _____. "The protests in Sudan." *Strategic Comments*. Vol. 25. No. 1 (March 2019). Pp. 5-8.
- Hassan, Nizar. "Behind Lebanon's historic uprising." *Green Left Weekly*. No. 1243 (November 2019). Pp. 16-17.
- Nuwayhid, Iman & Zurayk, Huda. "The political determinants of health and wellbeing in the Lebanese uprising". *The Lancet*. Vol. 394. No. 10213 (November 2019). Pp. 1974-1975.
- Albawy, Khalil. "The struggle to build a new Iraq". *Green Left Weekly Journal*. No. 1244. (November 2019).
- Abdulazeez, Abeer Hasan. "The October uprising in Iraq". *Green Left Weekly Journal*. No. 1247 (December 2019).
- Sleiman, Daniel. "Hope and trepidation amid Lebanon unrest". *Eureka Street Journal*. Vol. 29. No. 22 (November 2019). Pp. 31-33
- Mohamed, Eid & Mahdi, Waleed & Dabashi, Hamid. "The aesthetics of dissent: Culture and politics of transformation in the Arab world". *International Journal of Cultural Studies*. Vol. 23 No. 2 (March 2020). Pp.141-149.
- Siapera, Eugenia & Abdel Mohty, May Alaa . "Disaffection, Anger, and Sarcasm: Exploring the Postrevolutionary Digital Public Sphere in Egypt". *International Journal of Communication*. Vol. 14 (2020). Pp. 491-513.
- Dahab, Maysoun & Abdelmagid, Nada & Kodouda, Ahmed & Checchi, Francesco. "Deaths, injuries and detentions during civil demonstrations in Sudan: a secondary data analysis". *Conflict Health* Vol. 13. No. 1 (May 2019).
- _____. "SUDAN: Anniversary of Uprising". *Africa Research Bulletin: Political, Social & Cultural Series*. Vol. 56 No.12 (January 2020).
- Hassan, Mai & Kodouda, Ahmed. "Sudan's Uprising: The Fall of a Dictator". *Journal of Democracy*. Vol. 30. No. 4 (October 2019). Pp. 89- 103.

- Stevis-Gridneff, Matina. " Sudan's Dictator Omar al-Bashir Ousted as North Africa Rocked by Upheaval; Military seized power from longtime leader, who has been facing a popular uprising since December". *Wall Street Journal* (Online). (April2019).
- Elsheikh, Rasid . "Sudan's people's movement". *Guardian Journal*. No.1856 (Febreuary 2019).
- Toukan, Hanan. "Liberation or emancipation? Counter-hegemony, performance and public space in Lebanon". *International Journal of Cultural Studies*. Vol. 23. No. 2 (2020). Pp. 264-281.
- Ahram, Ariel. "Separatism, the Arab uprisings and the legacies of lost territorial autonomy". *Territory, Politics, Governance Journal*. Vol. 8 NO.1 (2020). Pp. 117-137.
- Al-Rasheed, Madawi. "A Tale of Four Worlds: The Arab Region after the Uprisings". *Times Higher Education Journal*. No. 2441 (Septemper 2020). Pp. 47.
- Dunne, Michele. "Fear and learning in the arab uprisings". *Journal of Democracy*. Vol. 31. No. 1(January 2020). Pp. 182-192.
- _____. "SUDAN: Protests Over High Prices". *Africa Research Bulletin: Political, Social & Cultural Series*. Vol. 53. No. 11 (January 2017).
- _____. "SUDAN: Bread Protests". *Africa Research Bulletin: Political, Social & Cultural Series*. Vol. 54. No. 12 (February 2017).
- _____. "SUDAN: Protests Grow". *Africa Research Bulletin: Political, Social & Cultural Series*. Vol. 56. No. 2 (March 2019).
- _____. " SUDAN: Protests and Detentions Continue". *Africa Research Bulletin: Political, Social & Cultural Series*. Vol. 56. No. 3 (April 2019).

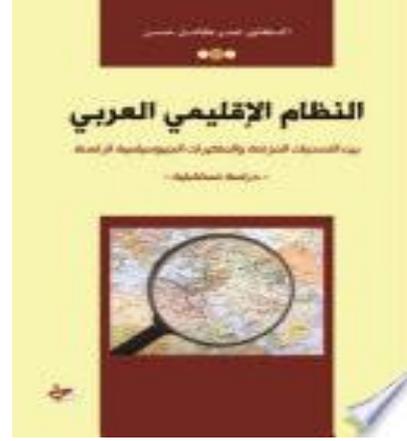
3. Reports

- Bartu, Peter. Al Jazeera Centre for Studies. The new Arab uprisings: how the 2019 trajectory differs from the 2011 legacy? : Part 1. Doha, Qatar. January, 2020.
- HIS Markit. Country/Territory Report - Iraq. December, 2019.

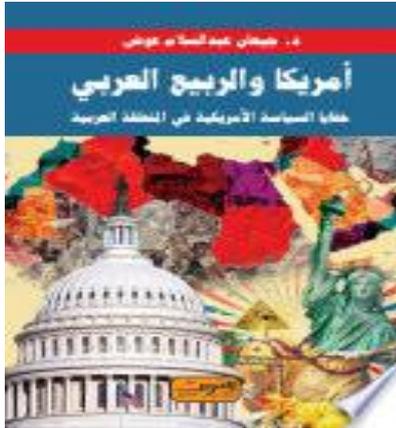
ثالثاً: أحدث الإصدارات



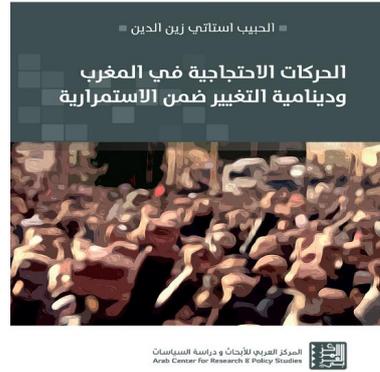
زين الدين، الحبيب. الحركات الاحتجاجية في المغرب ودينامية التغيير ضمن الاستمرارية. الطعنين، قطر: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، ٢٠١٩.



حسن، عمر. النظام الإقليمي العربي بين التحديات المزمرة والمتغيرات الجيوسياسية الراهنة. عمان، الأردن: دار الخليج للنشر والتوزيع، ٢٠١٩.



عوض، جيهان. أمريكا والربيع العربي خفايا السياسة الأمريكية في المنطقة العربية. القاهرة، مصر: العربي للنشر والتوزيع، ٢٠١٩.



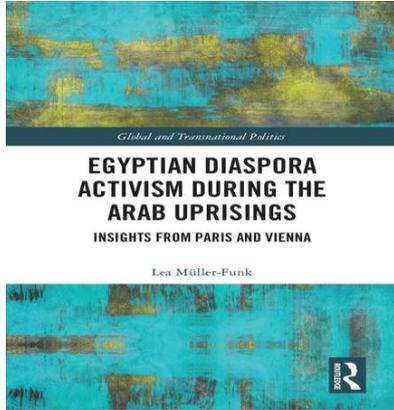
زين الدين، الحبيب. الحركات الاحتجاجية في المغرب ودينامية التغيير ضمن الاستمرارية. الطعنين، قطر: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، ٢٠١٩.



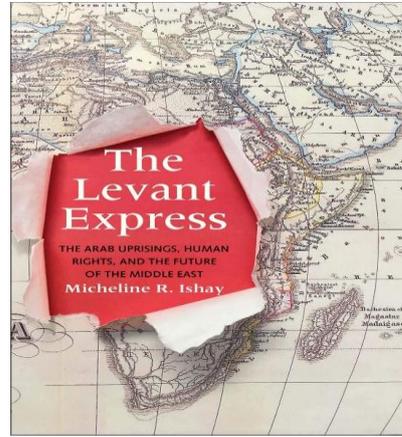
Arce, Moisés & Rice, Roberta. *Protest and democracy*. Alberta, Canada: University of Calgary Press, 2019.



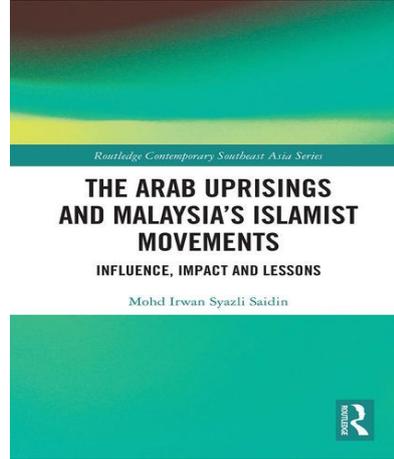
مجموعة مؤلفين. النخب والانتقال الديمقراطي: التشكل والمهمات والأدوار. الطعائين، قطر: المركز العربي للبحوث والأبحاث ودراسة السياسات، ٢٠١٩.



Müller-Funk, Lea. *Egyptian diaspora activism during the Arab uprisings: insights from Paris and Vienna*. Abingdon, Oxon, UK; New York, USA: Routledge, 2019



Ishay, Micheline. *The Levant express: the Arab uprisings, human rights, and the future of the Middle East*. New Haven, USA: Yale University Press, 2019.



Saidin, Mohd. *The Arab Uprisings and Malaysia's Islamist Movements: Influence, Impact and Lessons*. Abingdon, Oxon, UK: Routledge, Taylor & Francis Group, 2020.

المخصات العربية
(لقسم الإنجليزي)

دراسة

العلاقات الأمريكية الإيرانية بعد اغتيال سليمان

مروان الأسمر*

أدى اغتيال اللواء قاسم سليمان من قبل الطائرات الحربية الأمريكية في ٢ يناير ٢٠٢٠ إلى وضع العلاقات بين أمريكا وإيران على حافة الهاوية. كما فتح الاغتيال فصلاً جديداً وربما أكثر ضرراً وتدميراً في العلاقة بين القوة العظمى والإقليمية الناشئة.

بينما وُصفت العلاقة بين الولايات المتحدة وإيران على أنها سيئة على مدار سنين طويلة، خاصة منذ عام ١٩٧٨ عندما أجبرت الثورة الإسلامية الشاه على التنازل عن العرش، وعندما استولى الثوريون الشباب على السفارة الأمريكية في طهران بداخلها ٥٢ رهينة أمريكية، فقد ساءت العلاقات بين الدولتين اليوم لدرجة أنهما تستعدان لحرب كبيرة.

ومع ذلك، سعى دونالد ترامب، الذي أمر بالاغتيال، إلى التراجع بعد ذلك، قائلاً إن الولايات المتحدة لا تسعى إلى نزاع عسكري مع إيران، وتريد فقط إعادة التفاوض على خطة العمل الشاملة المشتركة لعام ٢٠١٥ التي وقعت مع القوى العالمية المختلفة.

وسعى هذا التحليل بالبحث في العوامل التي تؤدي إلى تصاعد التوترات الدولية إضافة إلى بحث وتحليل مختلف الجهات الفاعلة التي ظهرت، بما في ذلك إيران وقيادتها السياسية بدءاً من الزعيم الأعلى للبلاد علي خامنئي ورئيس الوزراء حسن روحاني وجواد ظريف وزير خارجية البلاد. إضافة إلى البحث في البعد الدولي الذي يشمل روسيا وجميع أعضاء مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة، إضافة إلى دور إيران الإقليمي في العالم العربي بتحليل يركز على آثاره وجوانبه المتشابكة مع القوى العالمية.

كما ركز هذا التحليل على الجوانب التاريخية للدبلوماسية بين طهران وواشنطن والتي بدأت في أوائل الخمسينيات وتطورت بسلاسة حتى عام ١٩٧٨.

* باحث سياسي أردني، يحمل شهادة الدكتوراه في العلوم السياسية من جامعة ليدز البريطانية.

ويخلص التحليل إلى أن العلاقات الأمريكية الإيرانية متشابكة بالفعل مع مجموعة كبيرة من العوامل الأخرى الإقليمية، والتي تشكل روابط مختلفة لا يمكن الخروج عنها كونها مرتبطة بالمصالح وعلاقات القوة. لذلك فمن المحتمل الاستمرار في "إدارة الصراع" بين الجانبين بحيث لن يكون أي من الجانبين مستعداً للدخول في صراع قاطع بين الموت والدمار.

provoking further dangerous escalation of violence. American – and – the world – can't afford to have sanctions to the point of no return"¹⁵.

She said in these dangerous military moves. The U.S. president needs first to have the approval of Congress, which has to authorize such actions. "The full Congress must be immediately briefed on this serious situation and the next steps under consideration by the Administration, including the significant escalation of the deployment of additional troops to the region."

Both Democrats and Republicans in both Houses of Congress were irked by Trump, which was seen as drastic, moving the country back onto a war-mode and calling for legislation to limit the president's actions to start a conflict and check his moves without congressional approval.

Conclusion

At face value, it would seem the world is facing another global war, this time by the U.S. and Iran. However, this would also seem unlikely judging from the reactions of Europe, Russia, China, even the Arab region who are in no mood for another global conflict, as was the case in the first decade of the 21st Century. Despite "war-mongering," there is "war-fatigue," especially by the United States, which spent the best years after the start of the Third Millennium fighting a war in Afghanistan, Iraq, and dealing with the menace of global terrorism.

Nevertheless, even if another war is not on the table despite the frequent escalations in the Middle East, which the U.S. sees as being manipulated by Iran, the strain on the international relations system is growing daily. Also, not to forget the fact the U.S., in coalition with other international partners, is still waging war in Iraq and Syria, especially on terror groups like ISIS and Al Qaeda.

In this context, US-Iran relations are indeed tangled up with a whole lot of other factors regional, which due to different linkages they can't get out of because these are related to interests and power relations.

What is likely to happen shortly, however, is to continue to "manage the conflict." Despite the "hotting up, cooling down" relations and despite the "chill" going on, there is a sense of pragmatism where neither side would be prepared to step into an outright conflict of death and destruction.

¹⁵ Nancy Pelosi statement, speaker of the house website, "Pelosi Statement on Airstrike in Iraq Against High-Level Iranian Military Officials", January, 2, 2020, <https://cutt.us/bLp0s>

The occupation lasted for two days and fizzled made by the PMU to stress their frustrations over the latest killings and the stationing of U.S. troops in Iraq. However, it was becoming clear that this action was a major slap in the face for the American administration. Hence, it was preparing to take a further drastic step when U.S. Defense Secretary Mark Esper said on 2nd January 2020 that Iran and its group supporters in Iraq were planning additional attacks. He pronounced, "If that happens, then we will act. And by the way, if we get words of attacks or some type [of] indication, we will take pre-emptive action as well to protect American forces to protect American lives," he told reporters ¹².

Nobody could have foretold what kind of pre-emptive action would entail. Still, it became clear the following day when there was a missile strike at the convoy that was driving Soliemani and Abu Mahdi Al Muhandis from Baghdad's Airport. Al Muhandis commanded Kateb Hizbollah that operated in Iraq, who was blamed for killing the U.S. contractor. It was another sore point for Kateb Hizbollah, who seemed to be targeted because the previous American strike already killed four of their members.

The American action was seen as raising the ante escalating an already tense situation that appears to be spiraling with many countries expressing shock at what happened. These countries ranged from Russia and China to Turkey, France, England and Germany, the United Nations, and NATO. Apart from Israel, which was all praises, all other countries called for restraint and de-escalation ¹³.

While Russia called the killing of Soliemani as an "adventurist step," China stated the U.S. shouldn't "abuse force." At the same time, NATO said it was observing the situation and "keeping an eye on its training mission" in Iraq. Britain and Germany called for de-escalation and fearing the destabilization of the Middle East ¹⁴.

But the ramifications went beyond world reaction and went into American domestic policy and the U.S. Congress. Speaker of the House of Representatives Nancy Pelosi said, "...the airstrike [on Soliemani] risks

¹² NBC news, Austin, Henry "Esper: U.S. could 'take pre-emptive action' if Iran prepares new attacks" Jan. 2, 2020, <https://cutt.us/Ugglg>

¹³ Al Jazeera news, World reacts to US killing of Iran's Qassem Soleimani in Iraq, Jan,3, 2020, <https://cutt.us/Ftypg>

¹⁴ Ibid

But the British government went further than seeking to protect marine navigation. The British Royal Marines seized an Iranian oil tanker in Gibraltar. Britain officials stated the oil on the ship named 'Grace I' was bound for Syria, which is violating European sanctions on Damascus ¹¹.

On another track of escalation, major drone attacks on two Saudi oil fields – Abaiq and Khurais – were blamed on Iran, which the latter rejected. As a result, the region continued to simmer; it was a slow form of escalation with the potential for violence, moving on an upward scale. Relations, both regional and international, was at best, chaotic.

Crescendo

By the end of 2019, developments took a turn for the worst. While the U.S. president kept saying the White House door was always open for negotiations, in reality, there was no means of direct talks between Washington and Tehran.

Switzerland, as the representative of U.S. diplomatic interests in Tehran, could always act as a go-between. Yet, there was still the danger that lack of communication could lead to a dangerous escalation that couldn't be stopped and widen the conflict.

As well, the deteriorating relations between Tehran and Washington were not direct, with the theater of conflict taking place in Iraq. For the Americans, the straw that broke the camel's back was the murder of the American contractor in the northern part of Iraq by forces of the so-called 'Popular Mobilization Units' in a rocket attack in late December 2019. The PMU is considered as an umbrella pro-Iranian organization that has 50 paramilitary groups credited for finally beating the Islamic State of Iraq and Syria (ISIS) in Iraq.

Such development proved too much for Washington, retaliating swiftly through bombing bases associated with the militias both in Iraq and Syria, and killing at least 25 of their men, leaving 55 injured. Top militia leaders were killed in the attack, including four commanders of Kateb Hizbollah that now operated in Iraq. American jets directly bombed their headquarters on Iraq's border with Syria.

The American attack set the stage for a tit-for-tat violent spiral, for late December, members of the para-military groups broke into the U.S. Embassy in Baghdad despite its massive fortification, smashing its main door and setting the reception area on fire.

¹¹Al Jazeera news, "Tanker carrying Iranian oil stopped off Spain's coast", July, 5, 2019, <https://cutt.us/uWTCq>

countries to push Iranian influence and steer domestic policy, as many argued, especially regarding Lebanon, Syria, and Yemen. Some Iranian figures publicly expressed their views to put four Arab capitals under the thumb of Iran. Ali Reza Zakani, an advisor to the supreme leader Ayatollah Khamenei, explicitly announced that “three Arab capitals have ended up in the hands of Iran and belong to the Islamic Iranian revolution.” He also claimed that the capital of Yemen is joining to be the fourth Arab capital in the hands of Tehran ⁷.

Europe and the United States turned a blind eye for the emerging influence of Iran in Yemen. They were in the middle of negotiating the Iran nuclear deal, which increased the upset in the Arab world. The increasing hegemony of the Iranian ally in Yemen and removing the elected government by force, Houthis, basically led to the formation of the Arab Coalition to start the war in 2015. The war aimed as per announcement, to remove Houthis from power and restore the Yemeni legal government of President Abed Rabbo Mansour Hadi.

The tensions in the Arabian Gulf were magnified in a combination of factors and actions. It started with the U.S. spy drone that circled on the Iranian waters of the Gulf, which Iran finally shot down after repeated warnings ⁸.

The U.S. backed off from retaliating, but Trump quickly announced that the U.S. was prepared to engage in military action. He assured the stop of retaliation was based on an expected loss of lives of up to 150 people ⁹.

The year 2019, one year after the U.S. pulled out from the Iran Nuclear Agreement, continued to be full of tensions shipping wise. The Gulf waters became a sore point as commercial ships and oil tankers became targeted in sabotage operations. Some of these belonged to Saudi Arabia, the United Arab Emirates, and Norway.

Later, Britain got involved sending a frigate, HMS Montrose, to escort UK-flagged vessels through the Strait of Hormuz for protection. “Freedom of navigation is crucial for the global trading system, and we will do all we can to defend it,” a British government spokesman said ¹⁰.

⁷ middle east monitor website, "Sanaa is the fourth Arab capital to join the Iranian revolution", September 27, 2014, <https://cutt.us/4IW2W>

⁸ Al Jazeera English News' YouTube channel, "سقوط طائرة أمريكية بدون طيار: احتجاجات إيران", June, 21, 2019, <https://cutt.us/uJ5Je>

⁹ Twitter website, real Donald Trump status, June, 21, 2019, <https://cutt.us/mpQbM>

¹⁰ The Guardian News, "Navy to guard UK ships in strait of Hormuz, MoD says" July, 25, 2019, <https://cutt.us/atSzb>

The Iranian missiles were more psychological rather than presenting any real threat to American power in the area, with many seeing it as a symbolic gesture despite the 5000 troops based in Baghdad². On the whole, it satisfied the Iranian leadership despite those calling for more blood-letting.

The hits resulted in U.S. troop injuries, with some of the wounded flown to Germany for medical treatment. In light of this attack, Donald Trump has been criticized for making “light talk” of the Iranian missile hits shortly after when he attended the World Economic Forum in Switzerland³.

The Dive Already Begun

The Soliemani’s assassination was only the pinnacle of additional factors to escalate tense relations between the United States and Iran that worsened relations by the pulling out of the U.S. in May 2018 from the Nuclear treaty with Iran. The emerging U.S. policy towards Iran with re-imposing the economic and diplomatic sanctions created the base for more in-depth and broader tensions in the relationship between Iran and the U.S.

The re-imposed sanctions that came in stages in 2018 and 2019 blanketed Iran’s economy that included significant business sectors such as oil, banking, aviation, shipping, and many other sectors and personals⁴.

Such a new U.S. policy was instituted as part of an overall strategy to force Iran to the table and renegotiate the nuclear deal by Trump administration. Hence, the administration aimed to apply “maximum pressure” on Iran to make sure that it “changes its behavior”⁵. On the other hand, Iran has reiterated with a war of words set as international diplomacy. Bitterness and recrimination were spelled out by non-other than Ayatollah Khamenei. He publicly rebuked Trump as a man not worthy of exchanging messages⁶.

On the other hand, Tehran’s influence has extended in the region through Soliemani’s Quds Force. He had long been traveling in many Arab

² Marcus,Jonathan, BBC news,"Qasem Soleimani: Why kill him now and what happens next?"3 January 2020, <https://cutt.us/JfUkP>

³ Vox website, Ward,Alex. "Trump downplays US troop injuries from Iran’s attack, calling them “not very serious”,Jan 22, 2020, <https://cutt.us/MnGRX>

⁴ Financial times, "US imposes sanctions on Iran’s civilian space agency”, Sep3,2019, <https://cutt.us/WwaZi>

⁵ USA Today news, Jackson,David; Fritze,John; Subramanian, Courtney& Collins,Michael. "Trump warns Iran but says US 'ready to embrace peace with all who seek it",Jan,8,2020, <https://cutt.us/hXpqi>

⁶ khamenei official website, "I do not consider Trump worthy of exchanging any message: Imam Khamenei"Jun 15, 2019, <https://cutt.us/ECWLq>

Study

US-Iranian Relations After The Assassination of Suliemani

Marwan Asmar*

The drone assassination of the leader of the Iranian Quds Force Qassem Soliemani by the United States jets on 2 January 2020 put relations between America and Iran on a knife-edge. The assassination of a top commander in a unit-linked to Iran's Islamic Revolutionary Guards Corp (IRGC) that has long meddled in the affairs of the Arab World has opened a new chapter of relations between a super-power and an emerging regional one (Iran).

While relations have long been characterized as bad between the United States and Iran, the increasing immunity and complication of relationships between both parties have deepened.

Despite the utterings of U.S. President Donald Trump, who ordered the Soliemani assassination near Baghdad's International Airport, he has subsequently sought to de-escalate the tensions to get back to the negotiating table. The warnings of high stakes being played with a "slippery-slope situation" that could escalate on the ground regardless of what the politicians may intend.

However, as well, Iran does not seek an all-out conflict despite the escalations and the war of words that followed the Soliemani kill. Such politics were apparent at all levels, including the country's supreme leader Ali Khamenei, Prime Minister Hassan Rouhani, and IRGC's members. Iran sought to keep a "window of opportunity" for diplomacy. Such policy was exemplified by the utterings of Tehran's top diplomat Jawad Zarif, the country's Foreign Minister.

Nevertheless, once the U.S. President declared the assassination, Iran couldn't take the lay down, but there had to be retaliation and a potentially devastating blow. And so shortly after, it unleashed 16 missiles at two military targets in Iraq which stationed U.S. troops. Eleven missiles hit one, Al-Asad Airbase, west of Baghdad while the other base Irbil, north Iraq in Kurdish territory, was hit by another four.¹

* A political researcher based in Amman. He has long worked in journalism and has a PhD in Political Science from Leeds University in the U.K.

¹ Al Jazeera news, "Rockets hit Iraq military base near Baghdad amid US-Iran tensions", 13 Jan 2020, <https://cutt.us/VrM4j>

English Section

English Section

Study

US-Iranian Relations after the Assassination of Soliemani

Marwan Al-Asmar

The assassination of Major-General of the Quds Force Qasem Soliemani by the United States military jets on 2 January 2020 put relations between America and Iran on a knife-edge. The assassination has opened a new and possibly more devastating and deadly chapter in the relationship between a super-power and an emerging regional.

While relations have long been characterized as bad between the United States and Iran, since just after 1978 when the Islamic Revolution forced the Shah to abdicate and when young revolutionaries took over the US Embassy in Tehran with 52 American hostages, today rapport between the two states is poised for a major war.

However, Donald Trump, who ordered the assassination, has subsequently sought to de-escalate, saying the United States is not seeking military conflict with Iran, and merely wants it to renegotiate the 2015 Joint Comprehensive Plan of Action it signed with the different world powers.

In this analysis, the author examines the factors that lead to the rising international tensions examining the different actors that have come into play including Iran and its political leadership starting from the country's supreme leader Ali Khamenei, Prime Minister Hassan Rouhani, and Jawad Zarif, the country's Foreign Minister.

As well, as the international dimension that includes Russia and all members of the UN Security Council, Iran's regional role in the Arab world is examined with analysis centering on its implications and its interlocking aspects with world powers.

United States relations with Iran had been long and checkered. In this respect, this paper focuses on the historical aspects of diplomacy between Tehran and Washington that started in the early 1950s and developed smoothly till 1978.

The Arab parties were divided in the Knesset elections of April 2019, and it did not enter into a unified list, as was the case in the previous elections. The first list got (193,442) votes with a percentage of (4.46%), and this percentage was equivalent to (6) seats. As for the second list, it obtained (143,666) votes, with a ratio of (3.32%), and this percentage was equivalent to (4) seats. Thus, the whole Arab won (10) seats in the Knesset, and this indicates a decrease in the number of seats comparing to the 2015 elections. It is important to mention that the number of Arab voters for the Zionist parties increased to reach 143,337 with a ratio of 30% from the whole Arab voters.

As for the Knesset elections in September 2019, the Arab parties returned to unify under the joint list, as was the case in the 2015 elections, and it ranked third with a number of votes of 470,211 votes with a ratio of (10.60%), and this percentage is equivalent to (13) seats, which indicates the increase in the number of seats for the Arab component compared to the April 2019 elections, which was 10 seats, taking into consideration that the number of Arab voters for the Zionist parties reached 117,652, representing 20% from the whole Arab voters.

Finally, regarding to the Knesset elections in March 2020, the Arab parties), continued its alliance under the "joint list" (as was the case in the elections of March 2015 and September, 2019) and was ranked third with 581,540 votes. With a percentage of (12.67%), and this percentage is equivalent to (15) seats, which means that it obtained (110,929) additional votes compared to the September 2019 elections, and the percentage of Arab participation in the elections has increased to (65%), the Arab List got 88% of them, after they were in the September 2019 elections (80%), with decrease in the number of Arab voters for the Zionist parties to reach 80,000 by a percentage of 12% from the whole Arab voters.

Bibliography

Arab Popular Protests

2016-2020

- *Arabic References*
- *English References*
- *New Released*

Saeed Al Lahham

billion over 15 years. What is dangerous, in some leaks, is that if the deal is cancelled, Jordan shall be punished by paying \$1.5 billion.

It is noteworthy that the Jordanian government signed deals with international companies like Shell, Enefit and APCO to exploit oil shale as an energy source, found in huge reserve quantities. In addition, hundreds of alternative clean energy projects based on solar and wind energy to produce electricity have emerged. However, the gas agreement negatively affects the Jordan's economy and strategic ability to invest its sovereign natural resources.

With reference to the strategic importance for Israel, building the gas pipeline through Jordan is likely to integrate Israel in the region by exporting gas to other countries. Israel may use the Jordanian pipeline to boost partnership with Arab and other regional states. It may hold future ties which raise its regional power and threatens pan-Arab security and economy, including those of Jordan.

Since the signing of the agreement in September 2016, Jordan's energy situation has significantly improved, in spite of the rising opposing public protests due to the alternative solutions. On the ground, upon pressure from the House of Representatives, Prime Minister Omar Al-Razzaz announced that the government would review all the energy agreements. Nevertheless, it does not seem to have any intention to withdraw. Thus, the deal continues to be valid in light of the legal and economic restrictions, according to Jordanian officials, and its future depends on a genuine political will to cancel it and bear the consequences.

The Statistical Indications of the Israeli Elections Results and Arab Parties Influence in these Elections

Ayman Khater

This study aims to provide a statistical comparison between the results of four Israeli Knesset elections and to measure influence extent of the Arab parties in these elections.

The Arab parties unified under what was called the " Arab alliance Joint List" of the Knesset elections in March 2015, and obtained (446,583) votes, with a percentage of (10.61%) which represented by (13) seats. Noting that the number of Arab voters for the Zionist parties reached 85,063, with a percentage of 16% from the whole Arab voters.

Therefore, the Palestinian issue has lost the central states in the region as well as the attention of governments and peoples.

At the international level, the right-wing parties' takeover in most world countries, especially in Europe and the US – led by Donald Trump's team – had a negative influence on the Palestinian issue.

Therefore, the Palestinians need to agree on a unified cross-national programme to resist the occupation and hamper the Deal of the Century, which seeks to liquidate the Palestinian issue and its active powers. Then, a national strategy needs to be followed to restore the public political role and support the resistance, rather than the neo-liberal consumer economy. In addition, the official institutions and community powers and sectors must adopt a national policy which aims at the following: counter the occupation; release all the forms of resistance; disengage with the occupation in economic, political and security terms; launch external diplomacy; and cooperate with anti-Zionist movements. In any case, the target of the Palestinians in all such programmes should be putting an end to the occupation and settlements, completing the liberation and returning the refugees, but not co-existing with the occupation or accepting unfair compromises.

As for the Arabs, the joint action should have a priority of supporting the Palestinian people's struggle and resistance as well as achieving and maintaining national reconciliation. They should also halt any contact with Israel without its commitment to the Palestinian rights, strive to lift the siege on the Palestinians and oppose the Deal of the Century – which aims at liquidating the Palestinian issue and consolidate the Israeli control – at the international level.

Political Dimension of the Jordanian-Israeli Gas Agreement

Majdi Abdul-Aziz

The discovery of natural gas in Israel constituted a major shift in its geo-strategic capabilities. As a result, Israel immediately struck unreliable deals with Egypt and Jordan, which imports 93% of its energy requirements though it has enough resources. On the other hand, the US backs Israel in setting the energy diplomacy objectives, as is the case in paving the way for the Jordanian government to hold a legal agreement with an American company, rather than Israel, to reduce the volume of Jordanian public rejection.

In September 2016, Jordan signed an agreement to import gas from Israel through Noble Energy, according to which it will pay at least \$10

Engineers Association; and Jameel Al-Nemri, former PM and Secretary-General of the Jordanian Social Democratic Party.

The participants presented several thoughts and discussed different matters at the sidelines of the event. For instance, the plan constitutes a fundamental challenge to the Palestinian, Jordanian and Arab stands within the context of the Arab-Israeli conflict. As the implementation of the scheme would settle the issue in favour of Israel but not solve it, the Palestinian cause will be liquidated at the expense of the security of Jordan, in particular, and the pan-Arab security, in general.

Finally, the participants agreed that, even if the Israelis and Americans impose unilateral steps without the Palestinian consent, the rejection of the plan by the Palestinians is likely to make it a failure. The outcome is not more than conflict management within the balance of the current powers. Furthermore, the best response on the Palestinian front is to achieve national unity and agree on the national project, which would support the Palestinians in countering this plan.

Reports and Articles

Decreasing Cost of Occupation on Israel: Causes and Future

Ra'ed Nu'eirat

As some are talking about 'clean occupation' and the low cost of the Israeli occupation, it has become necessary to look for the causes. The problem has repercussions to the future of the Palestinian issue by gradually consolidating the occupation and its policies in the Palestinian territories. It makes it useless to discuss future solutions, whether with regard to settlement or the shrinking role of the Palestinian Authority in the West Bank.

The first cause is associated with the Palestinian level. Examples may be seen in the restrictions imposed by the Oslo agreement items on the resistance, the unplanned Palestinian political and economic policies and the national divide. Consequently, Israel was able to thrive and target all the Palestinian parties, in both the Gaza Strip and the West Bank.

At the Arab level, the Arab Spring resulted in worse dictatorships, which seek the US satisfaction and the persistence of their regimes. Moreover, some countries are already busy with internal conflicts.

However, there are some chances for the scheme. One of them is Israel's readiness to implement it under Netanyahu's or the following government and bear the consequences. Another is the US capability to intervene in the Palestinian political system, by counting on geo-strategic wealthy Arab states to exert pressure when necessary. A third one is the US veto in the Security Council to thwart any Arab or Palestinian proposal against the plan.

In light of the plan components, the future lies between a number of scenarios. The first is the modification of the scheme. The second is the launch of bilateral political negotiations with the plan as a reference. However, the above two are not very likely. The fourth is turning only into a 'means' to serve Netanyahu's and Trump's election agendas. The third is Trump's success in encouraging the Israelis to carry out the plan unilaterally, which is depends on the international community's facilitation to pass it, as was the case with the declaration of Jerusalem as the capital of Israel.

Scholarly Report on the Options to Face the Deal of the Century Symposium

MESC

Tuesday, 25 February 2020

The MESC and the Jordanian Political Science Association held a joint symposium titled Options to Face the Deal of the Century. It was attended by distinguished Jordanian, Palestinian and other Arab specialists.

Session One, chaired by Dr Mohammad Al-Qatasha, Dean of the Prince Al Hussein bin Abdullah II School of International Studies at the University of Jordan, discussed the content and repercussions of the Deal of the Century. The speakers were Dr Waleed Abdul-Hai, Professor of International Relations at Yarmouk University; former minister Dr Ameen Mashaqba, Professor of International Relations at the University of Jordan; and Jawad Al-Hamad, MESC's Director General.

Session One, chaired by Dr Ahmed Saieed Nofal, Professor of Political Science, explored the Palestinian and Jordanian options to face the plan. The speakers were Dr Ayman Yousef, Professor of Political Science at the Arab American University of Palestine; Atef Al-Jolani, writer and political analyst; Dr Hassan Al-Momani, Professor of International Relations at the University of Jordan; Eng. Abdul-Hadi Al-Falahat, Head of the Agricultural

of Jerusalem being the united capital of Israel. Moving to the case of settlement, most of US initiatives has dealt with it by neglect or by asking it to be stopped temporarily. Then came the “Deal of the Century” to consider it to be legal and embodied in Israel’s suggested map for a final solution. When talking about the Palestinian State and its borders, US suggestions have moved from talking about “Interim Self-Governing Authority” which is regarded to the Hashemite Kingdom of Jordan in some initiatives, to propounding “two-state solution” with the precept of “territorial exchange”, ending with the idea of external sovereignty diffused “state” and a state of diminished internal sovereignty, divided, disarmed, and deprived from the authority of passages and skies which is all mentioned in the “Deal of the Century”.

The report has come into an end that what have been propounded in the “Deal of the Century” conflicts with most of the past US suggestions. That is apart from it conflicting with historical facts, Palestinian people’s legal rights, and international law and resolutions.

Deal of the Century: Challenges, Opportunities and Scenarios

Jawad Al-Hamad

Attended by Israeli PM Benjamin Netanyahu, US President announced in the White House his plan for a ‘fair’ peace. He included the following items: ending the Palestinian refugees issue with no return and no clear compensation; ending the Jerusalem issue to be completely Jewish and the undivided capital of Israel; approving the temporal and spacial division of Al-Aqsa Mosque and allowing prayer for all faiths; endorsing the Jewish nature of the State of Israel to be inclusive for Jews; terminating the project of the Palestinian statehood with all its titles, which means terminating the right of self-determination; turning the Palestinian West Bank territories, which is called the Future State into separate cantons with self-rule under full Israeli control; and Israeli inclusive annexation of all the Jewish settlements in the West Bank.

In return, the plan is faced by several major challenges in different aspects and at different levels. The most important is the Palestinian public and official rejection, which can prevent it and isolate any Palestinian who would accept to take part. Others are related to the increasing criticism among the Europeans, Africans, Arabs and Muslims, even among the US friends and allies, along with the possibility of Donald Trump’s failure in the US elections 2020.

It is concluded that the scheme plainly states conditions and criteria for the Palestinians to meet within a given period to deserve statehood. It sets out, under the foundations of the Palestinian State, that the US will encourage other countries to welcome Palestine as a fully-fledged member of the international organizations. The question which needs to be raised is: if the negotiations are conducted according to this plan, will it wipe all the efforts exerted by the Palestinian Liberation Organization and Palestinian Authority in the last few years to place the State of Palestine on the global map and gain the recognition of many countries and international organizations and, then, go back to square one?

Major US Peace Initiatives for Arab – Israeli Conflict

From Rogers Plan to Deal of the Century

Abdulqader Amer

The report approaches main US plans and initiatives regarding the Arab – Israeli conflict since 1967 until 2020. It then draws a comparison between what has been stated in these initiatives about the main cases of conflict and between what has been mentioned in President Donald Trump’s plan “Deal of the Century” that has been declared in the 28th of January, 2020.

The report reviews the following; William Rogers’ initiative 1969 – 1980 (The Rogers Plan also known as Deep Strike), and Zbigniew Brzezinski in 1977, Camp David Accords in 1978, President Ronald Reagan initiative in 1982, The Madrid Peace Conference letter of Invitation in 1991, Camp David negotiations in 2000, The Road Map in 2003, Annapolis Conference in 2007, John Kerry’s two-state plan for peace in the Middle East in 2016, and Donald Trump’s Plan / “Deal of the Century” in 2020.

The US presentation of solutions for the main cases of conflict has never been the same nor constant all the time. Take the case of refugees, for example, the first initiatives were stating “Refugees are to choose between going back to Israel or to be settled with indemnities presented to them”. On the other hand, further initiatives have presented the refugees “indemnities” only and tried to have them settled in their present whereabouts, or allowed limited numbers of them to go back to the assumed “Palestinian State”. As for Jerusalem, US propounds has passed three different stages; first of which was considering it Israel’s united capital, followed by the solution of sovereignty partition in Jerusalem by which it acts as a capital of two states. Lastly, US suggestions brought back in the “Deal of the Century” the idea

bold action from President Mahmoud Abbas and the National Palestinian Authority concerning the route taken by the authority and At-Tahrir organization. There will be hope if these factors were present. It seems though that things are not the way we mentioned until now.

His Excellency asserts that the starting-point is Palestinian people's struggle and decision. The more the decision is firm and interrelated without interfere, the better the chance of the deal's annulment.

File Issue: Deal of the Century

Deal of the Century: Content Analysis

Abdullah Al-Majali

On January 28 2020, President Donald Trump announced the US peace plan to solve the Israeli-Palestinian conflict, known in media as the Deal of the Century.

The White House event was attended by Israeli PM Benjamin Netanyahu, who stood next to Trump, along with several diplomats including 3 Arab ambassadors.

The present report analyzes the content of the US plan in its political part, in terms of form and content. The examination is isolated from any opinions or reactions by any party involved. That would help identify the long-term targets and the Trump administration's view of the conflict.

The analysis finds that the vision is centered on prosperity. It supposes that the Palestinians' fundamental issue is economy and that they should be qualified to be eligible for a state. However, it ultimately gives them a rather self-rule entity, which it calls a State. It also settles the final status matters in favor of the Israelis, stating that Jerusalem is the capital of Israel, and the settlements are part of the State of Israel and will persist. On the other hand, the Palestinian refugees shall neither return nor be compensated.

It is found that the phrasing of the plan attempts to provide whatever is possible to guarantee the security, protection and continuity to the State of Israel, while the Palestinians can only enjoy the title but not the essence of a state. In addition, it evidently aims at integrating the Hebrew State in the region, not only by establishing normal ties with 'neighbors', but also by building alliances with them.

forums, associations and unions, which would lead to cross-national consensus on true priorities for the public path of the state and society.

Issue's Interview: Seconed Episode: With His Excellency, Mr. Taher Al Masri

The Direction of the Palestinian Cause Crisis: Particular Political, Intellectual Dialogues

In this enhanced dialogue, His Excellency Mr. Al- Masri, thinks that the Palestinian Case nowadays witnesses several crises, and warns that the Zionist enterprise will stay the way it is. Further, the Israeli advance in the occupied territories will stay combinatorial and fast under the on-going Palestinian diaspora, and the Arab and international situation.

Al-Masri emphasizes that the Palestinian case suffers from three main factors controlling it, first is the enemy; which is the Zionist enterprise been put years ago. The 2nd factor is the absence of a real state or government for Palestinians since the very beginning of the Zionist enterprise hundred years ago, especially that they're confronting an organized enemy which is united in its directions. Lastly comes the third factor, which is Palestinians depend on their Arab fellows who present nothing but political efforts and formal protocols having no whatsoever effect on the organized Zionist attack launched, 1948 war, in particular.

His Excellency affirms that ending the division of Palestinian people is a fundamental stage regarding the development of the Palestinian case, positive was it or negative. If it really happened, it is positive. Since it is still on-going now. Nowadays, it is a negative factor seeing the volume of marked danger against the Palestinian case. Both sides are imposed to disclaim or reach to an agreement, and they both have lost the case.

As for the "Deal of the Century", it is denied by everybody, and the fact of the map showed to Arab by Trump's government is a big lie. For it can't be a state, and never will be. There is no real sovereignty by all means. Nor it has exits to the world except through an Israeli exit. Moreover, all means of sovereignty, work, economy and skies are under Israeli control. It is much lesser than self- government. It is an island in the middle of Israel.

As for the deal, His Excellency thinks that we need Palestinian effort first, secondly we need a Palestinian reconciliation, thirdly an Arabian one, fourthly an Islamic one, fifthly an international one, and last but not least, a

the very opposite to their vision and threatens the different pan-Arab interests in Palestine and outside. When any wise person investigates the history and reality of Zionism, they cannot gamble on intentions or talks with Israel or Trump's rightist administration.

Research & Studies

Iraqi Public Protests: Causes and Repercussions

Abdul-Salam Baghdadi

The first wave of the (recent) public protests broke out on October 1, 2019, stopped on the 9th and resumed on 25th of the same month. They have continued until completing the present study, which discusses the realities, features, participants, causes, demands and objectives of the protests. It also explores the government's responses as well as national and international reactions.

It is argued that Iraq is witnessing a fierce battle in several aspects. Due to the politicians' failure to run the country's different affairs, solve crises and set public policies to place it within successful states, the country is loaded with issues. Therefore, the demonstrations are huge.

The solutions are believed to basically lie in the state institutions, but not in the framework of the parties allied to share the benefits of the authority, by restoring the lost dignity of the civil, political and military establishments. As a first step, a temporary agreement needs to be made between the authorities and the protesters to hand power to a transitional cabinet to prepare for early elections under tough international monitoring.

In parallel, the action of the authorities shall be rationalized, by means of enhancing the controlling administrative systems which guarantee integrity and prevent corruption and waste, always setting innovative and vibrant plans to secure permanent public participation and creating partnerships with specialized bodies to decide on different public affairs. Partnership is about decision making and setting public policies, while an authority which is isolated from people would soon perish.

It is concluded that the action of the authorities can be rationalized and advanced only through developing the public sphere among relevant segments, in a way that enhances interactive democracy which adopts constructive dialogue for general interests. It is dialogue, through public

Editorial

Deal of the Century: A Leap into the Unknown

Editor

Ambiguity and suspicion surround the US plan called Deal of the Century, which is analyzed in this editorial. It is not clear what will happen to the Palestinian issue, will all its aspects, and the Palestinian people in and out of Palestine. The plan is phrased in a way that places both on the waiting list. It sets no definite shape, time or content with regard to matters related to the Arabs and Palestinians. The Jordanians, in particular, are uncertain about the future of their political system (structure, people, geography and demography).

The scheme gives the Palestinians a 4-year chance to meditate and negotiate with the Israelis to achieve the impossible conditions set to label their cantons a 'state'. It is unknown how this (Palestinian) entity will be founded in such cantons, how it will function and how the financing will truly build an impossible development in this large prison, which is besieged by the Israeli army from the four directions.

It is also uncertain what the Arab countries should do to cooperate with Israel in the face of Iran and the organizations labelled 'terrorist' by the US, such as Hamas, the Islamic Jihad, Hezbollah and BDS.

What is more, the deal does not give the Arabs anything in return. Instead, it promises to make them counter Iran in a bid to protect the US and Israeli security and interests. In fact, it identifies specific signs for the unknown destiny when it discusses the future of enhancing the Israeli existence, influence and capabilities, and when it aspires for the Arabs' wealth to support the Israeli projects, like those of natural gas and tourism.

The items were not announced to receive feedback, but to be implemented even unilaterally. Let whoever accept it, and let whoever stay out of peace. Although it may be approved by unidentified Palestinians, there is ambiguity in the plan with reference to the future of the Palestinian people. That adds to the implications of liquidating the Palestinian issue, accomplishing the Israeli aspirations, especially of the far right and risking the Palestinian rights. Since it handles the existence and rights of the Palestinian as residents under complete Israeli sovereignty, which means it is just a deal of surrender to the occupation.

In conclusion, the question that naturally occurs to the mind is: How will the Arabs and Palestinians counter and thwart the deal? It constitutes

123	<p><u>Reports and Articles</u></p> <p><i>Decreasing Cost of Occupation on Israel: Causes and Future</i></p> <p style="text-align: right;"><i>Ra'ed Nu'eirat</i></p>
135	<p><i>Political Dimension of the Jordanian-Israeli Gas Agreement</i></p> <p style="text-align: right;"><i>Majdi Abdul-Aziz</i></p>
141	<p><i>The Statistical indications of the Israeli elections results and Arab parties influence in these elections</i></p> <p style="text-align: right;"><i>Ayman Khater</i></p>
153 159 165	<p><u>Bibliography</u></p> <p style="text-align: center;"><i>Arab Popular Protests 2016-2020</i></p> <ul style="list-style-type: none"> - <i>Arabic References</i> - <i>English References</i> - <i>New Released</i> <p style="text-align: right;"><i>Saeed Al Lahham</i></p>
171	<p>Arabic Abstracts (for English Section)</p>
173	<p><u>English Section</u></p> <p>Case Study</p> <p><i>US-Iranian Relations after the Assassination of Soliemani</i></p> <p style="text-align: right;"><i>Marwan Asmar</i></p>
--	<p>English Abstracts (for Arabic Section)</p>

Contents

<i>page</i>	
7	<p><u>Editorial</u></p> <p><i>Deal of the Century: A Leap into the Unknown</i></p> <p style="text-align: right;">Editor</p>
13	<p><u>Research & Studies</u></p> <p><i>Iraqi Public Protests: Causes and Repercussions</i></p> <p style="text-align: right;">Abdul-Salam Baghdad</p>
51	<p><u>Issue's Interview: Seconed Episode: With Mr. Taher Al Masri</u></p> <p><i>The Direction of the Palestinian Cause Crisis: Particular Political, Intellectual Dialogues</i></p>
71	<p><u>File Issue: Deal of the Century</u></p> <p><i>Deal of the Century: Content Analysis</i></p> <p style="text-align: right;">Abdullah Al-Majali</p>
89	<p><i>Major US Peace Initiatives for Arab – Israeli Conflict</i></p> <p><i>From Rogers Plan to Deal of the Century</i></p> <p style="text-align: right;">Abdulqader Amer</p>
107	<p><i>Deal of the Century: Challenges, Opportunities and Scenarios</i></p> <p style="text-align: right;">Jawad Al-Hamad</p>
115	<p><i>Scholarly Report on the Options to Face the Deal of the Century Symposium</i></p> <p style="text-align: right;">MESC</p>

**The views of the contributors do not necessarily represent
the positions of the MESJ**

Amman– Spring 2020

Copy Rights Reserved to
MESC & JRI

Middle Eastern Studies Journal

P.O. Box 927657 – Amman 11190 – Jordan

Tel: +962-6-4613451 / Fax: 4613452

E-mail: mesc@mesc.com.jo, mesj@mesc.com

[http:// www.mesj.com](http://www.mesj.com)



Middle Eastern Studies

Journal

By Middle East Studies Center

**Cordially with the Jordanian Institute for Research &
Information**

Editor in Chief
Jawad Al- Hamad

Managing Editor
Bayan Al Omari

Assistant Editor
Yasmine AL-As'ad

Editorial Board

Abdul Fattah Al-Rashdan

Ahmad Al-Bursan

Ali Mahafza

Ebrahim Abu Arqoub

Mohammad Abu Hammour

Volume 24

No. 91

Spring 2020
